

السياسة المصرية

والانقلاب الدستوري

للمؤلفة

الدكتور محمد حسين بك

وابراهيم عبدالقادر المازني - ومحمد عبدالله عنان

الطبعة الاولى

١٩٣١ - ١٣٤٩

حقوق الطبع محفوظة

مطبعة السياسة ٣٠ شارع المناخ بالقاهرة

مقدمة

لما عطلت الوزارة جريدة السياسة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ طلب حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين ترخيصاً بأن يصدر الحزب جريدة باسم «الاحرار الدستوريون». وكان مما أثار دهشة الناس أن صرح دولة اسماعيل صدقي باشا بالترخيص باصدار هذه الجريدة بعد أيام قليلة من طلبها . وقد صدر العدد الاول منها في ٢ يناير سنة ١٩٣١ . لكن الناس كانوا أكثر دهشة حين صدر قرار مجلس الوزراء في ٢٥ يناير بتعطيل الجريدة المذكورة ، أى بعد ظهور خمس وعشرين عدداً منها . فقيم التصريح بالترخيص ثم تعطيل الجريدة التي يصدر هذا الترخيص بها . ثم سمعنا بعد هذا أن وزارة الداخلية مستعدة للسماح للاحرار الدستوريين بترخيص جديد اذا هم طلبوه . لكن هذا الكلام لم يلبث الا ريثما أعد عدد السياسة الاسبوعية في ٣١ يناير للصدور . فان هذا العدد لم يخرج الى الجمهور أن صادرة الوزارة وعطلت الجريدة . فكانت هذه التصرفات العجيبة كلها ذات مغزى واحد . ذلك أن الوزارة تريد أن لا يكون القانون وحده هو الذى يحدد حرية الصحافة ويكون الحكم بينها وبين خصومها . وهى تريد كذلك أن تعطّل الصحف كلما رأت فى تعطيل صحيفة مظهراً تتبدى به للجمهور فى ظاهر من القوة لعل الجمهور يخافها ويرهبها .

ورأى حزب الاحرار الدستوريين أن لا ينزل عند رغبة الوزارة فى هذين الامرين فأثر أن لا تكون له جريدة تعبر عن رأيه ، وبذلك أتيح لحرى «السياسة» و «الاحرار الدستوريون» فرجة من الوقت يفكرون فيها فى عمل يتصل بالصحافة . ولما كانت صناعة القلم موضع اعتراضهم وكانت الصحافة هى فى الواقع تأريخ يومهم للحواذث التى تقع وصلة بعضها ببعض فقد رأى ديميلاي الفاضلان الاستاذان ابراهيم عبد القادر المازنى ومحمد عبد الله عنان أن يجعل من فسحة الوقت التى لنا وسيلة للتأريخ لهذه الفترة الاخيرة من حياة مصر منذ حدث الانقلاب الدستورى فيها فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، على أن لا يكون تأريخنا صحفياً أو مشوباً بشائبة

هو الوقت، بل على أن يكون تأريخنا يقصد فيه إلى مرد الوقائع بالرجوع إلى مساندها والتعليق عليه تعليقا أساسه الفكرة القومية السامية وتوخى الحق الذى نعتقد . وعلى ذلك قسمنا هذا الكتاب وجمعنا ما يحتاج إليه من وثائق ثم تبادلنا الرأي وفحصناه وتبادلنا ما كتبنا وراجعناه معاً فخرج للتأريخ فى الصورة التى يراها والتى نعتقدها صادفت حظا غير قليل من التوفيق .

ولقد اتصل بنا ونحن نعد عملنا الذى تقدم اليوم للقارىء ان وزارة الداخلية أحيطت به خبرا وأن وزير الداخلية اسماعيل صدق باشا معزم مصادرته متى هو تم . ولقد أثار هذا النبأ منا دهشة ساخرة . وليس مرجع دهشتنا الى أن شرائع مصر كلها ليس فيها قانون يبيح مصادرة كتاب من الكتب الا بواسطة النيابة العمومية اذا هى رأت فيه جريمة من الجرائم على أن تكون مصادرة تحفظية الى حين صدور حكم القضاء . وانما كان مرجع الدهشة عندنا ما لهذا النبأ من معنى عجيب . فهو اما أن يكون معناه أن صدق باشا يفزع من قول الحق فى أية صورة من الصور وينصب الاداة الحكومية كلها خصما مسلحا لكل من يرى انه يقول هذا الحق . واما أن يكون معناه أن صدق باشا نصب نفسه خصما لاشخاصنا أو لشخص معين منا . ولئن كان مما يعتز دولته به انه لا يحجم فى سبيل النجاح عن أمر من الامور لاى اعتبار من الاعتبارات فان مخالفة القانون مخالفة صارخة بمصادرة كتاب من الكتب لأحد هذين المعنيين ليس مما يسهل على انسان من الناس فضلا عن رئيس حكومة أن ينزل اليه . فان هو فعل فالقضاء حكم عدل بيننا وبينه . وأيا كانت النتيجة فان ماصودر من الكتب فى مختلف العصور جميعا ظهر للناس بعد ذلك بزمان قليل وكانت مصادرته أقوى حجة لتحرى أصحابه الحق ولتزعج محاربيهم منهم وفرارهم من مواجهتهم .

لهذه الاعتبارات كلها لم يزد هذا النبأ على أن أثار دهشتنا الساخرة سوية نسيئاه بعدها واستمررتا ثم عملنا بجمع أطراف الحوادث وتنظيمها فى سلكها وفصل بينها وبين نظائرها وترتب عليها نتائجها ونحاذى بين هذه جميعا وسلك آخر من الحوادث له هو الآخر نتائجها التى تعين فى اتصالها بنتائج أسلاك الحوادث الأخرى على تجلية الحقيقة فى أمر هذه الفترة من تاريخ مصر منذ حدث الانقلاب الدستوري فيها . وكم تبيننا نتائج ووقفنا على حوادث وانكشفت أمامنا وجهات نظر كانت أيام اشتغالنا بالصحافة اليومية لا تكشف بكل هذا الوضوح لاختلاف النظرة وتمام

الحوادث وتجسم البعض امام النظر جسامه هو غير جدير بها وعدم العناية للكافية غيره لاعتبار أو لا آخر . ولم يحل دون ترتيبنا التناجح التي لم نكن قد كشفنا في جريدتي السياسة والاحرار الدستوريون منها أي من الحوائل التي كانت تنال موضعاً من العناية والاعتبار في تلك الظروف . ولذلك يرى القارئ في هذا الكتاب طائفة من الحوادث لم ترد في الصحف اليومية وبعض نظريات لم يبحثها أحد . وهذه وتلك تعاون في تنوير سائر الحوادث وتزيد ارتباط بعضها ببعض . وتلك وحدها فابتنا لأنها في رأينا خير سبيل لكشف الحقيقة .

ونحسب القارئ أيما كان الرأي الذي يدين به والهيئة السياسية التي ينتمى إليها سيتفق في الرأي وإيانا متى هو وقف على المساند التي استندنا إليها وعلى الطريق التي اتبعنا في تأويل هذه المساند لاستنتاج رأينا ؛ فهو سيرى ان شيئاً من الضغن لم يعمل سطوراً من سطور هذا الكتاب ، وان ما يوجه من النقد التحليلي لتصرف من التصرفات مبرر دائماً تبريراً لا يستطيع أحد اتهامه أو دفعه . واذا كانت سياسة إلغاء الدستور واصدار دستور جديد يجعل سلطة الامة خيالا ووهماً بما اعزمت وزارة صدقي باشا القيام به منذ أول يوم تأليفها وأنهي اخفت ذلك عن أشد الناس اتصالاً بها — تقول اذا كانت هذه السياسة قد أدت بالوزارة الى مخاصمة الامة والى الاعتماد على التأييد الاجنبي وكان ذلك بعض طبائمه الانقلاب الدستوري في أمة ليس جيشها في يدها فانا لم نضع هذه النظرية أمامنا لنبدل بالحوادث عليها ؛ وانما نحن تتبعنا الحوادث في اناة فبدت لنا هذه النتيجة من تلقاء نفسها وجعلت تخلص من خلال هذه الحوادث رويدا رويدا حتى اذاني أقول يوماً في نفسي : اذن هذه وزارة المصالح الاجنبية . وافضيت الى زميلي بهذا المعنى وفكرت في أن نجعل للوزارة هذا النعت نطلقه في مختلف اجزاء الكتاب عليها . على أننا جميعاً آثرنا أن نترك الكلام للحوادث وحدها وأن يشترك القارئ وإيانا في تتبع هذه الحوادث وأن يكون له من الجرية مالنا في ترتيب نتائجها عليها .

والذي نؤكد أنه أننا حرصنا كل الحرص على تمام الدقة في رواية الحوادث كما أننا قمنا جهد استطاع بالإشارة الى المراجع التي استقيناه هذه الحوادث منها . فلم يكن تصريح من تصريحات رئيس الوزارة أو حديث من أحاديث الساسة المصريين أو الانكليز أو مقال في الصحف المصرية أو الانكليزية أو حادث من الحوادث التي وقعت إلا اشرنا الى الصحيفة التي نشرتها والعدد الذي نشرت فيه . ذلك بأن هذا الكتاب لم يقصد به

كما توهم الذين نقلوا اليها نياً مراقبة وزارة الداخلية اياه كتاب دعاية ضد وزارة
صدقى باشا وانما هو كتاب تاريخ فترة من أدق فترات حياة مصر . وأى داع يدعونا
الى الدعاية ضد وزارة هي بنفسها تقوم بالدعاية ضد نفسها . أليست تقوم فى الحكم
على القوة المسلحة وترى لامكان بقائها أن تحطم الاقلام التى تجرى بمالاً يعجبها وأن
تفشر فى الناس الارهاب كما ينكمشوا فى فزع منها وأن تنفق عن سعة فى استرضاء
الانكليز ليظل لها تأييدهم وأن تضع من مرافق البلاد كل ما أستطاعت تحت تصرف
رؤوس الأموال الاجنبية لتنال عطفها . فمما جئنا بالدعوة ضدها وسرد الحوادث
وحده كفىل بأن يظهر الحقيقة من غير أية ضرورة للتعليق عليها أو استفزاز الهمم
بسيبها . بحسبنا نحن أن تترك الحوادث تنطق بمدلولاتها مكتفين بسرد هذه الحوادث
واستظهار روابط الصلة بينهما مستعينين فى ايضاح ما يحتاج الى ايضاح منها بدوى العلم
به لاجئين الى الارقام والاحصاءات فيما يستدعى الارقام والاحصاءات شارحين
الحوادث بوقائعها الصحيحة لتبدو قواعد السياسة التى اختطتها الوزارة لنفسها وسبب
ما أصابت من نجاح فيما نجحت فيه وما لقيت من فشل وخذلان فيما كان نصيبها فيه
الفشل والخذلان .

مع نزاهة الطريقة التى اتبعنا فى حدود عقيدتنا ومبدئنا والتى انتظمت هذا
الكتاب من أوله الى آخره وحدة متسقة متماسكة فمما شك فى أنه اذا قدر له أن يطالعه
الجمهور ولم تحمل القوة بينهما فستتناوله بعض الصحف التى تصدر عن وحي الوزارة
بالطعن والتجريح ؛ وأغلب الظن أن تتناول مؤلفيه بالمرز ولغو القول . والمز ولغو
القول ليس مما يابى له المؤلفون أو يثقون عنده . فهم يعلمون أن من شر ما امتحنت
هذه الامة فى فترات نهضتها ومحاولات الانتقاص من كل شخص يعمل لنصرة الحق
على الباطل والعدل على الظلم ويقوم لوطنه بحق وطنه عليه بأخلاص وصراحة . وقد
أصابهم من هذا الذى يعلمون أنهم قد يرضون بسبب هذا الكتاب له الشئ الكثير
حتى صار عندهم بعض ما فى طبيعة البيئة السياسية المخيطة بهم . وهم قد ألقوا هذه البيئة
وألقوا خيرها وشرها واتجهوا بكل جهدهم ليكون لهم فى المزيد من الخير نصيب .
فاذا مروا باللغو مروا كراما .

فأما تناول الصحف التى تصدر عن وحي صدق باشا وقائع هذا الكتاب والنتائج
التي رتبناها على هذه الوقائع فيجد فى الكتاب نفسه أبلغ رد عليه . نقول هذا لان
جريدة السياسة وجريدة الاحرار الدستوريون اللتين عطلتا كاتنا الميدان الحر لاقلامنا

والمنبر الرفيع لنصرة الحق والحرية وكان لنا أن ندافع فيها عن آرائنا التي أبدينا في هذا الكتاب بما يستكن في الحق من حماسة وقوة . أما وقد عطلت هاتان الجريدتان وعطلت معهما السياسة الاسبوعية فليس لنا من ميدان طليق حر نأخذ فيه بنصرة ما احتوى هذا الكتاب عليه اذا حاول محاول تقض شيء منه . ولو أن دولة اسماعيل صدقي باشا يريد أن يظهر مرة في مظهر الرجل الذي يحترم الرأي للرأي ويرى دفاع صاحب الرأي عن رأيه حقاً من أقدم الحقوق فليعد لنا جريدة السياسة وليطلق بعد ذلك لمن شاء العنان في نقده هذا الكتاب رى من دفعنا لكل نقد يوجه اليه قوة جديدة تزيد صرح الآراء التي وردت فيه قوة، وتزيد قوة ما تحله في نفوس أهل هذه الأمة جميعاً من محل العقيدة والایمان .

على أنا واثقون أن دولته لن يفعل شيئاً من هذا . وكيف يفعله اذا كان قد دار بخاطره أن يصادر هذا الكتاب من قبل أن يعرف جرفاً مما خط فيه على نحو ما اتصل بنا . وكيف يفعله وهو لا يريد أن يسمح لمن يسميهم خصومه في الرأي أن يفضوا به الى الناس أحراراً في اجتماعاتهم وفي نشراتهم الدورية بينما يبيع لنفسه وللمن ينصرونه أن يقولوا في خصومه ما شاؤا . وأنت اذا تقرأ هذه الصحف التي تصدر عن وحيه لا ترى فيها رأياً يناقش مناقشة منطقية مهما يكن فيها من قوة العبارة وحماسة اللهجة فهي تعبر عن فكرة يؤيدها صاحبها . ولكنها تقف من محاجة هؤلاء الخصوم عند الطعن عليهم . وأكبر مطعن تحسب أنها وفقت فيه أن الاحرار الدستوريين كانوا يطعنون من قبل على الوفديين وهم اليوم لا يطعنون عليهم . وان الوفديين كانوا يطعنون من قبل على الاحرار الدستوريين وهم اليوم لا يطعنون عليهم . فاما أن يكون هؤلاء وهؤلاء صادقين ومن صدقت فيه هذه المطاعن لا يسمع لقوله حين يناهض الانقلاب الذي استحدثه صدقي باشا ، واما أن يكون هؤلاء وكاذبين فهم كذلك كاذبون في مناهضتهم الانقلاب الذي اقدمت عليه وزارة صدقي باشا . مثل هذه الحجج بجديها لا تنهض دفاً ضد واقع ملموس تؤيده الوقائع التي اوردنا في هذا الكتاب . فليكن الوفديون وليكن الاحرار الدستوريون ما تشاء صحف صدقي باشا وما يشاء دولته فلن يكون هذا دليلاً على أن الانقلاب الذي أحدثه لم تمهد له وقائع ولم تتصل به وقائع أخرى ولم يقم على استخفاف مستهتر بمصر وبحقوقها اعتماداً على تأييد النفوذ الاجنبي سواء من جانب انكلترا أو من جانب المصالح الاجنبية المختلفة في مصر . وما لنا في هذه المقدمة ولسياسة الوزارة وهذا الكتاب كليل بشرحها وبيان

العمد التي تستند اليها . فلنترك القارىء مع الوقائع الواردة فيه وجها لوجه . وليكن
كبر رجائنا أن لا يقف حظ هذا الكتاب من التوفيق عندما يكشف عنه من
حقائق ، وأن تكون النتائج التي ختمناه بها والتي رسمنا على هداها الخطة التي تكفل
للمصريين استقلالهم وسعادتهم ولا نكثرا وللأجانب النازلين بمصر مصالحهم موضع
نظر المسؤولين عن مصائر هذه البلاد وموضع سعيهم الجدل لتحقيقها . وانا لو اثقون
من أن كل مجهود يبذل في هذا السبيل سيلقى من الأمة المصرية كل ثقة وتأييد .

محمد حسين هيكل

الفصل الأول

بين مصر ولندن

استقالة الوزارة الوفدية — دواعي التعجيل بقبول استقالتها —
ترشيح المصالح المالية الاجنبية لصدقي باشا — تأييد الظروف المحيية
لترشيح — موقف الانجليز في مصر وموقفهم في لندن — الانجليز
والدستور — الانجليز والمعاهدة — مساعي الوزارة الصديقة في انجلترا —
علة التوفيق فيها — الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة
البريطانية تعديلها — الحزب الجديد وكيف تألف — مبادؤه والاعتراض
عابها — لحساب من قامت الوزارة وتصدت لمهمتها ؟

لما استقالت الوزارة الوفدية في ١٧ يونيه ١٩٣٠ ، كان نفوذ المصالح المالية
هو الذي رشح صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا عند الانجليز في مصر ، وكان
الانجليز — وان لم يخل سلوكهم المزدوج في آخر عهد الوزارة الوفدية من
المسؤولية عن السرعة التي سارت بها الازمة وعن الاطمئنان الذي قوبل به
وقوعها — في حيرة على الحقيقة ، ويذا كان حضرة صاحب الجلالة الملك لا يزال
يجري الاستشارات التي تقضى بها التقاليد الدستورية في مثل هذا الطرف الدقيق
أذيع في الصحف في صباح يوم ١٩ يونيه الخبر ان الآتيان : (الاهرام ١٩ يونيه)
١ — مظاهرة كبيرة في ساحة عابدين

« اتصل بنا أن مظاهرة سامية كبيرة جداً تبلغ الالوف ستعظم غداً فتمثل
جماهير الناهخين في دوائر العاصمة وتذهب الى ساحة عابدين فتهتف بحياة الدستور
وتطلب من العتبات الملكية عدم قبول استقالة الوزارة الشجاسية .
وسيكون موعد وصولها الى ساحة عابدين ما بين الساعة العاشرة والساعة
الحادية عشرة صباح غداً »

٢ — المطالبة بعدم قبول الاستقالة

« ويظهر أن هيئات أخرى ستلتبس من العتبات الملكية عدم قبول الاستقالة صراحةً للدستور وحرصاً على الأمن ومصالح البلاد والعباد »
ورفع رجال التعليم بوزارة المعارف « المجتمعون بلجان تقدير الدرجات بدار العلوم العليا » إلى جلالة الملك التماساً يرجون فيه من جلالته « أن يتعطف بعدم قبول استقالة الوزارة الشعبية الرشيدة الحائزة لثقة البلاد من أقصاها إلى أقصاها . »

وفي الوقت ذاته اجتمعت اللجنة التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة وقررت :
(الأهرام ٢٠ يونيه)

« أولاً — اعلان الثقة التي لاحد لها بحضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا على دفاعه عن الدستور .

« ثانياً — قيام اللجنة للتشرف بمقابلة دولة الرئيس الجليل لشكره على موقفه المشرف .

« ثالثاً — الاحتجاج على تأليف أية وزارة بطريقة غير دستورية وعلان عدم الثقة بها .

« رابعاً — وجوب استمرار عقد اللجان المركزية والفرعية لمواصلة الدفاع عن الدستور »

فكان هذا — ولا سيما خبر المظاهرة في ساحة عابدين — مضافاً إلى ما حدث في البرلمان لما أعلن فيه خبر استقالة الوزارة — داعياً إلى التعجيل بقبول الاستقالة ومسوحاً لهذا القبول ؛ ولم يكن يسع الإنجليز أن يعترضوا في وقت توشك فيه سياسة الدولة أن تنتقل إلى الشوارع ، وصاروا بعد ذلك أمام أمر واقع من حيث قبول الاستقالة وجاء الوفد فأتخذ قراراً قضى على حيرة الإنجليز التي سببتها لهم سياستهم المزدوجة ؛ وهذا القرار هو الذي نشرته الصحف وجاء فيه .

« ان موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص في أن النواب الوفدين لا يؤيدون وزارة غير دستورية لا تواجه البرلمان برنامجها وبطرح الثقة عليه ، وأنه يجارب كل وزارة لا تتألف على هذا الشرط ويعتبرها ثائرة على الدستور وحقوق البلاد » (الأهرام ٢٠ يونيه)

وهكذا كانت هذه الحركات معينة ومؤيدة لنفوذ المصالح المالية الأجنبية

ومظاهرة لسعيها عند الانجليز في مصر حتى عرف عنهم انهم لا يعترضون على تولى دولة
صدقي باشا للوزارة الجديدة

ولم تكذ الوزارة تتقلا الحكم حتى اذاعت بيان اوزاريا جاء في ختامه انها «ستحرص
دائما على أن تظل البلاد متمتعة بالنظام النيابي الذي هو ترجمان الثقة والتعاون بين
الحكومة والشعب»

واكتفت بهذه الاشارة الغامضة عن التصريح بحقيقة ما اتتوه للدستور
ولا يخفى أن «تمتع البلاد بالنظام النيابي» قد يفيد ألا يفيد الحرص على دستور ١٩٢٣.
والواقع — كما ظهر فيما بعد — أن دولة اسماعيل صدقي باشا تولى الوزارة ليعدل
الدستور — لا قانون الانتخاب فقط — وكان التعديل الذي ينشده أبعد مدى
مما حدث بالفعل ، فقد كان يروم أن يقتصر البرلمان على مجلس واحد مكون من مائة
عضو خمسه معينان . لكن الظروف كانت أقوى منه ، واضطر هو الى كتمان
نياته الحقيقية لان الظروف التي تألفت فيها وزارته لم تكن مما يشجع على المصارحة
بها بل حتى ولا على الاءاء اليها

واذا كانت الظروف المحلية التي يتصل بها الانجليز في مصر ويواجهونها قد
دفعتهم بسرعتها وبما انطوت عليه من تهديد الأمن والنظام ومن مخرج الموقف الى
قبول الحل الموقت الذي سارت فيه الأزمة ، فان الانجليز في لندن كان لهم رأى آخر
في الأزمة كلها على العموم ، وفي قيام الوزارة الصديقة على الخصوص ، وان كان
انطواء الوزارة البريطانية على رأى يخالف رأى الانجليز المحليين لم يمنعها أن تدع
لهم الفرصة ليحجروا التجربة التي يروا أن الظروف قضت بها اذ كانوا هم الذين يواجهون
الحوادث ويتصلون بها عن قرب . وتلك عادة الحكومة البريطانية في احترام
مشورة الانجليز المحليين أينما كانوا واتاحة الفرصة الكافية لاختبار مبلغ ما في سياساتهم
من السداد . لكن رأى الانجليز في لندن ظهر مع ذلك وكانت آيته الحملات العنيفة
التي قامت بها الصحافة البريطانية على اختلاف ألوانها السياسية واجماعها على التنديد
بما حدث ، وخروجها عن اعتدالها المألوف في استهجانها . وغير مجهول ان التيمس
أقوى الصحف البريطانية جميعا وأعظمها نفوذا وأوثقها صلة بوزارة الخارجية . وقد
قالت في افتتاحية لها نشرتها في ٢٣ يونيه :

« ان الأزمة المصرية السياسية قد أجلت ولم تنته بتأليف وزارة صدقي باشا ،
ومعظمها من المستقلين وأعضاء حزب الاتحاد المشتهر عنه بأنه الحزب الذي يحظى

بعطف جلالة الملك عليه أكثر من ثقة الناخبين به ، ولو تقدمت الوزارة الى مجلس النواب طبقا للاصول المرعية لكانت بلا ريب تجد معارضة عظيمة من الأغلبية » وقالت عن برنامج الوزارة مشككة في نياتها « وقد تضمن برنامج الوزارة فقرات مهمة عن الحرص على النظام البرلماني وهي فقرات يمكن تفسيرها بحسب ما يتخالج صدر قارئها من الآمال أو المخاوف . وارجاء البرلمان شهرا ليس الا ارجاء لليوم الحرج مادام من الصعب على المرء أن يفترض ان الملك فؤاد واسماعيل صدقي باشا ينويان أن يقوموا بالتجربة الخطرة وهي حكم البلاد مدة بأساليب استثنائية ، ولا يبعد أن تبقى الوزارة الجديدة في منصة الحكم ريثما يفتح باب المفاوضات بين القصر والنحاس باشا على تعديل القانون الخاص بحماية الدستور »

ولم تكتف بذلك بل شكت في مقدرة الوزارة الجديدة على معالجة المصاعب الاقتصادية وختمت مقالها المزعج باستهجان قيام الوزارة نفسها فقالت : « أما مصاعب الحالة الاقتصادية التي تروح مصر تحتها الآن فلا يحتمل أن تحل على يد حكومة يعوزها التأييد البرلماني الكافي . فبينما يقال أن هذه المصاعب قد تكون هي التي حملت الوزراء الوفديين على الاستقالة ، يلوح أن مناظيرهم قد ارتكبوا غلطة سياسية عندما أخذوا على عاتقهم مهمة شاقة وهي انقاذ مصر من الشدة المالية ، ولكن اذا كان الجانب الاكبر من تبعه الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد فلماذا لا يمهل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين ؟ ولماذا لا يعطون وزارة الوفد فرصة تكفي للاختبار فاما أن تظهر كفاءتها أو عجزها عن معالجة الحالة بدلا من أن يهينوا للوفد الاسباب ليدعى أن الدستور في خطر وانه انما يدافع عنه » .

وقد فطن صدقي باشا بسرعة الى عظم دلالة مقالة التيمس ، وأدرك أن بقاءه ونجاحه في مهمته رهن بقدرته على ثلاثة أمور : الأول وقف حملة الصحف البريطانية ، وتحويلها الى مناصرتة ؛ والثاني حسن استغلال الظروف المحلية في مصر ولاسيما حركات الوفد من حيث علاقتها بالا من والنظام ؛ والثالث اقناع وزارة الخارجية البريطانية بان تأييدها له لا مقرر منه اذا لم يستطع اقناعها بان ذلك لمصلحتها .

فصار الموقف في مصر ولندن كما يأتي : —

الانجليز المحليون يواجهون الواقع ، والواقع هو أن سياستهم ذات الحدين شجعت الوفد على التطرف وجسنت له الأمل في امكان تنفيذ برنامجهم وخيلت له أن في الوسع العود الى المفاوضات وتوقيع الاتفاق وفي الوقت نفسه شجعت العناصر السياسية المتعاملة من الوفد وأعماله على الاعتقاد بأن بقاءه في الحكم غير مرغوب فيه . وجاء الوفد من ناحيته بعد الاستقالة فسد الباب الذي كان يمكن أن يؤدي الى تفريج الأزمة ، وجعل حلها بطريقة دستورية في حكم المستحيل ؛ وتعرض الأمن للخطر وأصبح النظام مهدداً فنجحت مساعي المصالح المالية في ترشيح رجل معروف بشدة خصومته للوفد مشهور بتوثق صلاته بالشئون الاقتصادية أما في إنجلترا فكان الموقف مختلفاً . ذلك أن طائفة من رجال الحكومة — وزراء وموظفين — يرون أن الدستور المصري (١٩٢٣) وقانون الانتخاب (المباشر) غير صالحين ؛ وأن الحكومة البريطانية أخطأت حين طأنت على إصدار هذا الدستور . غير أن من المبادئ الأساسية لحزب العمال تأييد الديمقراطية ، ولكن بعض زعماء حزب العمال وقر في نفوسهم ؛ مع نزوعهم الى تأييد النظام الدستوري الصحيح ، أن سلوك الأغلبية البرلمانية في مصر قلب الحكم الدستوري حكماً دكتاتورياً معيباً ، وأن الوفد هو الذي شقذ الموقف ، لانه لم يطرد من الحكم وإنما استقال من تلقاء نفسه . وعلى أثر استقالته قرر الايتقدم أحدهم الى قبول الوزارة والا يؤيد الا وزارة تتألف بطريقة دستورية . وتتقدم الى البرلمان طالبة ثقته بها ، ولما كان البرلمان مؤلفاً من حزب واحد على الحقيقة فإن معنى هذا القرار شل الحكومة والحيلولة دون كل حل ينقذ الموقف ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فقد رأى الانجليز أن دعوة الوفد لصون الدستور ولو بالقوة مهددة للأمن العام فليس في الوسع تأييده أو المجاهرة بالأخذ بناصره ثم أن الحكومة البريطانية تريد المعاهدة ، وحكومة الوفد أقدر على توقيعها وضمان التأييد الشعبي لها ، وقد كان أملها فيه كبيراً ولذلك مكنته من الحكم ليحقق لها هذا الرجاء ، وقبلت أن تعاد المفاوضات معه وأن كانت قد فرغت من هذا الشأن مع صاحب الدولة محمد محمد محمود باشا ، ولكنها تجاوزت عن هذا الاعتبار لتضمن أن يمتنع كل مطعن في المستقبل على صحة الاتفاق . غير أن هذا الأمل خاب فما هو مصير المعاهدة ؟ هل تستمع الوزارة البريطانية الى ما يعدها به المتطرفون من حزب العمال من أن الوفد لا شك يقبل المعاهدة اذا عاد الى الحكم ؟ ؟ وهل في الوسع التعلق بهذا الأمل على الرغم من التجارب مرة أخرى ؟ ؟ واذا كان هذا لا تشير به الحكمة

العملية في نظر إنجلترا فهل يعقل أن تكون الوزارة الصديقة أقدر على الاتفاق وعلى كفالة إرام الشعب له ؟ ؟ وإذا كان هذا غير معقول أو منتظر فهل لا يمكن اتخاذ الوزارة الصديقة أداة لجمع القوى الحقيقية في البلاد حول المعاهدة وتأليف جبهة واحدة منها متضافرة على قبولها ؟

وتوالت الحوادث بسرعة ، وبدأ للانجليز كأن الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للامن والمصالح الاجنبية فاستطاعت الوزارة الصديقة أن تظهر لانجلترا كأنها العامل الذي يعول عليه في ضبط الامور والتحفظ بالامن وكفالة هذه المصالح . وبادرت الوزارة الصديقة على الرغم من تقاعص الاضطرابات في القاهرة والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد وغيرها فقدمت عربوناً آخر لتأييد الانكليز بأن وافقت في الاسابيع الاولى من حكمها على ثلاثة أعمال كبرى عهدت في القيام بها الى شركات انجليزية كبيرة بمبالغ ارتقت خجلتها الى نحو مليون جنيه فكسبت تأييد المصالح المالية مساعي الوزارة الصديقة في إنجلترا

كان ظاهر الموقف في إنجلترا لا يشجع على الامل ولا يبعث على الرجاء ، وكان شر مافيه حملات الصحف المتواصلة ودؤوبها بغير انقطاع على التنديد بما حدث في مصر . ولكن الانجليز لا يمتنون شيئاً مقتهم للاضطراب في مصر ، وذلك لسببين كلاهما مرتبط بمصالحهم ، اولها ان عود مصر الى الثورة — وما أكثر ما لهجت الالسنه بهذه الكلمة في ذلك الوقت — حقيق ان يدفع بمصر في طريق التطرف وأن يردّها الى الشعور العدا في نحو الانجليز بعد ان جعلوا وكدهم في السنوات الاخيرة أن يحولوا التيار ويجروه في مجرى آخر حتى وصلوا الى بغيتهم فصرفوا الامة عنهم وتركوها تتباغض وتتناحر وهم بمنسرح عن خصوماتها يشهدون وينتفعون ، وثاني السببين أن الاضطراب في مصر لا يحلو من تهديد المصالح الاجنبية وقد يوقعها ذلك في مشكل على الاقل مع ايطاليا اذا استطاعت أن تأمن جانب غيرها ، ولايطاليا ثغرة حالية في هذه السفريات لا تغرى بالاطمئنان .

لهذا كانت الاضطرابات التي وقعت في مصر واسراع الوزارة الصديقة الى قمعها من أكبر العوامل التي مالت بالحكومة البريطانية الى جانبها وزادت انصرافا عن الوفد ورغبة عنه ، ولهذا لم تجد الوزارة الصديقة عسراً أو مشقة تذكر في اقناع الحكومة البريطانية بأن سبيلها أولى بالتأييد وأحق بالمعاونة . ولا سيما بعد ٢١ يولييه . فان مروره بسكون واخلق حركه الاضطراب التي سبقت بها النذر

وحسن استعداد الوزارة للقمع — هذا كله أ كسب الوزارة وجاهة عند الانجليز
وطماأنهم من النواحي التي يوجسون خوفاً منها

على أن مما يجب أن يذكر للحقيقة والتاريخ أن دولة صدقي باشا منذ تولى الوزارة الى
اليوم الذى وقعت فيه اضطرابات الاسكندرية كان غير واثق من مركزه عند الانجليز
فكان لذلك متردداً في قمع الشعب والاضطراب بما ينبغى من القوة والحزم ، ولكنه
كان يستتر ترددده وخوفه ، ويدع خصومه يتوهمون أنه يصابرهم ليورطهم في أعمال
أخرى من أعمال الشعب فتكون شدته بعد ذلك معهم لها مسوغ ، ولكن حوادث
الاسكندرية كانت سيئة الوقع جداً في الدوائر الانجليزية فلو أن الاضطرابات
كانت قد استمرت مع تردد دولته في القضاء عليها لخذه الانجليز بسرعة ، ولكن
أنصاره في انكلترا وفي مصر ألحوا عليه في وجوب الحزم والسرعة في قمع كل
شغب مهما كلفه ذلك ، واسرع هو فاجابهم ونزل على مشورتهم فنجح .

وقد اتجه سعى الوزارة في انجلترا الى أربع جهات :

(١) الحكومة البريطانية (٢) الصحافة (٣) رؤوس الاموال (٤) احزاب

المعارضة

والمساعي كلها متداخلة وهي بطبيعة الحال واحدة ، ومحورها جميعاً أنه لا ينبغى
الاصغاء الى الوفد لان عهده أمتاز بالقوضى وتعطل الاعمال والتخريب وأنه لاخير
فيه فلا يرجى منه أن يستمع الى داعى العقل فيما يتعلق بالمعاهدة ، فالذى يعد به
الآن أنصاره باسمه ويقطعون عنه من العهود لاقية له ، لانه اذا عاد الى الحكم
فسيضيع الفرصة كما ضيعها من قبل اذ كان كل هم سمعته عند الجماهير ، يضاف
الى ذلك أنه في وزارته لم يعن بالمصالح الاجنبية عامة والانجليزية خاصة ، فليس
لوعوده أدنى قيمة وقد فشلت تجربته فمن العبث تكرارها ، واذا أضرت الحكومة
البريطانية الى قانون الانتخاب المباشر فان معنى ذلك أن تعود أغلبية الوفد الى
البرلمان ويعود هو بها الى الحكم وتتكرر التجارب المتعبة الماضية بلا أدنى جدوى ،
وحكم الوفد مؤد الى قيام ديكتاتورية مسترة وراء البرلمان وباسم الدستور ، والى
ذبوع القوضى ورجوع عهد التخريب والاضطراب وتعطيل الاعمال الحيوية ،
والقضاء على ما قامت به انجلترا في مصر في أكثر من أربعين سنة من أعمال
الاضلاح الكبرى ، التى تعد مفاخرها في القطر المصرى . أما فيما يتعلق بالمعاهد-
فان في وسع أية حكومة مصرية أن تعقدها بعد أن قبل الوفد كل شئ وأصب

عاجزاً عن أن يعير غيره بما سبق له هو أن قبله ، فيكفي أن تجيء حكومة رشيدة
يرئسان يمثل خير عناصر الأمة ، ولا بد لذلك من تعديل قانون الانتخاب ، والمجلد
لاتلزمها تبعة عن ذلك لأن حكومة مصر مستقلة فاعلى الحكومة الانجليزية الا
ان تقف على الحياد وتمتنع عن مظاهره الوفد أو التدخل لمصلحته

وقد صادفت هذه الحجج التي ألح في عرضها أنصار وزارة صدقي باشا عن نأمن الحوادث
فاصبغت اليها الحكومة البريطانية لأسباب: الاول فشل الاتفاق مع حكومة الوفد،
والثاني تفور الانجليز من حوادث الاضطرابات التي ثارت في مصر في مستهل عهد الوزارة
الصدقية، والثالث قدرة الوزارة الصدقية على قمعها وعلى حفظ الأمن بتأييد العناصر
الرشيدة لها، والرابع لسرعتها في انجاز الاعمال التي تلتكأت حياها الوزارة الوفدية
وايكال مشروعات عديدة الى شركات بريطانية

على ان الحكومة البريطانية لم تستقر على رأى نهائى الا بعد حوادث ١٥ يوليه
في الاسكندرية . وقد يذكر القراء انها بعثت بمذكرة الى المندوب السامى لليبانيا
الى كل من رئيس الوزارة المصرية والى صاحب الدولة النحاس باشا ، على انه قل
من بين القراء من يعرف أن رد الوزارة المصرية على هذا التبليغ كتب بعد التفاهم
مع دار المندوب السامى ، لأن الانجليز المحليين كما أسلفنا القول كانوا يؤيدون
الوزارة بحكم الظروف التي يلابسونها في مصر مباشرة. ومع أن الحكومة البريطانية
اقتنعت بما سمته بخطة الحياد الدقيق ومنعاه الكف عن معاونة الوفد واطلاق يد
الوزارة الصدقية فقد كانت في ذلك الوقت لا تزال على شيء من التردد فاقترحت في
وقت من الاوقات أن يحدث تفاهم وائتلاف بين صاحبي الدولة صدقي باشا والنحاس
باشا ، ولم تلق الفكرة قبولا ولم تلح فيها حكومة إنجلترا لأنه كان من الواضح
في أيار تلك الاضطرابات أن السبيل اليها مكتظة بالمصاعب وأن الأمل في
حكم المقطوع .

وحتى بعد ان انتهى الامر بما سمي « الحياد الدقيق » بالمعنى الذي أسلفنا
لم تجرؤ الوزارة الصدقية ان تعرض أكثر من تركها تعديل قانون الانتخاب . ولما
كان الاحرار الدستوريون معروفاً عنهم أنهم يؤيدون ذلك ولا يعترضون عليه
فقد وافقت الحكومة البريطانية مبدئياً ، وكان ذلك في أوليات شهر أغسطس بعد
أن انقطعت حركات الاضطراب واستقر النظام وزال الخوف من تكرار الشغب .
أما الدستور فلم يجر في أمر تعديله كلام الا في آخر الصيف ومقدمة الخريف .

وكانت الوزارة كما قدمنا تروم فرق ما فعلت ، أى أن يكتفى بمجلس واحد بعضه معين والبعض منتخب ، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على أن لا يحدث سوى تغيير يحفظ « شكل » الدستور وان ذهب بالجواهر فيه ؛ ولذلك بقى تأليف البرلمان من مجلسين ، مع زيادة عدد المعينين فى الشيوخ ، واحتفظ بصورة المسؤولية الوزارية وان كانت قد بحيث تحت ستار تنظيمها ، وهكذا .

وقد خدعت إنجلترا فى امرين : الأول أن الاحرار الدستوريين يمكن أن يقبلوا هذه التعديلات على الرغم مما سبق لهم أن قرروه وأعلنوه من أن الدستور لا عيب فيه وإنما العيب عيب قانون الانتخاب . فلما رفض الدستوريون اقرار هذه التعديلات التى تتجاوز الشكل الى الجوهر كان ذلك صدمة للحكومة البريطانية تلها صدمة أخرى هى تقريرهم مقاطعة الانتخابات ، وتلك هى الثانية التى لم تكن تتوقعها والتى خدعت فيها . فقد كان فى مرجو الانجليز — حتى مع رفض الدستوريين للتعديلات الدستورية — أن يدخلوا الانتخاب وبذلك يتسنى اجراء التجربة الى ختامها ، فجاء اعلان المقاطعة من الدستوريين ومن الوفد أيضاً محدثاً لأزمة جديدة تجعل اجراء الانتخاب مهزلة ويتعذر معها اجراء التجربة مع ستر المظاهر .

لكن الوزارة الصدقية لم تكن مخدوعة ولا جاهلة بما يكون من الاحرار الدستوريين اذا عدل الدستور ؛ وكانت خطتها أن تمضى فى طريقها وأن تطاول الاحرار الدستوريين ما وسعتها المطاولة حتى يتم الاتفاق بينها وبين إنجلترا فتكسب تأييدهم لها فى حفظ النظام والأمن الى أن يتيسر لها اصدار الدستور الجديد ، وكان الدستوريون يحتملون هذا وفى مأمولهم أن يستطيعوا اقناعها بالعدول عن مس الدستور ، فلما تم اتفاق الوزارة مع إنجلترا وبلغت غايتها لم تتردد فى التنكر للاحرار الدستوريين وأبت حتى أن تمضى فى مناقشتهم .

الحزب الجديد

وبينما كانت الوزارة الصدقية تعالج اقناع الحكومة البريطانية بأن تتركها تعدل الدستور وتعرض نظامه الجديد على البلاد ؛ وبينما كانت تؤكد للاحرار الدستوريين أنها لا تنوى أن تمس الدستور بمسح أو تشويه ؛ أو تتناول سلطة الأمة بانتقاص ، تساءل الانجليز عن الوزارة لحساب من تراها تعمل ؟ وقيل أن الوزارة لا حزب لها لأنها تصف نفسها بأنها قومية . وقد استقال الوزراء الذين كانوا أعضاء فى الاحزاب السياسية ليخلصوا من الحزبية وليصبحوا قوميين ، وبذلك صارت الوزارة عبارة

عن جملة أفراد مستقلين ، ومادام أنها قد أصدرت دستوراً وقانون انتخاب جديدين فلا مفر من أن تكون لها هيئة سياسية تنتمى إليها في أبان الانتخابات ، لأن المفروض أن اصدار الدستور وقانون الانتخابات من عملها وأن النجاح في انقازها وتقرير نظامها بغيتها ، وأنها تنشد البقاء في الحكم وتروم الاستمرار في توليه بعد ذلك ، فكيف يستطيع هذا والوزارة عبارة عن أفراد مستقلين ؟ ؟ اذن يجب أن يكون لها حزب تخوض به معركة الانتخابات ، فاذا فاز كان ذلك فوزاً لها يمكنها من البقاء .

واقترنت الوزارة بالرأى الذى أوحى به إليها ، ولكنها كانت لا تزال تطاول الاحرار الدستوريين وتكاثمهم نياتها . فمضت تكذب أن العزم معقود على تأليف حزب وزارى وثنى الخبر وتؤكد أن الامر لم يخطر لها على بال ، حتى انتهى الاتفاق بين الانجليز والوزارة وأعلن الدستور الجديد وقرر الاحرار الدستوريون رفضه ومقاطعة الانتخابات فلم تمض الا أيام حتى أذيع فى الصحف تمام تأليف حزب الشعب ومبادئ الحزب واسناد رياسته الى دولة صدقي باشا .

وكان فى طليعة المبادئ التى وضعتها اللجنة التأسيسية

«استقلال مصر استقلالاً تاماً والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه»

نشر هذا فى ١٩ نوفمبر ، فلم ترح اليه الدوائر الانجليزية ، لأن دعوى دولة اصدق باشا أن خصومه تجار سياسيون ، وانهم لا يواجهون الحقائق ولا يعالجون الامور بالوسائل العملية وان همهم انقوز بتصفيق الشعب ، وأن اسرافهم فى الوعود هو الذى يحبط المساعى فى سبيل الوصول الى حل مرضى معقول مع الحكومة البريطانية . فلما أذيع برنامج حزب الشعب رأى الانجليز ان فاتحته من نوع الدجل الذى يعيبه دولة صدقي باشا ويصفه بانه اتجار سياسى وبخاصة فيما يتعلق السودان ، وبديهي أن الانجليز وهم اصحاب الاقتراح ليس مما يحسن وقعه فى نفوسهم ان يخلقوا جزياً يتقيد فى أول ساعة من ساعات حياته وفى فاتحة عمره بمبدأ رونه ذاهباً فى التطرف الى آخر المدى ، وبخاصة لأن التجربة التى يراد اجراؤها والمضى فيها الى ختامها هى من نوع ما حدث فى العراق كما سترى فيما سيمر عليك فى هذا الكتاب ، ونعنى بهذا أنه ليس ثم موجب لتلقى الشعب ومداهنة عواطفه الوطنية مادام أن العدل كله سيفرض على الأمة ، فالبرلمان سيفرض ، فاذا أمكن

ذلك فستفرض المعاهدة على نحو ما حدث في العراق، والشطط من الآن في صوغ المبادئ ينقلب في المستقبل عقبة اذا سارت الامور على ما يرام لذلك رأينا حزب الشعب يتم تأليفه ، في ١٧ نوفمبر، ويجتمع أعضاؤه المؤسسون ويضعون المبادئ وفي مستهلها ذلك المبدأ الذي اكتسب خط الانجليز ، وتقر الجمعية التأسيسية هذا البرنامج ، ومع ذلك تمضي ثمانية أيام ثم يحدث دولة رئيس الوزارة مراسل المورن بوست في مصر فيقول له « ان الحزب الجديد لم يؤلف بعد ، وأنا لم أقبل الى الآن رياسته ، أما البرنامج الذي أذيع فهو على سبيل التجربة فقط » واذاعة برنامج على سبيل التجربة فقط ، عمل غير مفهوم وليس له سابقة واحدة في تاريخ الاحزاب ، ولا يمكن أن يؤدي الا معنى واحدا هو عدم اعتراف دولته بالبرنامج لأنه لم ينل القبول من الانجليز ، ونقول من الانجليز لأنه من غير المعقول أن يسخط دولته — وهو مصري — على مبدأ خاص باستقلال مصر استقلالاً تاماً والمحافظة على سيادة مصر على السودان وحقوقها كاملة فيه ، وأما المعقول أن يجيء السخط من ناحية غير المصريين ، ومن سوى الانجليز يعنيهم الأمر بعد المصريين ؟

ولذلك أيضاً رأينا الجمعية العمومية للحزب تجتمع ويشهد لها دولة صدقي باشا رئيس الحزب ويلقى خطبة الافتتاح ولا يشير الى البرنامج بحرف واحد ورأينا الاجتماع ينفض والبرنامج لا يوزع على الأعضاء ولا يؤخذ رأيهم فيه ولا تطلب موافقتهم عليه كما هي العادة والواجب ، ولا يمكن أن يكون هذا الا متعمداً ، ومقصوداً به انكار المبدأ الذي أشرنا اليه وتجاهله واعتباره كأنه لم يكن وقد كانت نتيجة ذلك أن ظهر حزب لا يعرف لنفسه برنامجاً سياسياً ولا يقيد نفسه أمام الامة بخطة أو غاية معينة ، ولا عجب فانه حزب اقترح انشاء الانجليز ليعلموا به التجربة التي رأوا في ذلك الطرف اجراءها

لحساب من ؟

والآن ، وقد أجملنا بيان الظروف التي أحاطت بتأليف الوزارة الصديقة ، والأدوار التي صر بها وجودها ، فان من حقنا وواجبنا ، أن نسأل : لحساب من قامت هذه الوزارة وتكفلت بالمهمة التي عالجتها ولا تزال تعالجها ؟ غير مجهول ولا منكور أن دولة صدقي باشا لا يدين بالمبادئ الدستورية ولا ينطوي للشعب المصري على احترام ولا اعتراف له بحقوق ، وليست هذه دعوى

عليه وإنما هي حقيقة جاهر بها دولته ولم يكتمها . فقد صرح بأنه كان مدعوا لرياسة الوزارة في سنة ١٩٢٨ وأنه كان يعتزم يومئذ صنع ما صنع اليوم بالدستور وأنه كاشف المرحوم ثروت باشا بنياته ، ونشرت له مجلة « اسبكتاتور » الانجليزية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مقالا وصف فيه دستور سنة ١٩٢٣ بأنه « اتضح فيما بعد انه كثير على حالة البلاد » وقال عن الفلاح المصري انه لا يفهم شيئا خارج قريته وأنه أمي لا يقرأ ولا يكتب ، وإن من السخافة أن يكلف انتخاب رجل يبعد عن قريته خمسين أو ستين ميلا ، وأنه — أي الفلاح — متى احتاج الى شيء بقي في حقله وأرسل زوجته الى السوق لتأتيه به

ومعروف كذلك أن الدستور الذي أصدره هو أكثر مما كان يروم ، فقد كانت نيته أن يكتفى بمجلس واحد يكون خمسه معينين ، وبلى ذلك شروط أخرى تجعله أشبه بمجلس الشورى ، ومعلوم أيضا أنه لما كانت الاحرار الدستوريون يجادلونه ويحاولون اقناعه بالعدول عن مس الدستور والغاء التعديلات التي أدخلها ، رفض أن يعضى في المناقشة لاستيفائها واعتذر بأنه أبلغ لندن بأن الدستور الجديد سيصدر في يوم معين (الخميس) — أي بعد يومين من تاريخ المناقشة — فلا يسعه بسبب هذا التبليغ أن يؤخر صدوره عن ذلك الموعد .

وقد بينا في هذا الفصل أن المصالح المالية — وجلها ان لم نقل كلها أجنبي — هي التي رشحته وأيده ، وزيد تأييدا لهذا الذي وفدا من الاجانب على رأسه المستر كارفر قصد الى دولة صدقي باشا في شهر أغسطس وأبلغه أن الاجانب يثقون بدولته وبوزارته — وليس لهذا مثل في تاريخ مصر ، فان حكومتها لمصر لا للاجانب . والمصريون هم المختصون وحدهم بإيلاء الثقة أو الضمن بها ، وثقتهم هي التي يعول عليها والتي يكون من شأنا أن تشد أزر الحكومة ، يضاف الى ذلك أنه في شهر فبراير ١٩٣١ بعد أن أصدرت الوزارة أمرا بتقصير مواعيد الانتخابات ، جرت انتخابات دمنهور فقاطعها الناخبون أو أغلبتهم الساحقة وكان ذلك في ٨ فبراير ، وفي العاشر منه نشرت الديلي تلغراف مراسلها في القاهرة رسالة يقول فيها ان الدوائر المالية — وهي أجنبية — يرى أن لا ضرورة للتعجيل بالانتخابات لأن معالجة الضائقة المالية تستوجب أن تخلو الحكومة من المشاغل البرلمانية ، وأن تنفرغ للضرورة ، واتضح بعد ذلك أن الانتخابات لا ينتظر أن تجرى كما كان المفهوم من تقصير مواعيدها ، وصرح دولة صدقي باشا بآنا ستجرى ولكنه اهتم تعيين مواعدها ولو على التقريب مع سهولة ذلك . فكان

الرأى ما رأى جانب فى كل شىء حتى الانتخابات يعجل بها أو تؤجل طبقاً لمصلحة الدوائر المالية الاجنبية

وكانت الوزارة محاصرة الشارع الذى فيه النادى السعدى وبيت الامة ، وظلت تفعل ذلك مدة طويلة والناس يعجبون ويستنكرون. فلما حضر المستر سبندر الصحفي الانجليزى المشهور وعضو لجنة ملنر ، أبدى لدولة صدق باشا ملاحظة فى هذا الحصار ، وبعد ثلاثة أيام سافر الى السودان ، فتمهلت الوزارة الى أن ركب القطار ورفعت الحصار .

وسيرى القارىء فى موضع آخر من الكتاب بياناً بالشركات الانجليزية التى وكلت اليها المشروعات العامة وكيف أن عطاءاتها قبات بسرعة .

أما المعاهدة التى يتذرع صدق باشا بالامل فى عقدها ليطيل مدة حكمه فلا سبيل اليها عن طريقه لان الحكومة البريطانية كانت وما زالت ترفض أن تعقدها الامع حكومة مصرية مؤيدة من أغلبية نيابية فى برلمان منتخب انتخاب حراً ، وقد صرحت بذلك مرات عديدة ، ونشرت المورن بومست لمراسلها السياسى كلاماً عزاه الى المستر هندرسن وزير الخارجية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣١ قال فيه أنه يأمل أن تعقد المعاهدة فى عهد وزارة العمال ولكن هذا يتطلب جدول احزاب المعارضة المصرية عن مقاطعة الانتخابات ، ومعنى هذا أن من الضرورى لعقدها أن يكون البرلمان منتخبا انتخاباً حراً لا أن يكون برلماناً صدقياً ، وفى اليوم نفسه نشرت المقطم فى أخبارها أن الانتخابات ستجرأ ليجبىء البرلمان مستوفياً للشروط والاصناف اللازمة ؛ وليس للشروط والاصناف اللازمة معنى سوى أن يكون البرلمان ممثلاً للأمة تمثيلاً صادقاً لا كما يريد دولة صدق باشا كما فصلنا بعد. فدولته اذن لا يخدم المعاهدة والصداقة بين الامتين

نخلص من هذا كله بأننا لانلج الروح المصرية فى أعمال الوزارة ومساعدتها وهما قصدها ، والواقع أن دولة صدق باشا - الذى يفاخر بأنه مصرى فلاح - يكاد يكون مصرياً بالمولد والاقامة اكثر مما هو مصرى بالروح والعاطفة ؛ وكأننا بالسلطة والمال والجاء أعز عنده من الأمة التى يلجج أحياناً بالاعتزاز بالانتماء اليها ، وسخيل لمن يستعرض تصرفه كأن الأجانب وهما لهم أولى عنده بالراية من مصر وحقوقها ومراققتها. فهو وزير لغير مصر وأن كان يتولى وزارة مصر .

الفصل الثانى

المسألة الدستورية والحريات العامة

نتائج اعتماد الوزارة على غير الأمة — بين الوزارة والبرلمان —
التأجيل والثقة — الركناں الدستوريان — ٢١ يولييه وما كان يجب
فعله — الوزارة ومهمة الأمن — حرية الصحافة — تفسير المادة ١٥
من الدستور — تعطيل حرية الاجتماع — الدستور الجديد وسلطة
الأمة — قانون المطبوعات المانعى وتطبيقه — حرية الاجتماعات الخاصة —
اجتماعات نقابة المحامين

أية وزارة تكون القوى التى تستند اليها هى ماينما فى الفصل السابق لا تستطيع أن تواجه رأى العام . ولهذا ذن تضيق صور الحرية التى تسمح للرأى العام أن يتكون وأن يبدو واضحا صريحا فى كل جلاله وقوته بعض ماتلجأ الوزارات الغير الديمقراطية فى كل البلاد اليه . وسواء أكانت مقاصد هذه الوزارات مقاصدا اصلاح أو كانت قائمة لغاية سياسية ترمى اليها قوى أجنبية فان هذا النوع من التضيق يدخل فى نطاق الخطة التى تتبعها الوزارة . فاما وزارات الاصلاح فتنتظر أن يتجلى للناس ماتقوم به من أعمال الاصلاح لتكون هذه الأعمال نفسها خير شهيد يوجه الرأى العام وجهته ويجعل الوزارة التى قامت بهذه الأعمال تنزل عن القيود التى قيدت بها الحرية شيئا فشيئا لأن النزول عن هذه القيود يزيد قوة حقيقة ويعملها تعتمد على أسس ديمقراطية صحيحة . وهذا مافعله موسلينى فى إيطاليا ومصطفى كمال فى تركيا وغيرها ممن قاموا بأدى الرأى بفكرة لم يكن الرأى العام ليسينها أول ظهورها أو لأن عوامل أجنبية أقوى من الرأى العام كانت تعمل بوسائل زائفة مصطنعة لتوجهه وجهة لا تنفق والمصلحة القومية الصحيحة . فاما الذين يقومون لتنفيذ مأرب سياسى تطمع قوة أجنبية فى تحقيقه فينظرون فى كل خطوة يخطونها تحقيقا لهذا المأرب الى المازيد فى التضيق على الحرية واخفات كل

صوت يمكن أن يعبر عن رأى عام فى البلاد حتى يبلغون من ذلك أقصى المدى،
ظانين أنهم متى أخفتوا الأصوات الظاهرة وصابروا على ذلك زمنا أخذوا فى النفوس
جنودها وحملوا الناس على قبول السياسة التى كلفواهم بتنفيذها مقابل ما ينالون من
جاه ومنافع واضطروا الأمة التى تبطل بهم إلى أن تسكت ولو إلى زمن خاضعة خضوع
الذليل لما تسام من ألوان الخسف والهوان .

ولم يكن أمام وزارة اسماعيل صدقى باشا والظروف التى قامت فيها واتقوى
التى اعتمدت عليها هى ما قدمنا الا أن تأخذ بهذه الخطة وأن تسير فى خطواتها
محاذرة أول الأمر ، مصارحة الناس بغير مارمى اليه ، عاملة على أن تكسب من
الرأى العام كل قوة تستطيع كسبها بآملة أن تضرب هذه القوة نفسها متى اطمان
الانكيز لها والتف أصحاب الحاجات حولها . ومن حذرها أنها لم تواجه قوى الأمة قط
مجتمعة ولم تضرب الحريات ضربة قوية أول قيامها كما تفعل الوزارات التى تقوم فى
ظروف استثنائية لتنفيذ فكرة اصلاح بالفعل . فالتناس يعلمون مثلا أن موسولينى
مالث أن احتل روما وتولى الحكم حتى أعلن أنه يريد أن يحكم بغير رقابة برلمانية فعلية
مكتفيا بالصحافة التى تؤيد سياسته . فأما صدقى باشا فحاول أن يلبس ثوب الرجل
العامل فى حدود القانون والذى يريد أن يظل أبداً فى حدودهما ، وانه اذا اتخذ اجراء
مقيد للحرية فذلك لانه اضطر اليه اضطرارا ، واضطرا اليه فى حدود القانون .

البرلمان وهل تؤجله وزارة غير موثوق بها

ومن الانصاف للتاريخ أن نذكر أن خطته هذه صادفها الحظ الحسن فى بدايتها .
فقد ظهر أول تأليف وزارته بمظهر المعتدى عليه والذى يحاول أن يحمى الحرية من
أن يعتدى عليها غيره . من ذلك أنه استصدر مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا
ابتداء من ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ وهو اليوم الذى كان محدد انعقاد البرلمان فيه
بعد استقالة مصطفى النحاس باشا . ولما تحدث اليه رئيس مجلسى الشيوخ والنواب فى
ضرورة انعقاد المجلسين ليتلى الامر عليهما جريا على التقاليد السابقة للبرلمان المصرى
كتب اليهما أنه لا يرى من ذلك مانعا اذا تعهد له كل من الرئيسين أن يقف الامر
فى الجلسة عند التلاوة وأن ينصرف الاعضاء بعدها دون مناقشة . فلما لم يتعهد
الرئيسان بذلك مع أنهما المكلفان دستوريا بنظام الجلسة أمر أن تقفل دار البرلمان
فاغلقت بسلسلة وضعت فى بابها الحديدى وبقتل فى طرفى السلسلة . ولما أراد أعضاء
البرلمان الدخول الى حرمه لم تمنعهم قوة البوليس فدخلوا ثم أمر رئيس مجلس النواب

فكسرت السلسلة ودخل الاعضاء وتلى عليهم أمر التأجيل فألقوا أنفسهم بازاء حالة خيل اليهم أنهم لا يستطيعون معها مناقشة ولا عملا فانصرفوا . وكذلك ظهرت الحكومة بمظهر المعتدى عليه والذي يجب لكى لا يتهم بالضعف أن يحمى نفسه . ولعل أخوف ما كانت الوزارة تخشاه من اجتماع البرلمان فى داره بعد صدور الامر بتأجيله واغلاقها أبوابه ثم كسر النواب سلاسله أن يتناقش المجلس فى حق الوزارة استصدار الامر بالتأجيل قبل أن تواجه البرلمان وأن تطلب اليه اعلان ثقته بها . يدل على ذلك أن التقاليد جرت فى كل الظروف المشابهة لهذا الظرف أن البرلمان كان يجتمع وكان أمر التأجيل يتلى عليه فينفض النواب . ذلك ما حدث فى سنة ١٩٢٤ حين تألفت وزارة زيور باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا وهو بعينه ما حصل حين تألفت وزارة محمد محمود باشا وأجلت انعقاد البرلمان شهرا كذلك . وفى هاتين السابقتين فى مصر لم يناقش مجلس النواب مسألة الثقة بالوزارة التى استصدرت مرسوم تأجيله وانصرف الاعضاء بعد مباح مرسوم التأجيل منتظرين انتهاء فترته . على أن النظرية الدستورية المأخوذ بها لدى الاكثرين من ذوى الراى والعلماء أن أية وزارة لا تملك استصدار مرسوم التأجيل من غير أن تحوز ثقة المجلس صراحة أو ضمنا . ووزارة صدقي باشا لم تكن تطمع فى أن تحوز هذه الثقة بحال من الاحوال . ومخافتها أن يناقش أعضاء البرلمان هذه النظرية وأن يأخذوا بها وأن يعتبروا الوزارة غير قائمة مادام البرلمان قائما الا ان تحصل على ثقته هو الذى جعل اسماعيل صدقي باشا يطلب الى كل من رئيسى النواب والشيوخ أن يتعهد بأن لا يحدث أثناء الجلسة أكثر من تلاوة قرار التأجيل . فلما اقتحم أعضاء البرلمان بابه ولم يصنعوا أكثر من الاجتماع لتلاوة المرسوم ولم يناقشوا مناقشة دستورية النظرية التى ذكرنا ويرتبوا عليها نتيجتها الطبيعية من أن يذهب من يكلفه المجلس فيبلى قرار عدم الثقة الى رئيس الوزراء وان يرفع القرار الى مقام جلالة الملك اعتبرت الوزارة أنها تخطت هذه الخطوة بسلام وأنها تستطيع أن تدرع بها الحماية الامن والنظام من أن يتكرر الاعتداء عليها .

وفى رأينا أن النظرية الدستورية التى لم يثرها البرلمان وأثرناها نحن هنا هى النظرية الدستورية السليمة . فأية وزارة دستورية لا يمكن أن تقوم وتولى شؤون الحكم الا اذا توافرها ركنان : تعيين جلالة الملك اياها تعيينا لا تصبح وزارة شكلا الا به . وثقة مجلس النواب بها ثقة لا سبيل لها أن تباشرها عملا الا اذا حصلت

عليها . فاذا لم يتوفر لأية وزارة أى واحد من هذين الركنين لم يكن لها من الجهة الدستورية الكيان الشكلى الذى تستمد منه تعيينها وسلطة العمل التى تستمد منها الثقة بها . وهذا الركن الثانى هو الذى يجعل لها ولاية الحكم دون سواء . فالدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الأمة . ونواب الأمة هم وكلاؤها فى هذا فهم مصدر السلطات مادامت نيابتهم قائمة . وأية وزارة لا تحوز الثقة من جانبهم تسقط ولايتها ماداموا يعلنون عدم الثقة بها على الوجه المقرر بالدستور . فاذا رأب الوزارة القائمة سواء كانت مستندة الى تفهم أو غير حائزة اياها أنهم لا ينوبون عن الأمة وأن تمثيلهم اياها غير صحيح فليس أمامها من الدستور الا طريق واحد هو حل مجلس النواب والالتجاء الى الأمة من طريق الانتخاب لتبين رأيها الصحيح ولو أن أعضاء البرلمان المصرى الذى اقتحم الابواب فى يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٣٠ ناقش هذه النظرية واعلن عدم الثقة بوزارة صدقي باشا وبأن ركناً من الركنين الواجبين لقيامها غير متوفر لها فلا يجوز لها ان تؤجل انعقاد البرلمان ويجب عليها ان تستقيل ، اذن لما كان امامها الا ان ترفع الامر الى جلالة الملك ظمناً قبل استقالتها واما استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب حل عن أعضائه صفة النيابة وما يتبعها من حق الثقة وعدم الثقة بالوزارة ورده الى الأمة . لكن هذا التصرف الدستورى الصحيح كان يقتضى وزارة صدقي باشا ان تحل مجلس النواب منذ ٢١ يونيو وأن تجرى الانتخابات فى شهرين فى ظل الدستور وقانون الانتخاب القائم يومئذ ، وبرئاستها الذى أثبتت الايام أنها كانت معترمة منذ تأليفها بتنفيذها ينطوى على إلغاء الدستور وقانون الانتخاب واصدار دستور وقانون انتخاب جديدين ينص الاول على أن الأمة مصدر السلطات بينما تقضى نصوصه على هذا المبدأ وتجعل السلطة التنفيذية هى مصدر السلطات بالفعل . لذلك كان للوزارة أن تغتبط بحادث ٢١ يونيو أن انتهى الى ما انتهى اليه

وفى اعتقادنا أن النواب لو اجتمعوا فى البرلمان يومئذ وقرروا عدم الثقة بالوزارة وأبلغوا هذا القرار على لسان رئيس مجلسهم أو مكتب المجلس الى الوزارة ورفعوه الى جلالة الملك وقرروا فى نفس الوقت أن يظلوا منعقدين انعقاداً دائماً داخل المجلس حتى يقطع فى الامر برأى سواء أصدر مرسوم بحل المجلس أم أخرج منه الأعضاء بقوة الجند اذن لتغير وجه المسألة من ذلك اليوم ولشهدت مصر فى هذه الفترة التى نجمل فى هذا الكتاب تاريخها غير ما شهدت حتى اليوم

استفادة الوزارة من حوادث يوليو سنة ١٩٣٠

بعد ذلك اجتمع مؤتمر دعا اليه رئيس الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا فى يوم الخميس ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٠ جمع النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديرىات من المنتمين للوفد وقرروا عدم الثقة بالوزارة وعدم التعاون معها والدفاع عن الدستور بكل ما يملكون من قوة . وتنفيذاً لهذا القرار وفى سبيل دعوة الناس الى تعضيدها تنقل مصطفى النحاس باشا الى الزقازيق فى أول يوليو والى المنصورة فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ حيث بدأت الحوادث الدموية التى أشرنا فى الفصل السابق اليها . وقد قررت الحكومة منع عقد اجتماع المنصورة محافظة على النظام العام اعتماداً على أن سفر النحاس باشا الى الزقازيق نشأ عنه اصطدام دموى بين الاهالى والبوليس فى بلبيس . وترتب على هذا المنع أن كان الاصطدام فى المنصورة أشد وأقوى وأن كانت الحوادث التى وقعت بسببه أخطر وأجسم ، ومن هذا وجدت وزارة صدقي باشا مبرراً لوجودها هو المحافظة على النظام ضد الخارجين عليه باسم الدفاع عن الدستور ، مع أن الدستور على ما كان يصرح به رئيس الوزارة يومئذ لم يمسسه أحد بسوء ولم يعتد عليه معتد . فلما وقعت بالاسكندرية فى ١٥ يوليو حوادث أشد من حوادث المنصورة خطورة جعل رئيس الوزارة يرسل التصريح تلو التصريح بأنه محافظ على النظام بكل ما لديه من قوة وأنه لن يسمح بالعبث به ولا بتكدير صفوفه . وفى هذه السبيل استعان بقوات البوليس وبلوك الخفر والجيش وجعل مصر من أقصاها الى أقصاها معسكراً باسم المحافظة على الامن والنظام على العموم ، والمحافظة على أرواح الاجانب وأموالهم على الخصوص . وكذلك أصبح بعد أن كان متهماً بالاعتداء على الدستور واقفاً فى موقف المدافع عن امن البلاد وسلامتها فى الداخل ، وهى مهمة تعادل فى نظر الناس وفى نظر انكثرا والاجانب المقيمين بمصر ، الدستور فى قداسته وجلال خطره . ومن ثم كان من حق صدقي باشا أن يعلن أنه يرى نفسه فى حل من الالتجاء الى كل الوسائل لاداء هذه المهمة الجلية والمحافظة على القانون ضد كل خارج على القانون

والواقع أن الانظار فى مصر وفى انكثرا وفى اوربا كلها شغلت بهذه الحوادث التى سالت فيها الدماء وأطلق فيها الرصاص عن الدستور والاعتداء عليه ، وتعلقت بما يجرى فى مصر من أسباب القلق وما يمكن أن ينشأ عنها . وزاد السكل اهتماماً بالامر حين وقعت حوادث الاسكندرية اذ كانت هذه المدينة دائماً مسرحاً للشغب ومفتاحاً

لثورات والقتل التي شهدتها مصر في تاريخها . ولذلك وجهت الحكومة الانكليزية تبليغ ١٦ يوليو الى كل من رئيس الوزارة ورئيس الوفد وبموجبه اعتبرتهم مسؤولين عن ارواح الاجانب وعن مصالحهم . ولذلك بقيت الاسكندرية معسكرا اسابيع متوالية . وأهتم الناس جميعا بيوم ٢١ يوليو وهو اليوم الذي ينتهى فيه شهر تأجيل البرلمان بالرغم من أن مرسوم ما يقضى الدورة البرلمانية كان قد صدر في ١٢ يوليو . وزادهم اهتماما أن أعضاء البرلمان اعلنوا أنهم سيجتمعون بداره أيا كانت النتائج وأن الحكومة أخرجت يوليس البرلمان منه بالقوة واحتلته احتلالا عسكريا احاله قلعة محصنة تمام التحصين واذاعت على السن المتصلين بها أن أية محاولة لاقتحام داره ستقابلا باطلاق الرصاص على الذين يحاولونها .

ولقد دب الوجع الى قلوب كثيرين مما عساه يقع ذلك اليوم واقفل اكثر التجار حوائثهم خيفة الاعتداء عليها واعتكف الكثيرون في بيوتهم . ومما لا ريب عندنا فيه أن أعضاء البرلمان لو تقذروا ما اعلنوا وذهبوا الى دار البرلمان وطلبوا الى القوة اخلاءها محتلين النتائج كائنة ما كانت لكان لما اصاب الناس من روع وفزع موضع ، ولا ريب كذلك في أن هذه القوة ما كانت تستطيع اطلاق النار عليهم ما ذهبوا عزلا من السلاح وتصرفوا في حدود النظام والقانون . وأكثر ما كان في مقدورها أن تصنع بهم اما أن تركهم في الطريق من غير أن تسمح لهم بالدخول وتظل هي مرابطة داخل الدار ، واما أن تقبض عليهم وتذهب بهم الى حيث يقضى القانون بالذهاب بهم . واكبر الظن أنها ما كانت لتفعل هذا مخافة ما يحدثه من أثر وانها كانت تركهم في الطريق . وفي هذه الحال كان أمام النواب أن ينصرفوا من حيث اتوا أو ان يظلوا في أما كنهم أمام دار النيابة يوما أو اياما لا يرحونها حتى يدخلوا الدار أو يقبض عليهم . وفي كلا الحالين كان الجو المشبع بالاحتمالات يسفر اغلب الأمر عن غير ما أسفر عنه من عدم ذهاب النواب الى دار البرلمان يوم ٢١ يوليو . وليس هنا موضع تقدير هذه الاحتمالات وما اذا كانت ظروف مصر الخاصة تجعلها لمصلحة مصر أو ضدها .

واننا اذ تؤكد ان القوة التي رابطت في البرلمان ما كانت تستطيع اطلاق الرصاص لو أن النواب ذهبوا عزلا من السلاح وتصرفوا في حدود النظام والقانون انما تؤكد عن علم ومعرفة . فقد صرح اسماعيل صدقي باشا رئيس الوزارة على أثر حوادث المنصورة واذاعة بعض الصحف ان اصابة أحد أعضاء الوفد الذين كانوا في العربة

التي يستقامها النحاس باشا كان مقصودا منها قتل رئيس الوفد أن هذا كلام غير معقول وأن شيئاً من ذلك لم يحدث ولا يمكن أن يدور بخاطر أحد الوزراء . ومن غير المعقول كذلك في نظر الجندي . هما كانت الأوامر التي تصدر إليه أن يضرب بالمدافع والبنادق من يستطيع أن يقبض عليهم بيده دون أن يلقي منهم أية مقاومة وأن يعتقلهم في هذا البرلمان الذي أعلنوا أنهم لا بد داخلوه ولو عنوة واقتحاماً ولم يمنع امتناع أعضاء البرلمان من الذهاب إلى داره من قيام بعض العاطلين والصينية بأعمال التخريب في أكثر من حي من أحياء القاهرة مما قمعه البوليس والجيش . على أن حوادث القاهرة هذه كانت آخر الحوادث من نوعها حتى طوعت للوزارة أن تعتقد أنها انتصرت على البرلمان الذي لا يثق بها وإنما جعلت لوجودها أساساً أن لم يكن مستنداً إلى الدستور فهو مستند إلى منفعة عامة هي المحافظة على الأمن والنظام . وأن أحداً لا يستطيع بعد ذلك نازعتها ما دامت لا تعتدي على الدستور

وأرسل النواب بعد ذلك عريضة كي يجتمع المجلس اجتماعاً غير عادي في يوم ٢٥ يوليو فتبل لهم أن هذا يناق مرسوم فض الدورة البرلمانية . ثم قدموا بعد ذلك عريضة أخرى لم تلق الحكومة إليها بالاً لأنها رأت فيما بينها وبين نفسها أنها انتصرت عليهم انتصاراً حاسماً . وسواء بعد ذلك أكانت تصرفاتهم بأرائهم دستورية أم غير دستورية ، قانونية أم غير قانونية ، فإن المنتصر الحق في أن يفرض تفسيره للدستور والقانون على من انتصر عليه ثم هو يلقي من الناس لهذا التفسير سمياً .

افتئات الوزارة على الدستور في أمر الصحافة

البرلمان سلطة يعترف بها الدستور وله من أجل ذلك أثره في توجيه الرأي العام . لكن الصحافة قوة أكبر من البرلمان في توجيهها للرأي العام وفي استمدادها عند الضرورة الوحي منه . ولذلك قرر صدقي باشا أن يجعلها هي الأخرى موضع عنايته وأن يضيق من حريتها تضيقاً يجعلها تسير في الحدود التي يرسمها هو لها سواء في معارضته أو في تأييده . لكن الدستور القائم يوم تأليفه وزارته والذي ظل قائماً إلى حين صدور دستور حكومته ، والأمر الملكي الذي يستند إليه نظام الحكم لحاضر ، يجعل انذار الصحف أو تعطيلها بالطريق الإداري غير جائز . فإذا أراد يصنع ؟ اعتمد على الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من الدستور وهي التي تجعل التعطيل ممكناً إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي فعطل في يوم واحد ،

يوم وقوع حوادث الاسكندرية ، صحف البلاغ واليوم وكوكب الشرق وقال في قرار تعطيلها مانصه :

« ان سلسلة الحوادث التي جرت أخيراً والتي كانت حوادث الاسكندرية آخر حلقاتها ترتبت على دعوة الغوغاء الى الخروج على النظام والقيام في وجه المكلفين بالمحافظة عليه

« وقد كان من مقويات هذه الدعرة ما كفلته لها بعض الصحف من نشر أخبارها وتحبيذ سيرة الذين اشتركوا في الاعتداء على الاتس والاموال والاشادة بذكرهم « ولا شك في ان تحكيم الغوغاء في الشؤون العامة مما يهز أركان النظام الاجتماعي ويصدع بنيانه ويعرض البلاد للفوضى وينذر بشر النتائج

« وبما أن الدستور قد خول الحكومة لوقاية النظام الاجتماعي أن تتدخل بما يقيد هابه في شأن حرية الصحافة

« وبما أن مانشرته جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم من شأنه أن يعرض النظام الاجتماعي في مصر للخطر الشديد بما يحرك من نفوس الغوغاء ويشير من شهواتهم ويشجعهم هم وكل من له سلطان عليهم على المضى في هذا السبيل .

« فقد قرر مجلس الوزراء تطبيقاً لحكم المادة ١٥ من الدستور تعطيل جرائد البلاغ وكوكب الشرق واليوم تعطيلاً نهائياً وتحويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة أخرى تستر باسمها الجرائد المذكورة

بولسكى في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٠ »

ومهما يكن مانشرته الصحف المذكورة في قرار مجلس الوزراء عن حوادث القلق التي وقعت فبديهي أن الاستناد الى النظام الاجتماعي ووقيته استناد فاسد لا يسيغه عقل رجل قانون أيا كان . فوزارة يحيى باشا ابراهيم التي صدر دستور سنة ١٩٢٣ في عهدا والتي أضافت هذه الفقرة الى مادة حرية الصحافة من مشروع لجنة الدستور قد وضعت مذكرة حددت فيها على سبيل الحصر مائة مبدأ ليه بعبارة النظام الاجتماعي وذكرت أن المقصود وقيته من الدعاية البلشفية . ولم تكن احدى هذه الصحف التي عطلها صدقي باشا تدعو الى البلشفية بحال . ولذلك اعترضت جريدة السياسة ، وكانت تؤيد الوزارة يؤمئذ في محافظتها على النظام ، على هذا التصرف بتعطيل الصحف اعتراضاً شديداً جعلت أساسه أن الوزارة تجاوزت حدود حقها الدستوري تجاوزاً واضحاً . وفي هذا المعنى كتبت مقالين أحدهما بتاريخ ١٧ يوليو وعنوانه (تعطيل الصحف

الوفدية تعسف في تفسير الدستور) والآخر بتاريخ ٩ أغسطس وعنوانه (حرية الصحافة مرة أخرى — حول تعطيل الصحف بالطرق الادارية) حملت فيهما على تصرف الوزارة .

بهذا التقييد من حرية الاجتماع وحرية الصحافة باسم المحافظة على الامن والنظام بقيت الوزارة في جوبه شيء من علام القلق ولكنه بادی السكينة ثلاثة أشهر كاملة ؛ من ٢١ يوليو الى ٢١ أكتوبر . وفي هذه الفترة كانت الحكومة جادة تمام الجد في تنفيذ السياسة التي رسمتها لنفسها من يوم تشكيلها : سياسة الغاء الدستور وقانون الانتخاب . ومع أنها وعدت حزب الاحرار الدستوريين الذي كان يؤيدها في سياسة حفظ النظام ان لا تمس الدستور وأن لا تعدل في قانون الانتخاب الا بعد التفاهم معه فانها أحاطت عملها بسياج منيع من الكتمان حتى كان صدقي باشا اذا سئل عما اعزم عمله أكد بلهجة الصادق أنه لم يتخذ بعد في الامر رأياً أو قراراً . وكان مما أجاب به أحد الوزراء : (توفيق باشا دوس) — رئيس تحرير السياسة حين سأله في أوائل شهر أكتوبر عما حدث : « استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان » . فلما بدأت نذر تعديل الدستور تظهر وتناواتها صحف مصر وانكلترا بالحديث حاول الاحرار الدستوريون جهدهم أن يصرفوا الوزارة عما أقدمت عليه . لكن صدقي باشا اعتقد أنه كسب من تأييد الانكليز ومن تأييد الجاليات الاجنبية ومن تأييد بعض طلاب المنافع الذين أعدهم ليكونوا له حزباً ؛ ما يغنيه عن تعضيد الاحرار الدستوريين . وعلى ذلك ألغى الدستور واستصدر دستور ١٢٢ أكتوبر وقانون الانتخاب الذي وضع معه ، واستصدر كذلك نظام انتقال الى أن ينعقد البرلمان على مقتضى دستوره .

الدستور الجديد وسلطة الامة وحرية الصحافة

وفي هذا الدستور أطاحت الوزارة بكل الآثار المترتبة على مبدأ أن الامة مصدر السلطات وان استبقت نص هذا المبدأ كما كان في الدستور الذي ألغته . فجلس النواب بمقتضاه لا يملك أن يقتزع على الثقة بالوزارة أثناء نظر الميزانية ولا عقب استجواب يقدم من احد اعضائه . بل يجب لطرح مسألة الثقة ان يقدم طلب بها موقع عليه من ثلاثين عضواً يحدد فيه بالدقة الموضوع الذي يراد طرح الثقة على اساسه وأن يحدد بعد ذلك بثمانية أيام على الاقل موعد مناقشة المجلس والوزارة في هذا الطلب وأن ينتهي يوم المناقشة دون اقتراع بالثقة بل يكون الاقتراع بعد

يومين من المناقشة . ولكي تستقيل الوزارة يجب أن يكون عدد المصوتين ضدها نصف أعضاء المجلس زائداً واحداً ، أى ستاً وسبعين عضواً على الأقل ، وإن كان عدد الحاضرين مائة أو ثمانين أو ستة وسبعين فقط . هذا ثم إن انعقاد المجلس العادى لا يجوز أن يزيد على خمسة أشهر (من السبت الثالث من ديسمبر الى السبت الثالث من مايو) . وللوزارة أن تؤجل هذا المجلس شهراً وأن تحله وتجرى انتخابات فى أربعة أشهر بما يمكنها من البقاء دورة كاملة من غير انعقاد البرلمان ، ولكي تطمئن الى أنها اذا أجرت الانتخابات فلن يزعجها طلب انعقاد غير عادى بعدها فقد فرضت لهذا الانعقاد شروطاً تجعله مستحيلاً كما جعلت شروط عدم الثقة بالوزارة ادلائها مستحيلاً أو فى حكم المستحيل . ذلك بأن البرلمان لكي ينعقد فى اجتماع غير عادى يجب أن يقدم بذلك طلب من أغلبية مطلقة من مجلس النواب ومن أغلبية مطلقة من مجلس الشيوخ وأن يكون تحت ظرف يدعو الى ضرورة الاستعجال ، ومجلس الشيوخ وثلاثة أخماسه معينون يتعذر ان يوافق على الاجتماع الغير العادى اذا كانت الحكومة لا تريده ، فاذا صادف ان توفرت أغلبية مطلقة فى طلب الانعقاد الغير العادى كان للحكومة ان ترفض لانه ليست هناك ضرورة استعجال كما ان لها ان ترفع فى مسألة الثقة بالوزارة لو توفرت طلب الثلاثين ، اشكالا بأن المناقشة تجاوزت الموضوع الذى تقدم الطلب من اجله . وفى الاثناء التى يكون البرلمان فيها غير منعقد أو يكون مجلس النواب منجلاً تتولى الحكومة السلطة التشريعية والتصرف فى الميزانية كما رأيت ضرورة تقضى بهذا . فأما البرلمان فليس له حق اقتراح القوانين المالية مما تملكه الحكومة وحدها فى غيبته . فاذا جاء البرلمان ولم يوافق على عمل قامت به كانت عدم موافقته منصبه على المستقبل وحده غير منصرفه الى الماضى بحال .

هذا وغيره من اهدار سلطة الامة مما جاء به دستور صدقي باشا لم يكن مما يستطبع مصرى يحترم مصر قبوله أياً كان مبلغ اعتداله وأياً كان حرصه على صداقة وزارة صدقي باشا . وتلك لم يشذ عن انكار هذا الدستور سوى جماعة من الموظفين ، وكثيرون من الموظفين يشعرون بأن الحياة النيابية رقابة مستمرة لاعمالهم فهم لذلك يغتبطون لكل تقييد إياها ، ومصرى جماعة من أصحاب المنافع أو الشهوات تعميهم شهواتهم ومنافعهم عن أن يقدروا لما يصيبهم ويصيب . إذا استتب نظام يضيع سلطة الامة ويجعل للسلطة التنفيذية أن تفعل بالناس ما تشاء دون حسيب عليها ولا رقيب .

لم يكن صدقي باشا ليجهل ما سيقابل به هذا الدستور في اوساط الامة كلها من انكار ، ولم يكن يجهل كذلك دقة الموقف الذى سيواجهه بعد اعلان هذا الدستور والنظام المؤقت الذى يصل بين الدستور القديم وبينه ، وهو كان يعلم ان فورات من القلق والاضطراب ستقوم . لكنه لم يكن ليأبه لها أو ليحفل كثيراً بها ، فهو يعلم ان القوة المادية التى وضعها تحت تصرف القانون الذى تقوم حكومته على اساسه كفيّة بقمع كل اضطراب وكل قلق . لكن هناك الى جانب القوة المادية قوة اخرى معنوية يجب اخضاعها للقوة المادية ، ويجب ان يكرن هذا الاخضاع باسم القانون ، بل باسم الدستور والنظام المؤقت الذى يمهده

هذه القوة الاخرى هى الصحافة . فهى كما قدمنا موجهة للرأى العام ومستودع وحيه . والرأى العام قوة محسوسة ليس كمثلهاقوة ما صدرت عن ايمان وعقيدة . وهى كذلك بنوع خاص ما اعتقدت نفسها تدافع عن قضية حق وعدل وتدفع اعتداء وقع عليهما . ومنذ ألغى صدقي باشا الدستور وأصدر نظامه الذى أشرنا الى طرف منه فقد أصبح معتدياً بعد أن كان يلبس ثوب المعتدى عليه . ذلك بأن الاضطرابات التى وقعت فى بليس والمنصورة والاسكندرية وبورسعيد والقاهرة انما وقعت لان صدقي باشا كان يتهم بأنه يريد الغاء الدستور وكان هو يدفع هذه التهمة عن نفسه ويعلن أن خصومه السياسيين انما يثيرون هذا الاضطراب لغير شئ الا أنهم يريدون العود الى مناصب الحكم التى تركوها . وهذا هو قد صدق اتهم الناس له والغى الدستور واستصدر نظاما يجعل سلطة الأمة وهما وخيالاً . وهذه الصحافة قديرة على أن تقنع الرأى العام بما يضيع دستور صدقي باشا على الأمة من حقوق اقنأا يصل من قلبه الى مكان الايمان . وليس بمستطاع دائماً التذرع بوقاية النظام الاجتماعى لتعطيل الصحف . فيجب أن يوضع فى دستور الحكومة نص لكبح الصحافة مع ستر ما يصيبها من ذلك بستر من العبدالة . ولكنه يجب قبل ذلك وأثناء فترة الانتقال أن يوضع نص فى يد السلطة التنفيذية نفسها يحمى قوة البطش من قوة الحق وسلطان الاستبداد من قوة الحرية . ووضع هذا النص فى المادة الرابعة من الأمر الملكى الذى رتب النظام الموقت مقررأ أنه الى حين انعقاد البرلمان « يجوز مع ذلك محافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب تعطيل أية جريدة أو نشرة دورية أو الغاؤها بقرار من وزير الداخلية بعد ائذارين وبقرار من مجلس الوزراء بلا ائذار » .

بهذا النص اقامت الوزارة ووزير الداخلية فى مقدمتها شجراً على الاقلام يهددها ويخيفها

وزعج الحقيقة في صدور الكاتبين فتتكش رعبا وخشية وتظل بذلك محجوبة عن الرأي العام لا توجهه التوجيه الذي تقضى به مصلحة البلاد واستقلالها وسيادتها. والأقلام كانت من قبل ذلك في فزع منذ ١٥ يوليو سنة ١٩٣٠ حين عطل مجلس الوزراء صحف البلاغ وكوكب انشرق واليوم بقرار واحد وخلافا للدستور الذي كان قائما يومئذ . فاذا كانت الوزارة قد وضعت في دستورها مادة لتعطيل الصحف من طريق القضاء في جلسة سرية ، وكانت قد وضعت في امر الانتقال هذه المادة الرابعة ؛ فليس ذلك بطبيعة الحال لأنها تريد بحرية الصحافة خيرا ولا لأنها ترغب رغبة مصادقة في أن تقوم هذه الصحف بأمانة الرأي العام من غير أي اعتبار ما سوى القانون يجري القلم في حدوده ملقيا للحرية والحق وهدما زمامه . ولعل صدقي باشا حين شرع هذه المادة كان يقدر أنه من طريقها وبواسطة تعطيل الصحف يستطيع أن يكره الكتاب محافظة على رزقهم أن يسيروا حتى ولو عارضوه في الحدود التي يريد هو لهم لا في الطريق التي يوجههم اليها ايمانهم . فصدق باشا رجل يؤمن بالمادة وسلطانها ايمان المتدين بالله وعظمته . وهو يؤمن بأن كل شيء في الحياة يمكن أن يشتري ما دمت قادرا على دفع ثمنه . وسيرى القارئ مصداق ايمانه بهذه العقيدة . وسترى أن المال والبذل منه تقوم ومنعه عن آخرين بعض سياسته العامة فيما يلي من فصول هذا الكتاب . وقد تحلى هذا الايمان في موقفه من الصحف بصورة واضحة . فهذه الجريدة التي تكتب بلهجة لا يستريح لها يجب ان تنذرت منذ فتعطل . وهذه الجريدة التي تكتب في حدود القانون ما يزعجه يجب ان تعطل دفعة واحدة بقرار من مجلس الوزراء . فاذا توسط له احد مشايخه وتعهد له بأن تعمدل الجريدة التي عطلت وتكتب في حدود ما يعجبه بل ما يخدمه امام الانكليز والاجانب اذ يعلمون انه يطبق المعارضة بل يحتملها سمح لهيئة هذه الجريدة من محررين وكتاب ورجال أن يرتزقوا وان يأكلوا عيشاً بأن يصدرها جريدة باسم غير الاسم المعطل تكون رخصتها احدى الرخص التي لم تكن من قبل تصدر . وهو يتساهل في هذا لأنه يعلم ان مثل هذه الجريدة تكون باب رزق اكثر مما تكون رسول فكرة او قاعمة بمعارضة على نحر ما يفهم الناس المعارضة الصحيحة . اما ان لم يجد هؤلاء الصحفيون هذه الوسيلة لدى باب صدقي باشا او ابوا ان ينزلوا على ارادته فليقذف بالمحررين والمخبرين وكتاب الادارة وصفاف الحروف وعمال السبك والطابعين في الطرقات يلتمسون الكفاف حتى ينتهو

الى الاذمان فتعاد لهم جريدة ترزقهم رزقا يتفق وما تعانيه البلاد في هذه الظروف التي نتحدث عنها من أزمة طاحنة تعهدتها وزارة صدقي باشا تعهدا وصفنا طرفا منه في فصل مقبل .

وانما سلكت الوزارة هذا المسلك مع الصحافة لانها تعلم أن الصحافة الحرة هي وحدها القوة التي تستطيع أن تززع ركن الظلم مع بقاءها في حدود القانون لا تملك حكومة أن تمسها من طريق الدالة بسوء. والصحافة الحرة وحدها هي التي تستطيع أن تلقى على ظلمات البغي ضياء يكشف سترها . فلتكن حرية الصحافة اذن رهن يد وزير الداخلية ومجلس الوزراء وليكن للسلطة التنفيذية على الصحافة سلطانا أشد بطشا من سلطان القانون. فاذا أمعنت جريدة كجريدة السياسة في بيان ما يصيب الأمة اذا انتهى الامر الى فرض دستور صدقي باشا عليها وكانت مع ذلك تكتب في حدود النظام العام وبما لا يمس الدين ولا الآداب فلتنذر ثم لتنذر ثم لتعطل ، ولتعطل بعدها جريدة « الاحرار الدستوريون » بجرة قلم من مجلس الوزراء . ولتصادر « السياسة الاسبوعية » ثم لتعطل بعد تعطيل « الاحرار الدستوريون » بخمسة أيام . ولتكن هذه الاجراءات كلها اجراءات بطش وقمع لا يؤيدها قانون ولا تؤيدها المادة الرابعة من أمر ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا سند لها الا من « دوى الوزارة » من فزعها لكل نور يلقي به على أعمالها ويضيء أمام الناس حقيقة نواياها وأسباب تصرفاتها .

والبرهان القاطع على ان التضييق على الحرية لا المحافظة على النظام أو الدين أو الآداب هي غاية وزارة صدقي باشا هو أن الصحف التي تنطق بوحياها والصحفيين الذين يشيدون بحمدها هم أقدر الصحفيين المصريين أقلاما وهم الذين يتناولون الكرامات والاعراض بما يندى له جبين الادب وبما قد يترتب عليه انتقام من يوجه الطعن اليهم اكراماتهم ولاعراضهم مما يخشى معه على الامن والنظام ، ومع ذلك تحتضن الوزارة هذه الصحف وترممها بعين رعايتها وتترك كتبها ينفدون ويروحون في الوزارات يقضى لهم كل ما يبتغون . فليست المحافظة على النظام العام أو الدين أو الآداب هي المتصودة اذن بتعطيل الصحف وانما المقصود ستر سيئات الذين يعطلون الصحف مخافة أن تفتضح للناس . وليس الامر المالكى ولا المادة الرابعة منه هما اللذان تنفذهما الوزارة عند انذار الصحف أو تعطيلها ، وانما هي تنفذ ما يرضى اهواءها وان خالف ذلك كل نظام وخرج على كل قانون .

ولم تكتف الوزارة بهذا العنت في تأويل الحق الذي شرعته لنفسها بأمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بإزاء الصحافة وفي تخطي حدود نص المادة الرابعة منه تخطيا لا يجيزه أى قانون، خصوصا وأن هذه المادة قد جاءت استثناء لما قررتاه المادتان ١٤ و ١٥ من الدستور اللتان كفلتا حرية الرأى والاعراب عنه بجميع الوسائل في حدود القانون وحرية الصحافة وعدم جواز نذارها أو تعطيلها بالطريق الإدارى؛ لم تكتف الوزارة بهذا العنت في تأويل نص المادة الرابعة مع أنه كنص استثنائى كان يجب أن يبقى محصورا تأويله في أضيق الحدود؛ بل تخطت هذا إلى عبث بالقانون لا يقبله منطق القانون بحال :

فالمعروف أن قانون المطبوعات الذى صدر في سنة ١٨٨١ قد ألغى منذ ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حين أصبح دستور سنة ١٩٢٣ نافذا . وألغى بنص المادة ١٦٧ من ذلك الدستور التى تقضى بإلغاء كل القوانين التى تكون مخالفة له . ولم يبق نص للصحافة لم يبلغ من قانون المطبوعات المذكور إلا النص الخاص بالترخيص بالصحف . وقد تناقش البرلمان في هذه المسألة وقرر هذا المبدأ . فليس يمكن إعادة هذا القانون للحياة حتى من الطريق التشريعى العادى سواء في البرلمان أو بعمل السلطة التنفيذية في ظرف الانتقال لأن أمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التى خولت للوزارة في معاملة الصحف . وليس يمكن للبرلمان أن يسن تشريعا كقانون المطبوعات لأنه يخالف المادتين ١٤ و ١٥ من الدستور وهما من مواد الحريات العامة التى لا يجوز تنقيحها . إذن فهذا القانون قد قضى عليه قضاء أخيرا وأى استناد إليه في اجراء من الاجراءات استناد الى معدوم ولذلك لا يمكن أن يكون له أثر :

مع هذا فقد طوع صدقى بإشأ لنفسه أن يعتبر هذا القانون الغير الموجود قائما نافذا وأن يجعله أساسا لمعاملة الصحف معاملة استثنائية شاذة يضيفها الى خروجه على نص المادة الرابعة من أمر ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . ففي شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ أبلغ قلم المطبوعات الصحف نص المادة الرابعة عشرة من قانون المطبوعات التى تفرض على جميع الصحف أن تنشر جميع بلاغات الحكومة الرسمية في الصفحة الأولى منها ؛ وتطبيقا لهذه المادة جعل قلم المطبوعات يكتب مقالات في مدح الوزارة والطعن على خصومها ، منها مقال تفسيري لحيثيات حكم أصدرته محكمة جنابات المنصورة في قضية المظاهرات التى وقعت بها في ٨ يوليو والتي سبقت الإشارة إليها . وهذا تعسف عجيب معناه أن يجعل القانون حقا لقلم المطبوعات أن يتولى هو تحرير

الصحف بما يسميه بلاغات رسمية ، وأن يلزم المسؤولين عن سياستها بأن ينشروا ما يرونه غير صحيح أو غير مستحق للنشر . وأعجب من هذا أن رتب وزير الداخلية اسماعيل صدقي باشا على عدم الاذعان لهذا الأمر الذي لا يسوغه قانون ، انذار الصحف وتعطيلها . فقد جاء في قرار تعطيل « الاحرار الدستوريون » أن من بين أسباب التعطيل أن هذه الجريدة كانت تعلق على البلاغات الرسمية بما يشكك فيها . ومعنى هذا أن الوزارة ترى ن تعتبر بلاغاتها الرسمية كتابا مقدسا يؤمن الناس بكل كلمة فيه وأن لم تعبر هذه البلاغات عن الحقيقة بحال . هذا ثم ان وزير الداخلية صدقي باشا وجه في ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ انذارا لجريدة المساء لأنها لم تنشر بلاغا رسميا عن تقرير بلدير البحيرة بشأن الانتخابات البلدية فيها وقدم الانذار بهذه العبارة : « بعد الاطلاع على المادة ١٤ من قانون المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ » ومن غير أن يشير الى المادة الرابعة من الأمر الملكي الذي سبقت الإشارة اليه . واذن فوزير الداخلية ينذر من غير أن تقضى بذلك ضرورة المحافظة على النظام أو الاداب والدين وينذر لا لأن الجريدة نشرت خبراً أو مقالا معيناً ولكن لأنها لم تنشر بلاغا رسميا . ومن أنذر لهذا السبب كان له ان يعطل لهذا السبب . هذا مع ان جريدة المساء قد ذكرت صراحة انها لم تستلم البلاغ الرسمي المنوه عنه في الانذار ، أن صحفا أخرى لم تنشره ومع ذلك لم تنذر لغير شيء إلا أنها في صف الوزارة .

ولئن كانت عدم المساواة في معاملة الصحف أقطم دليل على سوء تصرف الوزارة وتنكيبها جادة الحق والعدل فإن الذي لا ريب فيه أن استنادها الى قانون المطبوعات استناد الى قانون غير موجود لأنه ألغى منذ تقاذ الدستور في سنة ١٩٢٤ ولأن الأمر الملكي الاستثنائي الذي صدر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ حدد السلطة الاستثنائية التي تملكها الوزارة أو يملكها وزير الداخلية بازاء الصحف .

القضاء على حرية الاجتماع

بعد ضرب حرية الصحافة بهذه الوسائل الاستبدادية خيل الى وزارة صدقي باشا أنها انتصرت على الصحف كما انتصرت من قبل ذلك على البرلمان . ولما كان واجبا أن تهزم الحرية في كل الميادين هزيمة تحسب أنها توطد لها النظام الذي اعترمت اصداره منذ تكوينها وأصدرته في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ فقد جعلت حرية الاجتماعات بعض ما يجب أن يخضع لسلطانها ، فبغت أثناء الصيف كل الاجتماعات التي

دعا الوفد لعقدتها باسم المحافظة على الأمن والنظام. ولما أصدرت دستورها اختلف حزب الاحرار الدستوريين معها في شأنه وقام مناديا بضرورة عود الدستور الذي ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣، وأعلن الوفد المصري ان الدستور الذي صدر وقانون الانتخاب الذي صدر معه باطلان لأنهما صدوا على غير الطريقة المعينة بالدستور، وبعد يومين من ذلك أضرب عدد غير قليل من المدارس وحدثت بعض ملاحم بين الطلبة والبوليس اطلق الرصاص خلالها. وأظهرت الأمة كلها عدم ارتياحها وبدأت نزعة الى اظهار عدم الارتياح بوسائل فيها بعض العنف والشدة. وقد خيل الى صدقي باشا أن قمع هذه الحركات يسمح له بالاستمرار في تبرير وجوده وقيامه باجراء الانتخابات على أساس دستوره كما تعود السكينة ويستتب الأمن. على أن حزب الاحرار الدستوريين والوفد المصري أعلنوا في يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أنهما يقاطعان الانتخابات ويدعوان الأمة لمقاطعتها. وفي هذا اليوم نفسه أذاع حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين نداء الى الأمة يدعوها فيه الى الهدوء وضبط النفس وأن تترك لزعمائها تدبر الوسائل التي تعيد لها دستورها كاملا غير منقوص. وكان الغرض من هذا النداء مزدوجا، فهو أولا يصارح مصر وانكثرا بأن الزعماء السياسيين في مصر احتملوا الموقف وتبعاته جميعا مستعدين في سبيل رد حقوق البلاد اليها لبذل كل تضحية. وهو ثانيا يزرع من يد صدقي باشا السلاح الذي يتذرع به، سلاح المحافظة على الأمن والنظام. فاذا هو تابع بعد ذلك سياسته التي جرى عليها في الصيف من تضيق على الحريات وحجر على حرية الرأي وحرية اذاعته لم يقف اعتداؤه عند ما حدث من الغائه دستور الأمة بل تعدى ذلك الى الاعتداء على حريات العامة اعتداء لا مبرر له مادام الأمن محفوظا والنظام مستتباً.

وقد رأينا كيف وجد صدقي باشا نفسه بازاء هذه الحالة ولا يستطيع أن يواجه الرأي انعام فضيق أشد الضيق حرية الصحافة شر قضاء، ثم لم يكفه هذا فاستمر في سياسته بأن منع الاجتماعات مهما تكن سلمية ومهما تقتصر غايتها على ابداء الرأي. فمنع اجتماعا أراد الوفد عقده في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد القومي مع أن تحية هذا العيد مما درجت عليه مصر منذ سنة ١٩٢١ ومما لم تمنعه أية سلطة أيا كان النظام الذي تقوم عليه. وفي سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ عقدت اجتماعات هذا العيد والاحكام العرفية البريطانية بمسوحة على البلاد، وفي سنة ١٩٢٣ عقدت اجتماعات

هذا العيد والدستور لما ينفذ . ثم ظلت الاجتماعات تعقد في عهد الوزارات المختلفة لم تقم واحدة منها بمنعها حتى كانت وزارة صدقي باشا هي صاحبة بدعة المنع بالقوة منعاً لجأت فيه الى هدم السرادقات التي أقيمت لعقد الاجتماعات بواسطة البوليس وبلوك الخفر . وقد شعرت بما في تصرفها هذا من شذوذ فاصدرت بلاغاً رسمياً تحاول به أن تبرر تصرفها جاء فيه ما نصه :

« علمت الحكومة من أخبار الصحف اعتزام بعض الهيئات اقامة حفلة تلتق فيها الخطب يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بمصر

« وان الحكومة لتقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وتود لو أنها استطاعت أن تشترك في أحيائها والاحتفال بها .

« غير أنها في الوقت الذي يقوم فيه رئيس حزب الوفد بالدعوة علناً الى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الاخلال بالامن والعبث بالنظام ، وما كان لهذه الدعوة من أثر في بعض الطبقات التي تتأثر بمنثلها ، وتلقاء ما جرى من اضراب الطلبة في بعض المدارس وما وقع من اعتداء على طرق المواصلات بشكل كاد يؤدي الى اختلال النظام وفقد الطمأنينة لولا يقظة المسؤولين عن المحافظة عليها .

« ترى الحكومة أن حفظ الامن والنظام أمر يقوم فوق كل اعتبار مهما كانت له من قيمة . وهي لا تريد أن تقف بعض المشتغلين بالسياسة موقف المؤاخذه والمسئولية عن احداث حدث يخل بالنظام . لان واجبها الاول هو منع الحوادث وتوقي وقوعها .

« لذلك فهي ترى نفسها مضطرة صوناً للامن واقراراً للنظام أن تمنع اجتماع يوم ١٣ نوفمبر سواء في مصر أو في أي جهة أخرى بكل مملكتها من الوسائل . »

تحريراً في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

وقد علقت جريدة السياسة يومئذ على هذا البلاغ تعليقاً تقتبس منه ما يلي :

« لئيد جداً من الوزارة أن تقول أنها تقدر ما لذكرى هذا اليوم من احترام وأنها تود لو أنها استطاعت أن تشترك في أحيائها والاحتفال بها ، وان كل ما يدفعها الى منع هذا الاحتفال الذي دعا اليه الوفد هو الخوف على الامن أن يختل والنظام أن يفسد ، فهل لها أن تسمع منا اقتراحاً لئيداً أيضاً ؟؟

ذلك أن تتولى الوزارة بنفسها اقامة الاحتفال بذكرى هذا اليوم التاريخي ، وهي حكرمة وعندها من الجند مشاة وركبان ومدفعية ، وفي وسعها أن تستعير من

جيش الاحتلال طائرات ودبابات أيضا ، ولديها من الاسلحة البيضاء والناحية شمول وأصناف ، فهي قادرة بهذه القوات الأصلية والمستعارة — أو المصرية والانجليزية — أن تكفل استتباب الامن واستقرار النظام ، فإذا عليها لو أقامت هي الاحتفال وفاء للذكرى التي تقدرها واجلالا لليوم الذي تمنى لو أتيح لها الاجتفاء به ؟؟

« لسنا نرى ما يمنع الوزارة من ان تطفى غلة شوقها الى احياء ذكرى هذا اليوم فلتتوكل على الله ولتتشجع ولتحتف بهذه الذكرى التي تقدرها ، وحسب الاحزاب من احتفالها أن تدع خطباءها يلقون ما يريدون في تمجيد هذه الذكرى »

ولم يقف منع الاجتماعات عند ما يعقد منها لاغراض سياسية . بل منعت الحكومة من قبل ذلك اجتماع المحامين في جمعية عمومية في دار تقاباتهم يوم ٣١ اكتوبر سنة ١٩٣٠ . فلما ذهبوا مع ذلك اليها ذهب اليهم البوليس وأخذ بتلايبيهم وأخرجهم عنوة وقسراً . فلما حاولوا الاجتماع بعد ذلك بمكتب وكيل نقابتهم الامتداد كامل صدقى قرر البوليس المنع بالقوة . وكان هذا المنع للمحامين دون الاجتماع بدار تقاباتهم هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة غير وزارة صدقى باشا كما كان منع الاحتفاء بعيد ١٣ نوفمبر بعد ذلك هو الاول من نوعه لم تقم به وزارة غير وزارة صدقى باشا . فالمحامون هيئة معترف بشخصيتها القانونية ودارهم مكان خاص بهم فمهاجمتهم فيها وأخراجهم منها اعتداء صريح على حرمة الملك كما أن مهاجمة مكتب محام اعتداء صريح مثله . وحرمة الملك مكفولة بالدستور والقانون . ولذلك كانت دار النقابة في أشد أيام الاحكام الحرفية البريطانية وفي أشد أيام سنة ١٩١٩ خاصة دائماً بالمحامين من القاهرة ومن مختلف الاقاليم وكانت هيئة المحامين تصدر في الحالة السياسية ما ترى اصداره من قرارات . مع هذا لم يحدث خلال الاثنتا عشرة سنة التي انقضت منذ سنة ١٩١٩ الى وقتنا الحاضر أن منع المحامون من الاجتماع في دارهم وفي محكمة الاستئناف أحياناً . وفي عهد وزارة محمد محمود باشا التي يصفها صدقى باشا وزملاؤه بأنها وزارة تعطيل الحريات عقد المحامون أكثر من جمعية عمومية في محكمة الاستئناف لا في دار النقابة وكان خطباءهم يحملون على الوزارة أشد الحملات فلم تتعرض الوزارة لهم قط ولم يجرأ وزير على مناوأة هيئات الامة المختلفة باللغة ما بلغت مكانتها من الاحترام والعلم كما فعل صدقى باشا

وكما أن منع اجتماع المحامين في أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ بالقوة كان أول عمل من مثله يعرفه تاريخ مصر فقد منعت الجمعية العمومية السنوية المنصوص عليها في

قانون النقابة من الانعقاد بقاعة محكمة الاستئناف الكبيرة جرياً على التقاليد التي سارت عليها منذ تأليفها في سنة ١٩١٣ وكان هذا المنع لأول مرة كذلك. ففي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أرسل حضرة صاحب العزة حسين بك طلعت باشكاتب محكمة الاستئناف الاهلية الى تقيب المحامين خطاباً بمنع اجتماع الجمعية العمومية العادية التي كان مقرراً لها يوم ١٩ ديسمبر جاء فيه :

« ان الجمعية العمومية للمحامين ربما تعرضت للمناقشة في أمور تعد سياسية . وقد رأى سعادة رئيس المحكمة التحرير ابرزكم بأن المحكمة لا تقبل عارة شيء من غرفها لعقد الجمعية العمومية المذكورة لما ظهر له من أنه قد يحتمل اندفاع الجمعية للمناقشة في الامور السياسية داخل مراءى المحكمة وهذا امر لا يمكن الموافقة عليه . ولذلك نخب عزتكم أن المحكمة ستكون مغلقة الأبواب يوم الجمعة المقبل ولا يدخلها الا عمال المصالح القضائية الموجودة فيها . »

ولم يسمح لجمعية النقابة العمومية بعد ذلك بالانعقاد الا بعد أن استوثق سعادة رئيس محكمة الاستئناف من أن أعضاءها لا يتناقشون في أية مسألة تمس الحكومة . وهذا تصرف لم يسبق له في تاريخ النقابة نظير .

هذه أمثال من الطريقة التي جرت الوزارة الصديقة عليها في التضييق على الحريات العامة التي كفلت في دساتير العالم كله ؛ والتي كفلت حتى في الدستور الذي أصدرته هي . وقد اجتزأنا في هذا الفصل بما اتصل من هذه الحريات بالبرلمان وبالصحافة وبالاجتماعات العامة والخاصة . والخلاصة التي يخرج بها القارئ أن ما حدث في وزارة صديقي باشا بأزاء هذه الحريات لم يرتكب من قبل أبداً حتى في عهد السلطة العسكرية البريطانية . على أن ما أوردنا في هذا الفصل لم يتناول الامناواة الحرة في أشخاص الرجال السياسيين ونقابة المحامين . أما الاعتداء على الأفراد والتضييق من حرية الشعب كله في الأقاليم وفي المدن سواء واخضاع الأداة الحكومية للنظام العسكري الذي أخضعت له الأمة كلها فذلك ما نتناوله في الفصل الآتي :

الفصل الثالث

أساليب الحكم المطبقة

التجسس السياسى — صدق باشا ومحمد محمود باشا — الكيد
لخصوم الوزارة — التهم التى توجه اليهم — العمد واستقلالهم ومحاكمتهم
— ضريبة الخفراء كعقوبة — تأليف حزب الشعب — طريقة الحكم
والأمن العام — بيع المواشى — القضاء وحالة القضاء الى المعاش :

رأيت فى الفصل السابق أن الوزارة نصبت نفسها خصماً صريحاً للرأى العام بأن
ضيقته بكل ما تستطيع صور الحريات العامة التى تكونه وتستمد فى نفس الوقت
الوحى منه وتوجهه وتتجه وإياه الى ما تقضى به مصلحة البلاد . فقضت على البرلمان
وقضت على حرية الصحافة وعلى حرية الاجتماع بوسائل لا يحيز القانون وسيلة منها
ولم يعرف تاريخ مصر الحديث كله نظيراً لها . وقد تذرعت بدء حياتها وقبل الغائها
دستور مصر وأصدارها دستوراً بأنها إنما تلجأ الى هذه الوسائل لحماية الأمن
والنظام . فلما أصدرت دستورها ودعا رئيس حزب الاحرار الدستوريين الأمة
الى ضبط النفس حتى يتدبر زعمائها الموقف وحتى يكونوا فى الصف الاول منها
اذا اقتضى الأمر تضحية أو جهاداً سقطت حجة الوزارة فى تقييد هذه الحريات
وأصبح الواجب الطبيعى أن تقوم هى بحمايتها . لكن ما ارتكبت فى حق الدستور
جعلها أضعف ما تكون بأزاء الرأى العام فلجأت الى محاربة مكوناته ومضت فى
نشر جو الارهاب وجندت كل قوة الدولة للدفاع عن نفسها وعن بقائها فى الحكم
بدل أن تنصرف هذه القوى الى القيام بالأعمال المفروض عليها قانوناً وعقلاً أن
تقوم بها . وكذلك اعتل الأمن وسرت الى الاداة الحكومية كلها أسباب الفساد
وأصبح الموظفون جميعاً والقضاة من بينهم فى فزع ووجل لأنهم لا يعرفون مصيرهم
فى الغد اذا هم لم يكونوا اداة مطيعة تنفذ أوامر الحكومة فى الأغراض التى تقصد
اليها ولو خالف ذلك القانون وجعلهم أمام أنفسهم وأمام الناس فى مركز لا يحسدون عليه .

وفي سبيل نشر هذا الارهاب وسعت الوزارة نطاق التجسس الى مدى لعله لم يعرف في مصر أيام الحرب والاحكام العرفية البريطانية . ولم تقتصر الوزارة بهذا التجسس على المصلحة العامة كبث العيون على المجرمين أو كتبع الجناة الذين يفرون من وجه القانون . بل كان أول قصدها منه أن تقف على الذين يناصرون خصومها دونها لكيدهم وانتهز انصارها الفرصة ليفتقوا التهم على خصومهم حرصا من هؤلاء الانصار على ما يبتغون من الوزارة من منافع لم يناصروها الا لنيلها . ولشدة وجل الوزارة ادهفت أذنبا لتسمع كل كلمة يقولها لها مخبروها ولو كانت غير معقولة وغير ممكنة التصديق . وشعر مخبروها وانصارها بذلك فضوا في احاطتها بجو من الترهات لتمنع هي في الاغداق عليهم بما لديها من الوان الاعطيات . وكثير من هؤلاء الذين يجمعون الاخبار لها هم من رجال الامن وحفظته . ولما كان الامن في نظر الوزارة في المحل الثاني الى جانب طمأنينتها الى الحكم فقد انصرف هؤلاء المتجسسون عن الاعمال التي جعلها القانون واجب وظيفتهم الى هذا التجسس والى التلقيق فيه بما يجبر وراءه المغايم أموالا أو ترقيات . فاذا وقعت حادثة من حوادث الاخلال بالامن وطلب الى هؤلاء المكلفين قانونا تتبعها نظروا اليها وكلهم عدم اهتمام لان وراءهم من قضاء مطالب الوزارة ما هو أجدر من الامن بالعناية والرعاية .

صدقي باشا ومحمد محمود باشا

ولكي يدرك القارئ الى أي مدى بلغ امعان الحكومة في التجسس وفيما يدل عليه التجسس من اضطراب لنضع تحت نظره مثلا ما يزال حتى اليوم غير معروف . فقد اتصل باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين ان اسماعيل صدقي بانابعث برسالة برقية الى أحد رجاله بلندن ذكر في ختامها أنه اتصل به أن محمد محمود باشا الذي كان في طريقه الى لندن للاستشفاء قد جعل من برنابجه بالعاصمة الانكليزية السعي عند حكومتها بما لا تطمئن له الوزارة . وقد رأى القارئ في الفصل الاول من هذا الكتاب أن صدقي باشا والانكليز المحليين في مصر لم يكونوا مستريحين الى ميول الوزارة الانكليزية في لندن . فاذا صح ان كان لما توهمه صدقي باشا عن محمد محمود باشا نصيب من الصحة فقد يكون لذلك أثر ليس مما يدعو الحكومة الانكليزية لتأييده . وصدقي باشا لا يفرع لشيء فزعه لعدم تأييد الانكليز له . واتصل في نفس الوقت باللجنة التنفيذية لحزب الاحرار الدستوريين أن رسول صدقي باشا

بلندن أحاط محمد محمود باشا بنطاق من التجسس . ولما كان الحزب يؤيد وزارة صدقي باشا في ذلك الوقت لم يطق ضبرا على أن يأتي صدقي باشا هذه الفعلة بأزاء رئيسه . واتفقت اللجنة التنفيذية يومئذ فأوفدت رئيس تحرير السياسة الى صدقي باشا فذكر له أن لدى الحزب مسألة يعتبرها غاية في الخطورة ويجب أن يقف على الحقيقة فيها وذكر له برقيته الى رسوله في لندن . فأكد صدقي باشا بجميع صور التأكيد أن الخبر غير صحيح وأنه لم يرسل برقية قط بشأن محمد محمود باشا وطلب الى رئيس تحرير السياسة أن يبرق الى رئيس الاحرار الدستوريين بأنه — صدقي باشا — ينفي هذا الخبر تقياً باتا . وكتب الدكتور هيكل بك الى محمد محمود باشا بالبريد الجوي يروي له نفي صدقي باشا . لكن الدكتور هيكل بك ما لبث أن تأكد بعد ذلك من صحة الخبر من شخصين رأيا البرقية عند رسول صدقي باشا بلندن وعرف أحدهما نطاق التجسس الذي كان رئيس الاحرار الدستوريين محاطا به في العاصمة الانكليزية . هذا خبر نحسبه يثير دهشة القارئ ويدفعه الى أن يتساءل عن المدى الذي بلغه التجسس في هذا العهد . ونحن انما سقناه ليشعر القارئ بأن الجو المرعب الذي أحاط ويحيط به بعض اريقة الحكم التي تجري عليها وزارة صدقي باشا ، وأنه تجسس من نوع وضع ، وأن صدقي باشا يراه ضرورة من ضرورات الحكم ، وأنه يجيب حين يسأل عنه فينفي تقياً غير صادق . فاذا رأى القارئ طائفة من الموظفين تجري على هذه الطريقة في الحكم فلهم من العذر أنهم يكلفون بذلك ويهددون بالرفت والعقوبة اذا هم لم ينفذوا ما يؤمرون بتنفيذه . واذا كان بعضهم يقف دون التخطي من التجسس الى التلقيق ويعرضون أنفسهم بذلك لالوان من الانتقام بالفصل والنقل فتلك شجاعة منهم قد يتعذر أن يطالب الكل بها في عصر لم تبق حماية القانون فيه كافية لتجعل العدل والقانون وحدهما مقياس الصلة بين الناس جميعا ومقياس الصلة كذلك بين الوزارة والأمة .

الكيد لخصوم الحكومة

والتجسس انما يقصد به أغلب الأمر الكيد لخصوم الحكومة وايصال الأذى بهم لتسود الرهبة بينهم فينكشوا خوفا من مزيد في الكيد فيبدو الجو في مصر كأنه صفو وان كان متلبدا بالغيوم والنذر . والناس في مصر جميعا يعرفون من الوان هذا الكيد الشيء الكثير . على أنا نسوق بعض أمثال نأخذها عن الصحف المختلفة . نشرت جريدة المساء بعددها الذي صدر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ صورة زكفرافية

لاشارة تلقونية من عمدة سنهور المدينة مركز دسوق الى محمد افندى عزيز مأمور المركز يذكر فيها أنه كلف اثنين من مشايخ البلد للتوجه الى المركز كي يقابلا المأمور فأيا فوقع المأمور على الاشارة المذكورة بما نصه : « حضرة المعاون المختص — علمنا بأن هذين الشخصين منضمين لحزب الوفدين وكلفتهما بالاستقالة منه فلم يفعلوا فيسألان في محضر ادارى » . واذن فجمعة هذين الشخصين أنهما على رأى حزب يخاصم الوزارة فيجب تنهيدا لفصلهما من وظيفة المشيخة سؤالهما في محضر . اذن فاسمعوا يا مشايخ البلاد جميعا . ان من لم يستقل من أى حزب غير حزب الحكومة يجب أن يفصل من عمله الحكومى . هذا بطبيعة الحال كيد ظاهر . وفضلا عن أنه كيد فهو مفسدة للخلق شر مفسدة . لأن هذين الشيخين اذا استقالا من حزب الوفد كما يطلب المأمور اليهما وانضما لحزب الحكومة القائمة فامروض أنهما يستقيلان من حزب الشعب يوم تتغير الحكومة وينضمان الى حزب الحكومة الجديدة أيا كان . وربما كان حزبا جديدا لم يسمع من قبل به أحد . واذن فيجب أن تكون ضمائرهما وضائر الموظفين جميعا من المرونة بحيث تتكيف مع كل حكومة جديدة بلون سياسى جديد . ترى كيف تودى هذه الضائر المرنة واجب وظيفتها الذى فرضه القانون عليها وهى من التلون بحيث تلبس كل الاثواب وتسير وراء جميع الأهواء ؟ واذا أغراها وعد الحكومة ووعدوها فكيف تطلب أية حكومة أن لا يغريها المال وأن لا تغريها الوعود وأن تنتهى بأن تصبح ضمائر ميتة كل ما يمكن أن يبعث فيها رمقا من حياة أما هو المنفعة المادية يحجر مغنم أو دفع أذى .

وليس مأمور مركز دسوق مثلا فذا فى تصرفه . وهو انما ينفذ أمرا تلقاه كما تلقاه غيره من رجال الادارة جميعا . والواقع أن الادارة قد انقلبت منذ الانقلاب الدستورى فى مصر اداة سياسية وظيفتها الكيد لمن لا يرون رأى الحكومة بكل وسائل الكيد وجمع الانصار لها بكل وسائل الجمع . وأصبحت هذه هى مهمة الادارة الاولى وصارت واجباتها الاساسية التى يفرضها القانون عليها ثانوية من ناحية متصلة بهذه الوظيفة السياسية من الناحية الاخرى . فالسارق والقاتل والمجرم أيا كانت جريمته كثيرا ما يجد من اشتغال رجال الادارة بمهمتهم التى فرضتها عليهم وزارة صدقى باشا ما ينجيه من ثبوت التهمة عليه لعدم تفرغ رجال الضبطية القضائية لواجباتهم فى تقصى الجريمة وتتبع آثارها لاول لحظة يبلغهم خبرها . وبعض المسائل يتسامح هؤلاء مع صاحبها لانه من مؤيدى الحكومة ومن أنصارها بينا يعتبرون

اشباهها بالضبط منسوبة لخصم من خصوم الحكومة جرعة نستحق أن تقدم للقضاء . وقد أشرنا الى شيء من ذلك في الفصل السابق عند كلامنا عن حرية الصحافة . وبنعود اليه في هذا الفصل بتفصيل أوفى . وفي قضية منظورة اثناء تحرير هذا الكتاب أمام القضاء ضد محمد محفوظ باشا عضو مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين تمسك الدفاع اثناء التحقيق وأمام قاضي الاحالة بأن هناك مسائل مشابهة كل الشبه لهذه المسألة وذكر أصحابها الذين انضموا الى صف هذه الوزارة فلم يسألوا ولم يجرم معهم تحقيق .

وفي سبيل قيام الادارة بالوظيفة السياسية التي فرضتها عليهم وزارة صدقي باشا جندت كل رجالها وكل قواتها لجمع المال والانصار لحزب الشعب وجريدة الشعب وهما حزب صدقي باشا وجريدته ، ومحاربة الاحزاب الاخرى ، وبتعبير أدق حزبي الاحرار الدستوريين والوفد المصري لانهما خصمان لسياسة الوزارة في مسح الدستور والقضاء على سلطة الامة . وقد ذكرنا في الفصول السابقة طرفاً من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين بمحاصرة النادي السعدي بجمع رجال الوفد وبمنع الاجتماعات وبتعطيل صحف الاحرار الدستوريين جميعاً وتحويل وزير الداخلية اسماعيل صدقي باشا تعطيل كل جريدة يصدرونها . والآن ونحن بصدد طريقة الحكم ونظام الارهاب نسوق طرفاً آخر من وسائل حرب الادارة لهذين الحزبين . من ذلك فصل موظفي الحكومة الذين ينتمون اليهما أو مضايقتهم بالنقل أو ما أشبه . وقد صدر قرار باحالة تسعة شبان من سكرتارية البرلمان الى المعاش لانهم معروفة صلتهم بالوفد . وصدرت أوامر نقل كثيرة لاشخاص ذنبهم اتصالهم بالاحرار الدستوريين أو بشخص ظاهر منهم . ومنها الشدة في اقتضاء الضرائب من دافعيها منهم على النحو الذي يتلوه القارىء في هذا الفصل عند كلامنا عن الامن العام والتسامح في مطالبة من يتظاهر بمظاهرة الحكومة وتأجيل المستحق عليهم قدر المستطاع . ومنها تلقيق انصار الحكومة التهم على خصومهم وأبراع الهيئات المختصة بالتحقيق فيها واتخاذ أشد ما يقضى به القانون من الوسائل والتسامح فيما يوجه لانصار الحكومة من هذا القبيل . وليتنا نستطيع أن نضع هنا احصاء عن التهم التي وجهت لخصوم الحكومة من مثل اتهانة الوزارة والنداء بسقوطها أو ما الى ذلك من أنواع التهم التي لم تعرف في مصر الا في هذا العهد الأخير . وليتنا نستطيع أن نضع بياناً بأجراء التحقيق التي تمت فيها وما أحيل منها الى القضاء وما صدر من الاحكام فيه بالبراءة وما صدر من الاحكام فيه بالادانة .

اذن لرأى القارىء هذه العشرات بل المئات من التهم توجه الى خصوم الحكومة جزافاً وأكثرها ملحق انما يقصد بها الى الكيد ومضايقة هؤلاء الخصوم ثم لا يرتب على ماثق منها الاثر القانونى الذى يجب أن يترتب عليه من رفع دعوى البلاغ الكاذب الا نادراً . ولم يقف أمر هذه القضايا الكيدية عند هذا الفساد السياسى فى طريقة الحكم على أساس من الارهاب ، بل تخطى ذلك الى ما هو شر منه ، تخطاه الى افساد الاخلاق وتهوين التلغيق والكذب والشهادة الزور على النفوس الضعيفة . وما دام ذلك كله لا يلقى عقاباً رادعاً فما أحرى هذه المفاصد الخلقية بأن تستفيض وتتفشى وأن تصبح وباء تتعذر معالجته الا فى زمن طويل
العمد واستقلالاتهم ومحاكماتهم

وصورة أخرى من صورة الكيد لخصوم الوزارة مما ابتدع فى هذا العهد لارهاب النفوس عن طريق نوع من الحكم العرفى قائم فى الواقع وان لم يصدر به قانون ولم تقره شرعة من الشرائع . فقد استقال جماعة من العمدة لأنهم وأوصائهم لا تطاوعهم على معاونة الحكومة فى تنفيذ التجربة الدستورية التى تحاول تنفيذها فأعلن صدق باشا أن هؤلاء العمدة لم يستقيلوا الا بتحريض خاص وبث فى البلاد التى وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشاً من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم وأرسل رجال الادارة الى هؤلاء العمدة يهددونهم اذا هم لم يسحبوا استقلالاتهم وينذرونهم بأن خصومهم فى البلاد سيعينون عمداً مكانهم . ومع أن الأكثرين من هؤلاء العمدة لم تطاوعهم تقوسهم على النزول عند ما تريده الحكومة بالبلاد وبهم وظلوا مصرين على استقلالهم فقد اعتبروا عصاة للحكومة وقدموا للمحاكمة أمام لجان الشياخات وظلت القوات العسكرية تجوس خلال ديارهم فى انتظار هذه المحاكمة . وقد نشرت جريدة « الاحرار الدستوريين » طائفة من هذه التصرفات منها خبر نشرته فى ١٣ يناير سنة ١٩٣١ بعنوان (الاحكام العرفية فى تلا) جاء فيه ما يأتى :

« لما اتصل بوزارة الداخلية خبر استقالة عمدة مركز تلا ، بعثت برجالها الى هناك فأخذوا معهم قوة كبيرة من الهجانة وزعموها على قرى المركز ، وصاروا يهددون كل عمدة ليعدل عن الاستقالة ويكتب لهم تكديباً ينفى فيه خبرها ، ولكن التهديد لم يجد فتيلاً فبادرت القوة الى نقل السلاح من دور العمدة كأن المستقيل من العمدية ينتظر أو يهيمه أن يبقى السلاح فى داره ! !

«وقوات الهجانة معسكرة الآن في هذه القرى ولا تزال الادارة ماضية في أعمال الارهاب والضغط أملا منها في صد هذا التيار ، ولكن العمد لم يعبأوا بذلك لأنهم وطنوا أنفسهم عليه قبل الاقدام على الاستقالة »

ونكتفي بإيراد هذه النبذة لأنها تعبر عما وقع من مثل ما فيها بالمنيا وأسيوط وكل البلاد التي تقدمت من عمدتها استقالات ، لأنهم لا يريدون أن يثأروا الوزارة في تنفيذ قانون الانتخاب فقدموا استقالاتهم اشتراكا مع حزبي الوفد والاحرار الدستوريين في عدم الاشتراك في الانتخابات ومقاطعتها بجميع درجاتها . على أن هذا الحكم العرفي الغير المستند الى قانون لم يقف عند العمد الذين قدموا استقالاتهم بل تعداهم الى من حسبت الوزارة أنهم أقنعوهم بتقديم الاستقالة أو حرضوهم عليها فكانت بيوتهم شبه محاصرة وعين لكل منهم نقر من البوليس السرى يتتبع خطواته . وقد نشرت الصحف ما حدث من ذلك في غير جهة من الجهات . ثم قدم العمد الذين استقالوا كي تحاكمهم لجان الشياخات . ومع أن هذه ليست أول مرة يستقيل العمد فيها لأن ضمايرهم لا تطاوعهم على معاونة الحكومة في تنفيذ سياسة معينة ، ومع أن القضاء نظر في حالة كهذه في سنة ١٩٢٦ وقضى بالبراءة لأن من حق العمد كما ان من حق كل موظف أن يستقيل ، فقد رأت البلاد في أحكام لجان الشياخات مخالفة صريحة لهذا المبدأ الذي قرره القضاء قبل خمس سنوات والذي أصبح الشريعة الثابتة في النظر القانوني . ثم أن هذه اللجان تقع في مديريات مختلفة اطردت أحكامها على طريقة تدريجية لفتت نظر الناس جميعا . فقد حكمت لجنة شياخات المنيا على العمد الذين استقالوا في بني مزار بغرامة قدرها عشرون جنيها لكل منهم بسبب استقالته . والعشرون جنيها هي أقصى الغرامة التي تستطيع اللجنة قانونا أن تحكم بها وهي في حدود ولايتها . على أن لجنة شياخات المنوفية التي انعقدت بعد ذلك جزأت الاستقالة وجعلتها هميتين واكثر وحكمت بغرامات كبيرة باعتبار عشرين جنيها عن كل تهمة . ثم انعقدت لجنة شياخات الدقهلية بعد ذلك وزادت في عدد التهم التي تقسم كل استقالة اليها وتنطوي عليها وحكمت بثمانين جنيها وأكثر من ذلك معتبرة الاستقالة منطوية على أربع تهم . ثم كان دور لجنة شياخات أسيوط فزادت الغرامة الى مائة وثلاثين جنيها وكان بعض العمد مقدما بتسع تهم تنطوي عليها في رأيهم عبارة الاستقالة .

ولما رأى بعض العمد في المديريات الاخرى أن الاستقالة تقسم جلا والفاظا

وتعتبر كل واحدة منها تهمة ويحكم على العمدة المستقيل من أجل كل واحدة منها بعشرين جنيتها اكتفوا بأن جعلوا نص الاستقالة هذه الكلمات الثلاث : « أرجو قبول استقالتى » . ومع هذا وجهت الى الذين بعثوا هذا من عهد نجع حمادى بمديرية قنا عشرتهم ثبت صورتها هنا (تقلا عن جريدة المساء التى صدرت فى مساء ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١) ليرى القارىء طريقة التفنن العجيب فيها . وهذه التهم هى :

١ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته لتلغرافيا من وظيفته وظهر أنه تعمد هذه الاستقالة فى الظروف الحاضرة بقصد التأثير فى مركز الوزارة وإظهارها بأنها وزارة غير مرضى عنها حتى من بعض رؤسائها وعمد البلاد ٢ — أنه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته لتلغرافيا للمديرية لاسباب غير طبيعية فواقفته المديرية عن أعماله وأمره حضرة مأمور المركز بالحضور اليه لسؤاله عما نسب اليه وتسليم ما بعهدته فلم يحضر له وأصر على عدم الحضور مع تكرار طلبه وفى ذلك مخالفة صريحة للأوامر الصادرة اليه من رئيسه وهو مأمور المركز الذى يعمل العمدة المذكور تحت إدارته وأمره

٣ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم استقالته للمديرية ورفض القيام بواجباته قبل أن تعين المديرية من يقوم بعمله وهذا من شأنه الإخلال بالنظام وبخسب الضبط والربط

٤ — أنه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٠ أرسل للمديرية تلغرافا بالاستقالة من وظيفته . وقد تبين أنها لاسباب غير عادية وقبل أن يفصل فى استقالته انقطع عن أعمال وظيفته ولم يسلم ما بعهدته من الاوراق والدفاتر المصلحية

٥ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالته لتلغرافيا من وظيفته . وبعمله هذا يكون خرج على القانون والنظام خصوصا وأنه قدم الاستقالة فى ظروف تعمل فيها الأحزاب المعارضة على الاحتجاج بواسطة استقالات العمدة والمشايخ على نظام دستور البلاد وقانون الانتخاب .

٦ — أنه فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ رفع استقالة تلغرافية للمديرية وأبلغ خبرها للصحف المعارضة للحكومة فنشرتها بالخط الكبير بصدور الجرائد ويقصد بذلك تأييد ومناصرة بعض الأحزاب السيامية التى لا تناصر الحكومة .

٧ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تلغرافية من وظيفته وظهر أنه ترك الخدمة وانقطع عن أداء واجب عمله دون مبرر قانونى مرتكبا

على تقديم استقالة تلغرافية وذلك قبل أن يبت في امره .

٨ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ ارسل تلغرافاً للمديرية بالاستقالة من وظيفته وقد تبين أنها لأسباب غير طبيعية فاوقفته المديرية عن أعماله وقد نشر هذه الاستقالة بالجرائد المعارضة للحكومة وفي ذلك اعلان منه برغبته في مقاطعة الانتخابات .

٩ — بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ قدم العمدة المتهم استقالة تلغرافية من وظيفته وظهر أنه يقصد من هذه الاستقالة العمل مع غيره من العمدة على عدم التعاون مع الحكومة في أعمالها واتقياده لتحريض الأحزاب المعارضة للحكومة بأن قدم استقالته مع بعض العمدة زملائه في وقت واحد .

١٠ — ايواؤه أحد الأهالي الذي حضر للناحية لجمع توقيعات من الأهالي على عريضة ضد الحكومة ومحاولة الزام أهالي بلده بالتوقيع عليها واستعمال سلطة وظيفته في ذلك وعدم تنفيذ التعليمات والأوامر الخاصة باخطار المركز عن وجود مثل هذا الشخص لبلده فضلاً عن قبوله في ضيافته وتركه البلد بدون إذن .

ولسنا بحاجة الى التعليق على ورقة الاتهام هذه ولا في بيان غرايتها . وكل ما نقوله ان شرائع العالم كله لاتعاقب على الدافع الذي دفع الى العمل وإنما تعاقب على العمل لذاته ان كان مستحقاً للعقاب ، وان قانون العقوبات المصري يجري بأنه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد دون سواها أما تنفيذ الاحكام التي صدرت ضد هؤلاء العمدة فنكتفي بأن ثبت هنا ما نشرته صحيفة «الاحرار الدستوريون» الصادرة في ١٥ يناير سنة ١٩٣١ عما حدث في تنفيذ أحكام لجان الشياخات على عمدة بني مزار مع ملاحظة ان الوزارة اصدرت عقب نشر هذه العبارة بلافا رسماً ذكرت فيه ان قوات الجيش لم تكن بالمنيا — أى أن القوات كانت قوات البوليس والهجانة وبلوك الخفر والخفراء — وتعرضت لنقط ثانوية لا تنفي الوقائع التي انبثت عنها الجريمة المذكورة في قولها :

« ان العمدة والمشايخ الذين أرادوا دفع الغرامات لم يكونوا يدفعونها الا بعد اهانة شريفة وتهديد أسوأ تهديد . فأما العمدة الذين تأخروا أربعاً وعشرين ساعة عن الدفع فقد سيرت الادارة عليهم قوات الجيش والبوليس واللوريات المسلحة تزعم بلادهم شرار طاج . فاذا لم تجدد العملة في بلده اقتضت البلد الرهائن على نحو ما كان المحاربون يصنعون في الحرب حين يفتحون بلداً من البلاد . وكانت هذه

الرهائن تؤخذ لتحبس بالمركز حتى تسترد الغرامة المحكوم بها على العمدة أو الشيخ. من ذلك ما حصل بكفر الشيخ ابراهيم اذ اعتقلت زوجته كي يسدد هو المبلغ وأريد أخذها للمركز في احدى لوريات الحكومة لولا أنها هددت بان تقتل نفسها . وقد أخذ الحاج عبد الله حسانين بنحيت والشيخ ابراهيم الجارحي وخدام الشيخ مبروك لهذه الغاية

«وليس للقبض ولا للارتهان موعد بالليل أو بالنهار ، فقد قبض على عمدة صندفا الساعة الحادية عشرة مساء على انه رجل مسن في حاجة الى العناية ولا تحمل صحته . ن يقامى ألم القبض والاعتقال.

» وما تزال بعض البلاد ونحن نكتب هذا المقال محاصرة بقوات الجيش المسلحة . وقد بلغ من فزع الاهالى بسبب هذه المهاجمات العنيفة للبلاد ليلا أن هجر الرجال والنساء والاطفال منازلهم وانطلقوا يقضون ليلهم في هذا البرد القارس بالمزارع والحقول وهذه عقوبة لا يقرها أى قانون معروف في مصر»

ولا شك في أن الذين يقرأون هذا التاريخ من بعدنا سيجدون أمر ما تقدم كله ادعى للدهشة مما نجد نحن وسيتأولون هذا الصعود المطرد في الغرامات على أشخاص مختلفين من مديريات ومناطق مختلفة قاموا بعمل واحد هو تقديم استقالتهم من العمدية واعتبرت لجان الشياخات استقالتهم عملا يستحق التأديب . وينظرون الى هذا التنفيذ نظرتنا نحن الى ما حدث من مثله في عصور غير عصورنا وبلاد غير بلادنا .

وكما وقعت الادارة العقوبات على العمدة على الصورة التي تقدمت بسبب استقالتهم لعدم الاشتراك في الانتخابات فانها وقعت عقوبة عرفية على الاهالى الذين كتبوا عريضة نشرتها الصحف يعلنون فيها مقاطعتهم الانتخاب . ونحن نثبت هنا من جريدة المساء الصادرة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣١ خبر هذه العقوبة وكيفية توقيعها قالت : « بعد أن انتهت الوزارة من معاقبة العمدة الذين استقالوا من مناصبهم لمقاطعتهم الانتخابات أخذت تعاقب الاهالى على هذه المقاطعة : فقد جاءنا من حضرة احمد افندى أبو العينين رئيس لجنة الشبان الوفديين في دائرة مشتل السوق ان ملاحظ بوليس نقطة مشتل ذهب الى ناحية البتية على أثر نشر القرار الذي وقعه فريق كبير من أهاليها بمقاطعة الانتخابات في الصحف وحاول أن يحملهم على تكذيب صدورهم منهم ، فامتنعوا . وصدر على أثر ذلك أمر من المركز بتعيين ثمانية خفراء اضافيين زاد بتعيينهم ربط

الخفر تدعين جنيتها وجاس ملاحظ البوتيس مع العمدة ووزعوا هذه الضريبة على
دوقى العريضة دون غيرهم من الاهالى

« وقد حدث مثل هذا فى بلدة مشترل السوق حيث زيد ربط الخفر مائتى جنيه
بزيادة ستة عشر خفيرا ووزعت هذه الضريبة على الذين وقعوا قرار المقاطعة
من الاهالى »

وضريبة الخفر على هذه الصورة لا يعرفها قانون ولم تعرفها مصر الا سنة ١٩٢٥
ايام كان صدق باشا وزيراً للداخلية

بحسبنا ما تقدم من صور الكيد لخصوم الوزارة فى هذا العهد الذى ثورخ
لنكون قد وضعنا أمام القارىء ناحية من نواحى الطريقة التى تحمى بهامصر وان كنا
قد أخذناها حتى لا يطول بنا القول . وتأخذ الآن فى تصوير ناحية أخرى هى
ناحية جمع الانصار للحكومة . وليس ما حدث فى هذا الصدد أقل غرابة مما سبق .
وهو فى تنافره مع كل معنى للعدل والقانون يكفى القارىء للحكم على هذه الفترة
التي ثورخ لمصر وعلى نظام يستند الى هذه الوسائل كي يكون ممكنا تنفيذه .

تأليف حزب صدق باشا

فند أوحى الى صدق باشا بضرورة تأليف حزب يستند اليه فى فرض النظام
الذى وضعه على مصر جعل كل همه أن يجمع لهذا الحزب الانصار والاعضاء . وكان
يتمتع بادىء الرأى أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشق على حزب الأحرار
الدستوريين من أعضاء مجلس ادارته وأعضاء لجانه . وكان يحسب أن الذين ينشقون
على الحزب المذكور سيكونون أغلبية مجلس ادارته وستكون من بينهم العناصر
القوية فيه . ولعل مما دعاه الى هذا الاعتقاد ايمانه الذى سبقنا بالإشارة فى الفصل
السابق اليه بأن جلب المنفعة أو دفع المضرة هما غاية كل انسان فى الحياة . وأنه
أبدى للكثيرين من أعضاء مجلس ادارة هذا الحزب أثناء تأييدهم اياه منذ تأليف
وزارته ميلا لتحقيق أكثر مطالبهم . لكنه مالبث بعد أن رأى موقف الحزب أن
أسقط فى يده . فقد كان قرار عدم تأييده فيما يعترزم ادخاله على الدستور من تعديل
قراراً اجماعياً . وكانت رؤوس الحزب المفكرة هى التى أخذت على طاقها تبعة
الاقناع بهذا كما آمنت هى بأن قبول هذا الدستور معناه الصريح الاعتراف بعدم
صلاح مصر لحكم نفسها وبالتالي عدم صلاحها للاستقلال . على أن صدق باشا
امتنع بعد هذا القرار الاجماعي أن يضم اليه ستة من أعضاء مجلس ادارة الحزب

لبعضهم مصالح تضطره الى عدم مناوأة الحكومة بل الى مناصرتها ، وفي نفوس آخرين من الحفيظة على حكومات الوفد السابقة ما أنساه أى اعتبار سواها . ولقد أسف الأحرار الدستوريون لا تفصال هؤلاء الاعضاء عنهم وانضمامهم لحزب قبل مبدأ القضاء على سلطة الأمة وضرورة التدرج بها فى طريق الحكم الذاتى بإقامة الصلة بين دستورها وبين مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية مما فرضته انكثارات على مصر أثناء احتلالها إياها وقبل اعترافها باستقلالها . واستطاع صدق باشا كذلك أن يضم اليه طائفة من الشبان طلاب المنافع . على أن هؤلاء لم يظلوا معه الا ريثما طود البعض رجوع من ضميره واستيأس الآخرون من قضاء أوطارهم فانفصلوا عن حزب يرى مصر غير أهل لأن تسود فيها سلطة الأمة ويجب لذلك أن يكون القول الفصل فيها للسلطة التنفيذية

ولما لم يتحقق رجاء صدق باشا فى انصداع حزب الأحرار الدستوريين ذهب يلتمس طائفة من الباشاوات كان الاحرار الدستوريون أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ قد فصلوهم من وظائفهم ووعدهم بالتعيين فى مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس ادارة حزبه . لكن هؤلاء الباشاوات لا يمثلون الا أشخاصهم وليس لهم ماض فى النضال السياسى يؤهلهم لقبول الناس دعوتهم . والاعضاء الستة الذين انفصلوا من حزب الاحرار الدستوريين ليسوا هم رجال الرسالة والدعوة للعبداء . فلم يبق أمام صدق باشا فى سبيل تكوين حزبه الا أن يجند له بواسطة الادارة وأن يجمع المسال لجريدته بالطريق عينه .

وقد لجأ فى ذلك الى طرق شاذة كالطرق التى لجأ اليها فى محاربة خصومه . فالعمد والمشايخ يجب أن يمضوا ورقة بأنهم أعضاء فى الحزب وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته . وأعوان الحزب ومن يجدون فى الانتماء اليه محققا لمصالحهم يجب أن يجرروا كشوقا بالاشخاص الذين يخضعون للرغبة والرغبة وأن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الادارة لاستحضار الاشخاص الواردة أسماؤهم بها . ورجل الادارة النشط الذى يستحق الرضا ومن ثم الترقية فى المرتب والدرجة هو الذى يستطيع أن يحشد للحزب الجديد اكبر عدد ممكن . ولم يخش رجال الادارة ان يصدروا الاوامر بهذا الى مرؤوسيههم . فالدير يأمر المأمور وهذا يأمر المعاون وهم جرا . ولم يخش بعض رجال الادارة ان تكون هذه الاوامر كتابية رسمية وان طبعت بالطابع السرى . وقد نشرت جريدة المساء الصادرة فى ٧ ديسمبر

سنة ١٩٣٠ وثيقة من هذا القبيل استظهرتها بالزكفراف فلم يستطع أحد انكارها. وهذه الوثيقة خطاب مرسل من مأمور مركز قويسنا الى مدير المنوفية وتستحق أن نسجلها في هذا الكتاب للتاريخ. وهذا نصها:

سرى خاص

« حضرة صاحب السعادة مدير المنوفية .

« اتشرف بان ارفع لسماعتكم أنى لاحظت أن كلا من حضرتى السيد أفندى منصور من أعيان شبرا نجوم وعبد الرازق أفندى وهبة القاضى بعزبته التابعة لميت ابوشيوخه بيده كشف مطبوع على الماكينة الكاتبة بأسماء الاشخاص الذين ينتظر اندماجهم فى حزب الشعب الجديد مقسما مركزا مركزا .

« وقد أخذ كل من حضرتيهما فى استدعاء الاشخاص المدونين فى الكشف المنوه عنه سابقا من أعيان مركز قويسنا وقدموا لهم ورقة مطبوعة هى طلب الانضمام للحزب الجديد وقد وقع بعض الاعيان على هذه الطلبات فعلا بقبول الانضمام والعمل جار بهمة للفراغ من هذه المهمة قبل انعقاد الجمعية العمومية للحزب يوم الجمعة ٥ ديسمبر .

« والمأمول أن يحضر جميع الموقعين هذه الجلسة بذلك التاريخ وعلمت أن كلا من حضرتيهما معه نحو مائة طلب اشتراك للمثله وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام

مأمور مركز قويسنا

٢٩ — ١١ — ٩٣٠ كمال

« وقد كتب المدير فى ذيل هذا الخطاب « سرى خاص — يحفظ — العزبى » وقد استفاضت اخبار جمع الادارة الاعضاء لحزب الشعب وجمعها الوفود تبعث بها الى رئيس الوزارة بالقاهرة كي يخطبها شاكرها لفضل الاقبال عليه من تلقاء نفسها لابتداء ثقتها به استفاضة جعلت الصحف روايتها حديثها المتصل . على أن أحد مؤلفي هذا الكتاب — الدكتور هيكل بك — رأى نفسه منظرا من هذا النوع عجيبا ساقته اليه الصدفة حين كان مسافرا من القاهرة الى الاقصر يوم ١٦ يناير سنة ١٩٣١ . فقد استقل القطار فى مغاغة صالح باشا المعلوم وجلس فى الديوان الذى يجاور ديوان هيكل بك . واقبل على الباشا جماعة من الاعراب . ولما بلغ القطار مدينة

المنيا صعد اليه محمد علام باشا المستشار بمحكمة الاستئناف سابقا والذي احيل مع من احالهم وزارة محمد محمود باشا من المستشارين الذين تخطوا سن الستين الى المعاش في سنة ١٩٢٨ . وكل من الباشاوين عضوا في مجلس ادارة حزب صدقي باشا الذي سماه حزب الشعب . فلما تخطى القطار مديرتي المنيا واسيوط الى مديرية جرجا كان كلما وقف بمركز من المراكز اقبل معاون البوليس ومعه موظفو المركز واصلوا الى علام باشا . تأليف لجنة لحزب الشعب عندهم حسب الاوامر وقدموا له اعضاء هذه اللجنة . وفي مدينة جرجا خطب صالح باشا الموم بان علام باشا كان مديرا لجرجا وهو لذلك واثق من ان الجرجاويين انصاره واعوانه .

وهذه الحركة ما تزال قائمة الى حين وضع هذا الكتاب وان كانت قد بدأت تدخل في دور الفتور الذي يسبق الانحلال . وقد استغرقت كل نشاط رجال الادارة لانهم رأوها دون قيامهم بواجبات حفظ الأمن وضبط النظام ، الوسيلة للترقية وحوال رضاء الحكومة رضاء يكفل عدم النقل الى بلاد قاصية أو الاحالة الى الاستيداع أو المعاش . ولكم سمع أناس ذوي الضمير منهم يلعنون المرتب الذي يضطرون لتنفيذ هذه الأوامر التي لا تطمئن اليها ضمائرهم . وكان لهذا الانصراف من جانب رجال الادارة عن واجباتهم الاولى أثره الظاهر في الأمن العام .

طريقة الحكم والأمن العام

وليبيان جسامته الخطر الذي أصاب الأمن العام بسبب هذه الخطة ثبت هنا احكاماً أوردته جريدة « الاحرار الدستوريون » عن ازدياد عدد حوادث القتل والشروع فيه بعددها الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٣١ أن هذه الحوادث وحدها زادت في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ عن مثلها في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ بما يقرب من مائة حادثة . وشهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ هو الشهر الذي جرت فيه الانتخابات لمجلس النواب الذي حلته وزارة صدقي باشا والذي كانت فيه الدعاية النيابية على أشدها . ومعروف أن المعركة الانتخابية ينشأ عنها مادة ازدياد في عدد الجرائم بسبب هياج الاعصاب وتأثرها وشدة الخصومة وظهور أثرها . ويزداد الخطر وضوحا اذا أنت قارنت بين هذه الزيادة وزيادة عدد الجرائم من مثلها في عام كامل . فتدور في تقرير ادارة الأمن العام عن سنة ١٩٢٩ أن حوادث القتل والشروع فيه في مصر كلها من اسوان الى الاسكندرية بلغت ٢٣٨٦ جريمة في سنة ١٩٢٨ و ٢١٢٩ في سنة ١٩٢٩ فاذا وزع هذا القدر على شهور السنة الاثني عشر كان ما يصيب كل شهر ١٩٩

جريمة في سنة ١٩٢٨ و ١٧٧ ١/٢ في سنة ١٩٢٩ . والمعروف أن الجرائم زادت بعد سنة ١٩٢٩ عما كانت عليه قبلها . فزيادتها مائة جريمة في القتل والشروع فيه في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٠ عنها في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ معناه أنها زادت بنسبة أربعين في المائة تقريبا عن أيام وزارة محمد محمود باشا .

وقد عزت الوزارة ازدياد الحوادث الجنائية الى سوء الحالة الاقتصادية في البلاد بما لم تر مثله من قبل . وهذا عذر طالما تذرعت به الوزارات في سنين مختلفة لم يبلغ فيها حال الامن من سوء ما بلغه في عهد الوزارة الحاضرة . على أن جرائم القتل والشروع فيه ليست من الجرائم التي تنجم عن الحالة الاقتصادية . وهذا الرأي الذي يسلم به العلماء الجنائيون هو كذلك ما رأته اللجنة الحكومية البرلمانية التي تألفت حين وزارات الائتلاف المصرية بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ . وكان من رأى هذه اللجنة أن الحالة السياسية في مصر ذات أثر مباشر على الامن بمآلات الصدور من حزازات أو غرورها وجعلتها تسرع الى الانتقام والى الجريمة . ثم أن لطريقة الحكم من غير نظر الى أى اعتبار سياسى أثرها الفعال فى حالة الامن . فالحكومة العادلة التى تسوى بين الناس جميعا من غير تفریق بينهم بسبب آرائهم وأحزابهم ، والحكومة النزيهة التى يطمئن الناس الى أن رجالها لا يفكر أحد منهم فى مصلحة الخاصة ، وإنما يجعل كل تفكيره فى مصالح الدولة ، والحكومة البارة بوطنها والتي تدرك أن قوات البوليس والجيش يجب أن ينحصر عملها فى حفظ الامن والنظام فى الداخل وفى الدفاع عن سلامة البلاد من الاعتداء الخارجى ، هذه الحكومة يسود الامن حتما فى ظلها لأنها تكون حكومة الجميع خير الجميع مما يدفع الكل للحرص على معاونتها فى اقتفاء الجريمة قبل وقوعها وفى تعقبها والكشف عنها وانزال ما يقضى به القانون من جزاء على مرتكبها اذا هى وقعت . وكلما باعدت الحكومة بين عملها وبين العدل والنزاهة والبر رأى الناس فيها خصما للكثيرين منهم فلم يعاونوها ولم يلتف قلوبهم حولها . ونحسب القارىء بعد تلاوته هذا الكتاب يستطيع اذا هو اقتنع برأينا أن يرى أن السبب فى زيادة الجرائم يرجع الى قسامة الوزارة نفسها لا الى أى اعتبار آخر .

واذا نحن تجاوزنا عما لتعاون الأهلين مع الحكومة العادلة النزيهة البارة من أثر بالغ فى حفظ الأمن فان قيام هذه الحكومة وتوفر صفات البر والنزاهة والعدل فيها هو وحده مثل صالح يحثذيه الناس فى معاملة بعضهم البعض ويحتذيه الموظفون .

في معاملتهم الاهلين . فكما تعدل الحكومة بينهم وتراقب بكل دقة نزاهتهم يعدلون هم بين الناس ويقيمون من انفسهم على نزاهتهم رقباء . لكن هذه الوزارة التي تؤرخ لها سارت بين موظفيها سيرة لا يمكن أن تسمى عادلة ولا نزيهة . فالموظف الجدير بالعناية والترقية في نظرها ليس هو الذي يؤدي واجبه بل الذي يحقق أغراضها السياسية التي وصفنا . فاذا جنحت بنفس واحد من الموظفين نزعة عدل أو نزاهة فلم يكن عندما تريد الحكومة حل به الجزاء ، وفصله من عمله والالقاء به في الطريق بعض من صبور هذا الجزاء

ولم يقتصر أمر ذلك على موظفي الادارة الذين أشرنا الى طرف من أعمالهم ، بل تعدى الامر الى رجال العدل أنفسهم وتناول القضاء على نحو فزعت له العدالة وفزع له القضاء . ومنضرب للقارئ في هذا الفصل أمثالا مما أصاب العدالة ومما لم يعرف له في تاريخ القضاء بمصر نظير . وطبيعي أن تبعت هذه التصرفات الى نفس الموظفين الذين لا يعرفون غير واجبهم رغبة عن العمل الجدى وان تزيد النفوس الضعيفة ضعفا وتجعلها تلمس أسباب الرقي من طريق الملق والنفاق لا من طريق اداء الواجب اداء حسنا . والامن هو الواجب الاول لكل حكومة من الحكومات . فاذا رغب الموظفون عن العمل أو ضعفت نفوسهم أو رأوا في الحكومة الرئيسية ميلا عن العدل ليس فيه للأمة ما يكفل أمنها رغبوا عن القيام بواجبهم في المحافظة على الأمن على وجه صحيح فزادت بسبب ذلك الجرائم ولئن صح ان كان للحالة الاقتصادية السيئة أثر في ازدياد الجرائم فان وزارة صدقي باشا لم تصنع شيئا لتخفيفها . بل هي على العكس من ذلك تغدتها واعتبرتها وسيلة لاضعاف المقاومة السياسية في نفس الامة . وسيتلو القارئ في الفصل التالي طرفا من تصرفاتها في هذا الصدد . على ان واحدا من هذه التصرفات له اتصال مباشر بالامن العام يدعونا لذكره هنا . ذلك ما اتبع في تحصيل الاموال الاميرية . فقد أدى تدهور سعر القطن بالمزارعين الى حد حال بينهم وبين الحصول على المال لتسديد ضرائب أموالهم فعمدت الحكومة الى الحجز على مواشيهم وبيعها في الاسواق العامة بأثمان بخس لا تدور بخاطر احد من الناس . ونحن ثبت هنا بعضا من هذه البيوع ننقلها عن جريدة «الاجرار الدستوريون» التي عنيت بهذا الموضوع في حينه عناية خاصة . فقد جاء في عددها الاول الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٣١ من أخبار مراسلها بالمنوفية « أن جاموسة وبقرة وعجلا وعجلة سن ثلاث سنوات ملك عرفان العطار

من أهالي مشلة بيعت بـ ١٧ جنيها تسديدا للضرائب بسوق طنوب . وبيع بالسوق عينه ثوران من أحسن الثيران يملكها عاذر أفندي سليمان من بلدة أفوه بـ ١٢ ج . وبيع ثوران وجاموسة يملكها محمد العقباوى من دراجيل بـ ٨ جنيها . وبيعت بقرة وجاموستان يملكها محروس علام من مشلة بـ ١٢ جنيها . وبيع للسيد فريه من كوم مازن جاموسة بـ ٤١٥ قرشا . وبيع ١٠ أردب دره يملكها عبد العزيز مطر من مشلة بسعر الارب ٣٦ قرشا وزن الارب ٤٤٥ رطلا . وبيع لاحد أهالي كفر السبع جاموسة بسوق الشهداء بـ ١٦٠ قرشا . وبيع جاموستان وثور لاحد أهالي شمياطس بـ ٩ جنيها . وبيعت حمارة لاحد الاهالي بسوق سرسنا بـ ٧٠ قرشا . وبيع قنطار القطن الزاجوراه فزلى جودفير بسعر ٧٠ قرشا القنطار لاحد أهالي الزعيرة بسوق طنوب «

وقد توالى البيع الادارى للمواشى والحاصلات الزراعية فى مديرية المنوفية بهذه الاثمان وبما دونها مما ذكرته «الاحرار الدستوريون» منذ عددها الاول الذى قلنا عنه تلك الاثمان الى حين تعطيلها فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣١ . ولم تكن المنوفية وحدها هى المنفردة بين المديريات بهذا العمل ، بل كان تصرفا عاما فى أكثر المديريات . فقد نشرت «الاحرار الدستوريون» فى عددها الصادر فى ٢٢ يناير رسالة بتوقيع فهمى حنا عضو مجلس مديرية الغربية جاء فيها ما يأتى :

«عضو بمجلس الشيوخ مستحق عليه أموال فجزت الادارة عنده على الاشياء الآتية :
«أولا — ستة ثيران من أحسن الثيران . ثانيا — جبل واحد . ثالثا — جاموستين مخصصتين لحليب اللبن . رابعا — جوادين لركوبه . خامسا — حمارة وبلتها . سادسا — ثمانية حمير للسباح . سابعاً — خمسة نوارج دراس . ثامناً — دكار لركوبه .
«جميع هذه الاشياء بيعت بتسعين جنيها وهى ثمن ثورين فقط فى وقت آخر .
فهل بعد ذلك يقال أن الوزارة ليست متسببة لخراب البلاد ؟ اللهم ارحمنا من هذه الحالة انك غفور رحيم » . ويروي الكاتب فى رسالته هذه ان هذا التصرف كان سببا لهدم بيت كبير فى مركز طلخا بمديرية الغربية

بديهي أن مواشى الفلاح هى عونهُ الأكبر على القيام بزراعة أرضه وهى جانب من ثروته يعتز به ويهتم له . فاذا بيعت على هذه الصورة أورثته حسارة وهما وملات قلبه حقدًا على الذى اشتراها وعلى طريقة فى الحكم تصل به الى هذه الغاية . وليست هذه الحالة النفسية بطبيعة الحال مما يعاون على استتباب الطمانينة وحفظ

الأمن . فإذا كانت الوزارة التي تجري هذه التصرفات تتذرع بأن الحال الاقتصادية هي سبب ازدياد عدد الجرائم ازدياداً خطيراً فإنها بهذه التصرفات تدل على سوء تقدير الموقف وتدفع الى زيادة الجرائم بسبب ما يزيد فيه من سوء الحال الاقتصادية .

على أن طريقة الحكم التي درجت الوزارة عليها هي كما قدمنا السبب الاول والأهم لازدياد عدد الجرائم . وسعيها وسعي أنصارها للكيد لخصومها ولخصومهم بالطرائق التي أسلفنا تدفع الى النفوس غلا وحفيظة . وكما أن الحكمة تدعو الى المزيد من الحكمة ، والمال يجلب المال ، فالكيد يضاعف الكيد والجريمة تنادي بها الجريمة . ومحال أن يسود الأمن في عهد تنحى فيه الحرية ويقوم فيه حكم الارهاب وتتفشى فيه دواعي الانتقام تفشياً تناول الوزارة فالوظفين فالأهالي جميعاً

القضاء وحالة القضاة الى المعاش

وكان القضاء حرياً أن ينجو من مفاسد هذا العهد وأن لا يصيبه من طريقة الحكم ما أصاب غيره . فالقضاء هو الموئل الاول والاخير للقانون والعدالة ، والقضاء هو السلطة التي تستطيع أن تنصف الأهلين من الحكومة كما تنصف الحكومة من الأهلين . ولذلك أحيط القضاء في كل البلاد المتقدمة بضمان عدم قابلية العزل والنقل وعدم المساس باستقلالهم وأنهم إنما يصدرون في أحكامهم عن القانون وعن وحي ضمائرهم دون التقيد بأي ارتباط آخر . ودستور مصر الذي ارتضته منذ سنة ١٩٢٣ ، والدستور الذي أصدرته وزارة صدقي باشا نفسها يقرران للقضاء مبدأ الاستقلال وعدم التقيد بغير القانون ووحى الضمير ويحيلان ضمان ذلك بعدم قابلية العزل والنقل الى التشريع . ومنذ زمان بعيد جعل التشريع لقضاة الاستئناف هذا الضمان نجافياً بالقضاء عن أن يكون لاية سلطة غير القانون وعقيدة القاضى التي تكون بعد نظر الموضوع المطروح أمامه أى أثر عليه . وهذا هو الطبيعى والمعقول عند الناس جميعاً . ولهذا تقرر مبدأ فصل السلطات وأن يقرم نظام الحكم على التعادل والتكافؤ بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية . وقد شهد الناس في مصر الحكم العرفى البريطانى والمحاكم العسكرية الانكليزية فرأوا لهذه المحاكم من الاستقلال ما يعلنه قضاة ساعة يقسمون اليمين قبل نظر الدعوى المحالة اليهم بأن يحكموا فيها بالعدل . والمدى الذى تراه الاحكام العسكرية هو كذلك لان العدل واقامته لا يصح أن يكون موضع خلاف بين الناس أبداً ، لكن لوزارة

صدقى باشا فى المدالة وفى نظام الحكم رأيا غير هذا الذى يراه الناس جميعا
فصدقى باشا ووزارته يرون رأى الاقطاعيين من أهل العصور الوسطى . الأمة
عندهم ملك الحكومة بل ملك الوزارة القائمة . والموظفون ليسوا عمال الدولة فى
حدود القانون بل هم خدم الوزارة ينفذون ماتأمرهم به أيا كان من غير مناقشة ولا
حساب . اليسوا يديرون شؤون الأمة التى يعتبرها صدق باشا وزملاؤه عزبة
الحكومة فيجب أن يكون الموظفون كستجدى دائرة من الدوائر ينفذون أوامر
المالك أيا كانت هذه الأوامر . والقضاة شأنهم شأن غيرهم من الموظفين فيجب اذا
أصدروا حكما أن يتجروا موافقته ليول الحكومة وعدم خروجه عليها . وفى هذه الحدود
وحدها هم مستقلون . فان جاوزوها حق عليهم الجزاء ، وجزاؤهم الفصل أو على الأقل النقل .

فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٣٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا بفصل قاضين هما
الياس بك حنين وقطب افندى فهمى فرحات . وتبريرا لهذا التصرف أصدرت وزارة
الحقانية بلاغين جاء فى أحدهما ان الاول كقاض لمحكمة شين القناطر أصدر حكما
فى قضية تعد من ملاحظ بوليس شين على أحد الافراد قوبل بتعد مثله من هذا
الشخص على الملاحظ وذلك أثناء مرور قطار يقل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد
ويراد منه الناس من مقابلته ؛ ويقضى هذا الحكم بماتى قرش غرامة على ملاحظ البوليس
وبمثلا على من اعتدى عليه ورفض دعوى التعويض المدنى لتكافؤ السيئات . وتهمة الياس
بك فى نظر الوزارة انه : أولا — أسمى فى حكمه القطار الذى يقل مصطفى النحاس باشا
« قطار دولة الرئيس » . وثانيا — ان ماذهب اليه الحكم من أن تصرف البوليس
مع الجمهور هو الذى سبب الحوادث أمر غير مقطوع به فلم يك يصح للقاضى أن
يعرض له اذ لم يقم عليه أى دليل ثم يستعمل الرأفة بالتهمة بناء عليه . وثالثا —
ان القاضى أباح فى حكم أصدره فى قضية معينة ما حرمه القانون وتعهد تقرير مبادئ
خطرة على الامن والنظام العام غير مستند فى تقريره الى أساس من وقائع الدعوى
أو قاعدة من قواعد الاثبات . ورابعا — أنه قضى فى الدعوى متأثرا بميول خاصة
لا تتفق مع ماتستلزمه وظيفة القاضى من الامانة والتزهد عن الغايات »

هذه هى التهم التى أسندتها وزارة الحقانية الى القاضى الياس حنين واعتبرتها
سبب فصله . وقد أصدرت بيانها بهذه التهم والقضية مرفوع عن الحكم الذى صدر
فيها استئناف لم ينظر ولم يصدر الحكم فيه الا فى ٣١ يناير سنة ١٩٣١ . واذن فقد
نصبت الوزارة نفسها قاضيا للقاضى تناقش حكمه وترتب عليه الجزاء وكأنها تقول

للهيئة الاستئنافية التي تنظر هذه الدعوى ان من يحكم فيها بمثل ما حكم الياس حنين يكون نصيبه نصيبه . مع ذلك أصدرت هيئة الجنج الاستئنافية حكماً بتأييد الحكم المستأنف وجعلت الحق بذلك في جانب الياس حنين مما يترتب عليه حتماً أن قرار مجلس الوزراء بفصله صدر « متأثراً بتأييد خاصة لا تتفق مع ما تستلزمه وظائف الوزراء وهم المهيمون على مصالح الدولة من الامانة والتزهد عن الغايات » وأن مجلس الوزراء بهذا القرار الذي أصدره في حادثة معينة « أباح ما حرمه القانون وتعهد تقرير مبادئ خطيرة على الامن والنظام العام غير مستند في تقريرها الى أساس من وقائع الحادثة » . وأي مبدأ أخطر على الامن والنظام العام من أن تنصب الوزارة نفسها قاضياً على القضاة وأن تحاول املأ ارادتها على الهيئة الاستئنافية وأن تطوح بذلك باستقلال القضاء فتضعف في نفوس الناس الثقة به .

أما البيان الذي يحاول تبرير احوالة القاضي قطب فهمي فرحات الى المعاش فيجترى بحري البيان السابق ويدل مثله على أن الوزارة تريد قضاة سياسيين لا قضاة قانون وعادل ونزاهة . فقد اقلت النيابة القبض على عدد من المتظاهرين بالحلقة الكبرى في ١٢ يولييه سنة ١٩٣٠ وحددت لنظر دعواهم يوم ٢١ يولييه . فلما كان ذلك اليوم وكانت قوات البوليس مشغولة بسبب مخوف الحكومة من اقتحام النواب دار البرلمان لم تحضر النيابة المتهمين الى الجلسة وطلبت تأجيل الدعوى فأجلها القاضي مع الامر بالاخراج عن المتهمين بالكفالة فرأت الحكومة في تصرفه هذا دليلاً على ميول سياسية خاصة كفتها لاحتالته الى المعاش

ويكفي لتقدير فساد هذا لتصرف ومناقبه لسل كل معاني العدل التساؤل عما اذا كانت الحكومة تقدم على مثله لو أنها لم تكن ذات رأي ومصلحة في هذا الحكم ؛ ولو أن من حكم عليهم أو أفرج عنهم كانوا متهمين في قضايا عادية ، ولو أن الحكم كان بالاعدام، ولو أن الافراج كان عن متهمين بالقتل العمد مع سبق السبق الاصرار والترصد ؟ الجواب على هذا السؤال بالنفي لا يحتمل أي تردد . لأن الوزارة ليس من حقها أن تنصب نفسها رقيباً على القاضي وإنما الرقيب عليه ضميره . فاذا هي ادعت لنفسها هذا الحق وتصرفت بمثل التصرف الذي سبق شرحه كان ذلك خروجاً على أبسط مبادئ العدل وكان خطأ فاحشاً يتصد به الى الأرباب يتغلغل حتى في دوائر القضاء وكان هذا الحادث مما اهتز له القضاء واهتز له الرأي العام لأنه اول حادث من نوعه . فلم يحل قبل ذلك قاض الى المعاش بسبب حكم أصدره . وكان رد الفعل الذي حدث

بومئذ في جميع الاوساط سواء منها الأوساط المؤيدة للوزارة والمخالفة لها نذرا للحقانية بأن لا تصدر مثل هذا البيان عن تصرف كالتصرف السابق وقع في المحاكم الشرعية . فقد صدر حكم في قضية وراثه حسين باشا واصف ثم أحيل اثنان من قضاة دائرة المحكمة العليا الشرعية التي أصدرته الى المعاش . وتساءل الناس ان كانت هذه الاحالة بسبب الحكم فكان مارد به صاحب وحي وزير الحقانية أن السبب في الاحالة يرجع الى بلوغ القاضيين المذكورين السن القانونية وان أن عددا من أعضاء المحكمة العليا الشرعية بلغوا السن وتعزم الوزارة احالتهم على المعاش كذلك . على أن هذا البيان لم يحل دون تساؤل الناس خصوصا وأن أحد هذين القاضيين كانت وزارة الحقانية نفسها في عهد وزارة صدقي باشا قدمت له في خدمته وأن الحكم النهائي الذي صدر في قضية الوراثة المشار اليها اوقف تفاذه حين تقدم طلب التماس عنه وقبل النظر في هذا التماس . هذه التصرفات مع رجال القضاء بعثت الى جو القانون ريحا من القلق بدت آثارها في بعض التصرفات . من ذلك أن قضايا تحققيها النيابة اليوم ولم تكن من قبل تحقق أمثالها ابدا . فقد جرى المصريون على اعلان الثقة أو عدم الثقة بالوزارة أو بآية هيئة سياسية ونشر ذلك في الصحف منذ سنة ١٩٢١ . ولم يكن عجبا عند الصحف أن يحييها اعلان بالثقة اليوم وتكذيب له غدا . كذلك كان العمدة والموظفون تذكر الصحف أنهم استقالوا . فيكذب بعضهم هذه الاستقالة وينتهي الامر عند هذا . وهذا التصرف طبيعي ا فاعلان الثقة أو عدم الثقة وان فلانا استقال أو لم يستقل ليس مما يدخل تحت طائلة قانون العقوبات . والقاعدة أنه لا تحقيق حيث لا جريمة . لكن النيابة جهلت من تكذيب أحد من الناس للثقة أو عدمها موضع تحقيق وجعل الصحفيون يطلبون الى النيابة كلما بلغ أحد بأن ما نشر من أنه استقال أو وثق أو لم يثق غير صحيح . والنيابة تعلم أن لا جريمة وأن لا محل بالفعل للتحقيق . لكن الوزارة يعنيها أن يجري تحقيق ولو لم يسفر عن نتيجة قضائية اذا احتمل ان يسفر عن نتيجة سياسية . وهي تقدر الى جانب هذا أن ما يعني الوزارة يجب أن ينفذ وعلى كل حال فإن كلمة العدل ستكون آخر الامر هي العليا

وكان الناس فيما مضى يفهمون أن الامر الادارية التي تصدرها السلطة التنفيذية ولا يجوز للنيابة منع تنفيذها ولا للقضاء الغاؤها اعما هي الامر الادارية الحائزة على الأقل للشكل القانوني . فلما رأى رجال القانون تصرف الوزارة بأزائهم من

غير أن يكون لهم من عدم قابلية النقل والعزل حام محميهم أصبحت الاوامر الادارية كلها تنفذها السلطة التنفيذية ولو كانت مخالفة للقانون . فاذا رفع الامر للنياحة بدعوى أن ما حدث تجاوز لحدود القانون وأن النياحة يجب أن تحمي الناس من كل تجاوز كلف الشاكي أن يرفع أمره للقضاء مباشرة . ورفع الامر الى القضاء يحتاج الى اجراءات تستغرق زمنا قد تنتهي فيه هذه الطريقة من طرق الحكم ويصبح القضاء بئامن من أن يصيبه ما أصاب الناس جميعا

يتعذر علينا أن تقيض في هذا الموضوع الخاص بالقضاء بأكثر من هذا لأننا نرفع قدس العدل فوق كل اعتبار . وأبنا سقنا ما سقناه مما سبق ليرى القارىء الى أى مدى بلغت طريقة الحكم التى فرضت على مصرفى الظرف الذى وقع الانقلاب الدستورى فيه وأى جو أحاطت هذه الطريقة المصرين به . وفى هذا الجو الملبد بالغيوم والذى قبضت فيه الوزارة بيدها على عنق الحريات جميعاً ، حرية الامة وحرية الموظفين ، حاولت أن تلت نظر الجميع عما صنعت بالبلاد ونظام حكمها بما سمته مغالجة الأزمة الاقتصادية فيها والقيام باصلاح شؤونها المالية وتنمية موارد الخزانة العامة ومكافحة الغلاء . فلننظر فيما صنعت من ذلك ومبلغ ما نجحت أو فشلت فيه .

الفصل الرابع

الشؤون الاقتصادية

الآزمة واسبابها — الاقلاب الدستوري وأثره — القطن — البنك
الزراعى — الغلاء — ريجى السكر — ارهاق الادارة للأهالى —
الفقر — اضطراب الوزارة في سياستها المالية — الموظفون ومرتباتهم —
الشركات .

كان المأمول من صاحب الدولة صدقى باشا — بفضل علاقاته بدوائر المال
والاعمال وطول عهده بها — أن يكون توليه الوزارة كفيلاً بتوفية البلاد كثيراً
بما تجرأ إليه الآزمة المالية ومعيناً له على تهريبها أو تخفيف وطأتها على الأقل ، وكان
الظن أن يستطيع دولته أن يستخدم هذه العلاقات لخير الأمة وإن يستغلها في سبيل
المنفعة العامة ، وسواء أكانت شهرته الاقتصادية ترجع إلى أصل وطيد أم كانت
لا أكثر من بريق مستعار أ كسبه إياه اتصاله برجال المال وذوى الخبرة في شئونه ، فإن في
وسعه على الأقل — بفضل منصبه وصلاته — أن يجمع حوله الكفاءات المختلفة وأن يحمل
الدوائر المالية الأجنبية على اتخاذ موقف لا ارهاق فيه للمصريين ، ولكن هذا
الامل خاب كما خابت امال كثيرة شتى ، واقتصر دولته على الشكوى مما أدت إليه
سياسة الوزارة السابقة والتنديد بتصرفها والظعن على سيزتها ، والوعد ببذل كل
ما في الطاقة لاصلاح الحال ، وفيما عدا ذلك لم تعمل الوزارة شيئاً ولم تبذل مسعى
جدياً لتلطيف المضائق او منعها من التفاق ، فاستفحل الداء وعم البلاء وصارت
الآزمة شاملة لكل باب من ابواب الحياة في مصر .

ولا نكران ان عدة ملايين من الاحتياطي العام قيدت بالقطن وإن الوزارة
لو قد ية السابقة اسرفت في شراء القطن بلا ادنى مسوغ او فائدة وبخاصة لانها
كانت تدخل السوق فتشتري منها بأعلى من سعر اليوم . ولكن هذا
التصرف على عيوبة الجمة ، لم يكن هو الذى ادى الى تدهور اسعار القطن
في عهد الوزارة الصيدقية الحاضرة ، ذلك ان دخول الحكومة سوق القطن شارية

قد لا يجدي في صد تيار الزول أو رفع الاسعار ، ولكنه على التحقيق ليس اجراء من شأنه أن يساعد على التدهور أو يزيده ؛ وكل ما فيه من العيب أنه علاج وقتي غير طبيعي ، وانه يقيد جانبا كبيرا من المال الاحتياطي ويمنع استخدامه فيما هو أجدي حين تنشأ حاجة الى ذلك ؛ أما أن يتخذ امراة الوزارة السابقة في شراء القطن ذريعة للطعن باعتبار ان هذا التصرف كان من آثاره تدهور اسعار القطن ، فننطق غير مفهوم وكلام لا يقبل .

ولم يحدث — في عهد أية وزارة مصرية أخرى — أن تدهورت أسعار القطن الى مثل هذا المستوى ؛ وهذا عجيب اذا اعتبرنا سمعة رئيس الوزارة وما يقال عن شهرته الاقتصادية ، وهو خلاف كل ما كان متوقعا ، فان اكل شهرة أثرها في دائرتها ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في فرنسا ؛ فقد ظل الفرنك يتدهور ويرخص حتى ساءت الحال جدا وخيف الخراب على فرنسا ؛ فتولى الوزارة المنيو بوانكاريه ولم يكذ يقتعد كرميه حتى وقف الهبوط من تلقاء نفسه وقبل أن يتخذ الرجل أى اجراء أو يصنع أى شئ ؛ وكان مر ذلك الثقة بشدة شكيمة الوزير الفرنسي ومضاء عزمه والايقان بأنه لا محالة دائب على السعى من كل وجوهه حتى يبلغ غايته . أما في مصر فان سمعة رجل الاقتصاد لم يبد لها أى اثر وكان الوزارة يتولاها رجل لا يدري هل يؤكل المال او يشرب .

وليس القطن وحده هو مظهر الأزمة ؛ فانها شاملة ؛ ولا ريب انها أزمة طالية وانها راجعة الى اكثر من الاسباب المحلية . ولكن هذا ليس معناه ان ليس لها علاج ، او ان الوسائل المعينة على التفريج ممتنعة ، أو أن سلوك الوزارة المحلية ليس من شأنه أن يتوقف أو يزيد الضائقة ، ولا ريب أن سياسة الوزارة كان من نتائجها أن ساعدت الأزمة على التفاقم ، ذلك انها أحدثت انقلابا خطيرا في البلاد وقعت متحفزة للأمة ، فاضطرب الجو وحفل ببرائث القلق ودواعي الخوف من المستقبل — القريب فضلا عن البعيد — واكفهر الأفق واكتظ بالاحتمالات المخيفة ، فقبض أصحاب الاموال أيديهم وركدت الاسواق ووقفت حركة التجارة ، وبدأت الوزارة أعجز ما تكون حتى عن علاج حالتها هي فضلا عن حالة البلاد ، وضعفت الثقة واشتد الخطب بما لجأت اليه الوزارة وانصرفت له من انشاء حزبها وجمع المال له ومطاردة خصومها واضطهادهم

ومعلوم ان البلاد الاخرى تتحاشى أن تتكرر الانتخابات العامة في أوقات متقاربة لأن الانتخابات بطبيعتها ترج البلاد وتثير الخصومات وتهتدداً من والنظام وتنف الاعمال وتكلف نفقات كثيرة ، وتوجد حالة نفسية متوترة تتطلب زماناً طويلاً لتلطيفها والعود بها الى السكون الطبيعي ، فاذا كان هذا ما تنتجه الانتخابات فما ظنك بالعواقب الوخيمة التي تترقب على الغاء دستور أمة وفرض نظام جديد عليها بالقوة والقهر ، مع اجماع الأمة على التمسك بهذا الدستور الملغى ؟؟ وكيف تكون حالة الأمن والنظام في بلاد تقف فيها الأمة والحكومة في معسكرين متقابلين متناجزين ؟ ان الانقلاب الذي أحدثته الوزارة الصديقة كاف وحده — حتى في أيام الرخاء — أن يخلق أزمة من أخطر الازمات وأن يلقي بالبلاد بين شقي رحى طاحنة من الضيق ، فكيف والانقلاب قد وقع في عنفوان ضائقة لم يشهد لها العالم كله نظيراً وليس له بمثلها عهد ؟؟ أضف الى ذلك ما بيننا من معاملة الوزارة لخصومها — وهم سواد الأمة — معاملة خسف وعسف واعتزاز بالقوة واغترار بالسلطان ، وأن عمالها لا يتخرجون على الرغم من الشدة والفقر ، أن يقفوا همهم على جمع الانصار للوزارة ولم المال لحزبها وجريدتها ، ومحاربة خصومها في مصالحهم ومرافقهم ، وزد على ذلك أيضاً أن سياسة الوزارة نفسها في الشؤون الاقتصادية أفضت الى مضاعفة البلاء وارهقت الأمة بالفلاء وسدت أبواب التفريج والخلاص كما ستري .

القطن

في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قبيل رحلة جلالة الملك الى الصعيد قال ذولة صدقي باشا من حديث أفضى به الى الاهرام ونشرته في ذلك اليوم « انى لأبارح القاهرة الا بعد أن أتممت الدفاع عن محصول القطن وحمايته من العوامل المصطنعة التي ظهرت حينما ما في بورصة الاسكندرية. ولى كبير الثقة في أن ما اتخذ من الاجراءات سوف يقضى على جميع المحاولات غير المشروعة ، والحكومة تنف هذه المحاولات بالمرصاد ، وستضرب على أيدي أصحابها تعاونها في جهودها العناصر الطيبة من كبار تجار القطن والسامرة »

واكن القطن مع ذلك ظل يتدهور ويهوى لأن الدفاع الذي قال دولة صدقي باشا أنه أتمه قبل سفره لم يكن اكثر من هذا التصريح الذي ملأ به دولته فيه وأخرجه ضحكاً فخماً ثم لا شيء بعد ذلك ، ولقد وضع وكيل المالية احمد عبد الوهاب باشا تقريراً

عن السياسة القطنية الواجبة الاتباع وتخصه دولة صدق باشا باعتباره وزيراً للمالية لمجلس الوزراء ، فأقرها المجلس ، وقيل قد وضعت الحكومة سياسة قطنية فاطمئنوناً أيها الناس على محصولكم الرئيسى وإشروا بالغنى وانعموا بعد اليوم باليسر والرخاء ! وإذا بالتقرير — كما يقول هملت — الفاظ ! الفاظ ! الفاظ ! ، وكان من أغرب مظاهر الخلط والاضطراب أن السياسة القطنية تضعها وزارة المالية وحدها دون أن تشترك في ذلك وزارة الزراعة بأكثر من تقديم الاحصاءات التى طلبها منها وكيل المالية !

ومن العجيب أن التقرير لم يتعرض لطائفة من العلل معروفة أنها من أسباب الهبوط فى كل عام ، من ذلك الطريقة المتبعة فى البنوك للتسليف على القطن ، وهى طريقة تسمح ببيع الكنتراكات لتغطية البضاعة التى اقترض عليها صاحبها ، وقد جاء فى مذكرة للنقابة الزراعية المصرية « أن المزاحمة على التسليف تحمّل البنوك على تقديم مبالغ كبيرة والتقليل مما يسمونه بالغطاء غاية المستطاع حتى لا ينصرف العميل الى مصرف آخر ، ولذلك كان هذا الغطاء القليل يضيع لدى أول هبوط فيضطر البنك اذا تأخر العميل عن دفع ما يكمل به ما نقص من الغطاء الى بيع الكنتراكات ببورصة العقود فيحدث هذا البيع هبوطاً آخر يكشف فريقاً ثانياً من العملاء وهكذا بالتسلسل الى أن تصل تلك المبيعات بالاسعار الى الخسيف وتحدث فى نفس المشتغلين بالتجارة والبورصة على السواء هلعاً وذعراً يضاعفان السكارثة »

وقد نهت النقابة الزراعية الى أن البنوك تضع فى عقود التسليف نصاً مطبوعاً يجر به المقرض غير ملتفت الى خطورته وهو يعطيها الحق المطلق فى تغطية البضاعة التى لديها ببيع الكنتراكات متى شئت من غير قيد ولا شرط ، ونتيجة ذلك كما قالت النقابة « أن البنوك فى أوقات الأزمات تزيد تلك الأزمات شدة بما تلقىه فى السوق من المقادير الوفيرة »

ومن العلل أيضاً البيع تحت القطع ، وقد اقتنعت الحكومة بهذا الخطر من زمان ووضعت مشروع قانون بذلك فعلا من سنوات عدة ثم وقف الأمر عندها الجذ ولم تصنع الوزارة شيئاً لتذليل الصعوبات التى لقيها المشروع فى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة

ومنها أيضاً اطلاق العنان فى المضاربة اطلاقاً لا شك أنه مثار للأزمات المتوالية بلا انقطاع

وعلى الرغم من طول التقرير الذى وضعته وزارة المالية فانه أغفل درس أمور لها تأثيرها في استهلاك القطن المصرى وحالة سوقه ، وهى مبلغ احتياج عالم الصناعة الى الاقطان الطويلة الشعرة ، والى أى حد يمكنه الاستغناء عنه مؤقتا أو نهائيا ، وتأثير التقدم الصناعى من حيث احلال الاقطان العادية محل الاقطان الطويلة الشعرة فيما كانت تستعمل فيه ؛ ومقدار ما تشكله المغازل والمناسج في غزل الاقطان الطويلة الشعرة ونسجها وزيادتها على تكاليف غزل الاقطان الأخرى ؛ وماذا يبلغ من مزاحمة الحرير الصناعى والى أى مدى ذهبت هذه المزاحمة .

من هذا البيان الوجيز يرى القارىء أن تقرير السياسة القطنية الذى وضع وأقره مجلس الوزراء لم يتجاوز حد الكلام الذى ليست له قيمة عملية ، وانه لا أكثر من أمثاله من التقارير العديدة التى تكتب وتحفظ ولا يبدو لها أثر مع الأسف على الرغم مما يبذل في سبيلها من الجهد والفكر والوقت .

يضاف الى ذلك كله أن نظام البورصة الحاضر فيه من النقائص ما يجعل بورصة العقود تحت سيطرة بورصة البضائع بحيث تستطيع أن تتحكم في اسعارها وفي قرارات لجائها وفي تصرفات سماسرتها وقد ادخل على هذا النظام تعديل يكفل بعض الاصلاح ولكنه لم ينفذ

ونحن نكتب هذه السطور والقطن يعود الى الارتفاع على نحو غير طبعى ولا معقول ، ويجب أن نلاحظ أمورا ؛ منها أن المحصول خرج من أيدي الزراع فلم تبق لهم فائدة من ارتفاع اثمانه الآن بعد أن باعوه مضطرين بالجنس الاثمان التى عرفت في تاريخ هذا المحصول ، ومنها أن الارتفاع بلغ اربعة ريبالات في اسبوع واحد وليس ثم من العوامل الطبيعية المنتظمة في نشوئها وفعالها ما يدعو الى ذلك ، ومنها أن هذا هو الاوان الذى تعد فيه الأرض لزراعة القطن « البدرى » فكاننا أمام مناورة من المستهلكين يريدون بها أن يعيدوا الأمل الى نفوس الفلاحين في القطن واثمانه فيشجعهم ذلك على العود الى زراعته ، وهؤلاء المستهلكون من أصحاب المغازل والمناسج في لا نكشير يدركون أن الفلاح المصرى خليف أن يكف عن زرع القطن اذا أيقن أن اثمانه صارت لا تجزيه من تعب وكده وتفتاته ، بل لانرد اليه ثقله كما حصل في هذا العام ؛ فاذا استمرت الأسعار واطئة وظلت شئ تدهورها فانه حري بأن يئس ويقطع الأمل من القطن ؛ وقد يضطر الى زرع ما آخر أو هامين ولكنه لا شك مضطر آخر الأمر مع استمرار هذا الغبن الى العدول عن

القطن والى التفكير الجدى فى محصولات أخرى تكون أجدى عليه واكسب له ،
وكأننا بلانكشير قد تعمدت أن تقوم بهذه المنازرة لترفع اسعار القطن لتجدد
الأمم وتنعشه وتصرف المصريين الذين طحنهم تدهور الأسعار عما عسى أن
يضطرب فى نفوسهم من الزهد فى القطن والبحث عن محصول أو محصولات أخرى .

البنك الزراعى

فكرة البنك الزراعى أقدم من الوزارة الصندقية وأسبق ؛ والفضل فيها راجع
الى وزارة محمد محمود باشا كما سترى والغرض منها تحقيق التعاون الزراعى بكل
معانيه ، أو كما تقول المادة الاولى من المرسوم الصادر بإنشاء البنك الزراعى
« التسليف لنفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية ، ولإصلاح
الأراضى ، والتسليف على المحصولات وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية ، وبيع
الأسمدة والبذور لأجل ، والمساعدة على إيجاد المنشآت التى تعمل لمنفعة الزراعة
والتسليف الزراعى وانتشار تلك المنشآت »

وهى مهمة عظيمة تتطلب قبل كل شىء الموارد التى تتناسب مع سعة نطاق العمل ،
ولكن الوزارة الصندقية التى ظلت تتلكأ عدة شهور بلا مسوغ فى استصدار
المرسوم بإنشاء هذا البنك أخرجت المشروع بعد طول التلكؤ غير واف بالحاجة
ولا كفيل بالقيام بالعبء الذى يراد ايكاله اليه ، ذلك أن أهم وسيلة يعتمد عليها البنك
فى تحقيق الغرض منه هى التسليف - فى نطاق واسع - للأفراد والجمعيات التعاونية .
فالمفروض أنه سيبدل المساعدة للملايين من الزراع ، والزراع الذين يراد
معاونتهم قبل من عداهم ، صغار الملاك والمزارعين والمستأجرين لا كبار الملاك
الذين يجدون ما يحتاجون اليه من المال بسهولة والذين تفتح لهم أبواب المصارف
ولا يعانون عسراً يذكر فى الاقتراض والتسديد ، وهذه حقيقة أشارت اليها مذكرة
المجلس الاقتصادى الخاصة بتشروع البنك ، وصغار الملاك وحدهم يزيدون على
مليونين منهم ٩٣٠٤٠٤٠١ يملك الواحد منهم لا أكثر من فدان واحد ، و ٥٣٦٧٤٤ ر٥٣٦
يملكون من فدان الى خمسة ، و ٨٢٢٥٩ يملكون من خمسة الى عشرة ، فإذا أضفنا
الى ذلك نحو مليونين آخرين من الزراع غير الملاك كانت جملة من يجب أن تشملهم
معاونة البنك الزراعى أكثر من أربعة ملايين ، هذا فضلاً عن تغذية المشروعات
الزراعية الأخرى ومعاونة الجمعيات التعاونية والجمعيات الزراعية المختلفة
ولكن الموارد التى أفردت للقيام بهذه المهمة بعيدة عن الوفاء بتحقيقها ، فقد

حدد المرسوم رأس المال للبنك بمبلغ اقصاه مليونان ، وذلك بأن جعل ا ككتاب الحكومة في اسهم البنك بمالا يتجاوز نصف قيمة رأس المال على الا يزيد ما تكتب به الحكومة على مليون جنيه (المادة الاولى الفقرة الثالثة) ومعنى ذلك أن رأس المال قد يقل عن مليونين اذا رأت الحكومة أن تكتب بأقل من مليون فلنفرض أن البنك الزراعى تأسس برأس مال قدره مليون ونصف مليون مثلاً ولنفرض أنه استطاع أن يفرده للهيئات الزراعية المختلفة وللأفراد والجمعيات مليوناً فماذا يفيد هذا المليون في سد حاجات الملايين من الزراع ومئات الجمعيات ؟

أن مشروع البنك الزراعى — كما أسلفنا — ليس من ابتكار الوزارة الصديقة بل هو من وضع وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ . وكان المقرر أن تدفع الحكومة من جانبها لانشاءه اربعة ملايين من الجنيهات فاذا فرضنا أن هذا القدر يوازى نصف رأس المال اذن يكون الذى قدرته الوزارة المحمدية لرأس مال البنك ثمانية ملايين من الجنيهات ، وبهذا المبلغ يستطيع البنك أن يؤدي مهمته على الوجه الصحيح ، ولكن المشروع تضاعف في يد الوزارة الصديقة واضمحل حتى لم يعد يوازى ربع ما كان مقدراً له وصار لا يدانى أقل المصارف الاجنبية التى يضطر الفلاح الى الالتجاء اليها والوقوع في قبضتها .

قد يقال أن المادة الثالثة احتاطت لذلك فقرضت على الحكومة أن تقدم للبنك قروضاً لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات ، وانه لا يجوز لها ان تطالب بسداد هذه القروض قبل تصفية البنك ، وهذا حسن في الظاهر ولكنه من الوجهة العملية غير مستطاع ، فان من المشكوك فيه جداً أن تستطيع الحكومة في الظروف المالية الحاضرة التى تواجه فيها عجزاً جسيماً في ميزانيتها أن تدفع حتى نصف رأس المال اذ ليس عندها من الاحتياطي النقدي الا حوالى مليونين من الجنيهات كما صرح بذلك دولة اسماعيل صدقي باشا في احدى خطبه . وقد قل هذا المبلغ على الايام . وقد صرح دولته أيضاً بأن مشروع البنك الزراعى يستلزم عدة ملايين من الجنيهات وأعرب عن أسفه لان هذه الملايين اللازمة ليست موجودة في خزائن الحكومة ، فكان من المشكوك فيه أن يخرج البنك الزراعى برأس مال قدره مليونان لان الحكومة ليس في خزائنها من الاحتياطي ما تستطيع به تنفيذ المشروع اولا ما تسد به عجز الميزانية المنتظر ، وهو عجز معترف به لان كثيراً من موارد لدخل مثل الجمارك والسكك الحديدية سيصيبه العجز ، يضاف الى ذلك مالا بد من د

افراده لخزان اسوان ومشروعات الري الاخرى التى لاسبيل الى وقفها .
الواقع أن مشروع البنك الزراعى كما أخرجه الوزارة الصديقة ليس خيرا من
الحبر على الورق وكأننا بالوزارة لم تقصد من إصداره — بعد أن حالت دون إصداره
عقبات معينة — إلا أن تتخذ منه وسيلة سياسية تروج بها نفسها ليقول الذين لا يعرفون
أن الوزارة الصديقة قامت للبلاد بخدمة اقتصادية جلية بعد أن أثقت في الحكم عدة أشهر
من غير أن تقوم بعمل ما غير إلغاء الدستور ، ولكن وضع المشروعات شىء وتنفيذها
شىء آخر ، واعتقادنا أن إصدار المشروع في شكله النظرى الحالى لا يقدمه خطوة
عما كان عليه ، وأنه خير الا يقوم المشروع على هذه القواعد الواهية حتى لا يولد
سقيما ثم يموت في بضعة أعوام كما يموت كل سقيم من المشروعات ، وواضح مما
اسلفنا بيانه أنه ليس الا حلة في سلسلة الوعود الاقتصادية العديدة التى يسح بها
دولة صدقى باشا غير أن العبرة بالتنفيذ والتحقيق واذا فرضنا أن الوزارة الصديقة
مخلصة في اخراج المشروع وأنها معنية بتنفيذه فان من الصعب على المرء أن يعتقد
أنها وفقت في اخراجه على هذا النحو أو ان من ورائه جدوى تذكر .

الغلاء

افضى اضطراب الوزارة في سياستها الاقتصادية ، وما بدا من عجزها عن
معالجة الاحوال أو الفطنة الى الظروف المصطنعة ، الى نتيجة غير التى كان ينبغي أن
يؤدى اليها الواقع ، ذلك ان المال قليل في أيدي الناس ، وموارده شحيحة جدا ،
والاسواق طامة في كساد والتجارة على شرم ما تكون من الركود ، ومع ذلك يشكو
الناس الغلاء في كل مكان ، والغلاء يكون معقولا وطبيعيا في أيام الرخاء ، أما في
أيام الفقر والمتربة ، وفي الوقت الذى يتوالى فيه هبوط أسعار الحاجات الضرورية
في العالم ، فان الغلاء الفاحش الذى تعانيه مصر ظاهرة عجيبة فيها من الشذوذ
مالا ينبغي .

والوزارة الصديقة مسئولة عن ذلك الى حد كبير — وهى مسئولة من ناحيتين :
الاولى تركها العوامل المصطنعة تحدث أثرها من غير أن تفكر في مقاومتها لاحداث
التوازن الطبيعى ، والثانية ما باشرت من الاعمال مما كان له أثر محقق في احداث
الغلاء ، فن ذلك تعديلها الرسوم الجمركية على المواد الغذائية الاساسية مثل القمح
والدقيق الواردين من الخارج ، فقد استصدرت مرسوما ملكيا بذلك في ١٤ ديسمبر
وحجتها في ذلك أن وزارة المالية في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ رفعت مذكرة الى

مجلس الوزراء تبسط فيها الاسباب التي تدعو الى تقرير رفع الضريبة الجمركية على القمح والدقيق الواردين من الخارج بالنظر الى توالي هبوط أسعارها والى الحاجة الماسة من وجهة الاقتصاد الأهلى الى البحث عن الوسائل المعينة على زيادة الاقبال على زراعة الغلال ؛ وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٩ نوفمبر مع ارجاء رفع الضريبة الى أبان المحصول ومع تكليف المالية أن تراقب حركة الاستيراد حتى اذا أحست منها سعى بعض المضاربين الى استيراد كميات كبيرة من الدقيق قبل رفع الرسوم كان لها أن ترفع الضريبة فى الحال

وظاهر من هذا أنها تعمدت أن تخلق سببا مبرراً لرفع الضريبة على هذه المواد — فى الحال ، لأن تقرير رفعها فى المستقبل مغر بطبيعته بهذا الاستيراد ؛ كما حدث قبل اصدار التعريفة الجمركية الجديدة ؛ وكما يحدث دائماً قبل زيادة الرسوم على أية مادة يكون مبروراً أنها ستزاد ؛ ذلك أن كل تاجر يطلب أقصى ما يستطيع من الربح ، فاذا علم أن مادة تباع الآن بثمن ما ، سزاد الضريبة على الوارد منها فتغلو ؛ يادر الى الحصول على أكبر مقدار من هذه المادة قبل زيادة الرسم عليها . لبيعها فيما بعد بأعلى مما يبيعها فى حاضره فيكون ربحه منها أعظم

فاندى أعلنته الوزارة من اعترافها بزيادة الرسوم الجمركية على الوارد من القمح والدقيق لم يكن من شأنه أن يصد عن الاستيراد بكميات كبيرة ولا أن يدعو الى القصد والاعتدال بل أن يحدث ما تزعم الوزارة أنها تخشاه وهو الاقبال على استيراد ما سزاد الرسوم على الوارد منه ؛ وليس فى هذا خدمة للنتاج الأهلى ولا اغراء بالاقبال على زراعة الغلال ، لان الزيادة فى الرسوم الجمركية — كما قرر مجلس الوزراء — إنما تقررت فى أبان المحصول ، فالنتيجة الوحيدة هى غلاء هذه المواد وكل ما أدى اليه عمل الوزارة هو ان الناس — فى أبان الأزمة الطاحنة — اضطروا أن يشتروا هذه المواد الغذائية الضرورية بأعلى مما كانوا يشترونها لو تركت السوق للعوامل الطبيعية . وقد يفهم من قرار مجلس الوزراء ان ثم رقابة على الاسواق ، ولكن الواقع ان ليس ثم الا رقابة الجمركية ، أما الاسواق فتركة مهملة لاهيمنة عليها ولا التفات اليها ، والتجار يستغلون الظروف كما بداهم من غير أن يخشوا شيئاً ، وقد حاولت المحافظات والمديريات أن تصنع شيئاً ولكن اضطرارها الى الاهتمام بالسياسة الحزبية للوزارة صرفها كل الصرف عن هذه الشؤون كما صرفوا عن العناية الواجبة بالأمن العام على نحو ما بينا فى الفصل السابق ، ونتيجة ذلك أن كل المواد الاولى الاساسية

لا تتناسب أثمانها مع الظروف الاقتصادية . من ذلك أن اللحوم في القاهرة مثلا كان تجارها القصابون قد اتفقوا مع لجنة مكافحة غلاء المعيشة أن يبيعوا اللحوم بأثمان اتفق عليها ولكنهم طادوا فرفعوها مرة أخرى ، وعلّة ذلك أن تجار المواشى انتهزوا فرصة ارتفاع أسعار الحاجات الأولية ارتفاعا أدى اليه عمل الوزارة فعمدوا الى زيادة ثمن كل قنطار من اللحم جنيتها ، فاضطر القصابون الى زيادة سعر الرطل — هذا على الرغم من أن تجار المواشى يشترون المواشى في هذه الأيام العصيبة بالبخس الأثمان لشدة حاجة الفلاح الى المال ، فوقفهم من الفلاح هو موقف المزارعي من المضطر يمل عليه شروطه كما يريد ، ولو أن هناك رقابة صحيحة أو أدنى عناية لكان الأمر خليقا أن ينتهي الى العكس ، لأن رخص المواشى حري بأن يؤدي الى رخص اللحم ؛ ولكن النقيض هو الذي يحدث لأن الوزارة في شغل من سياستها الحزبية عن الاكتراث لهذه الأمور .

وكذلك ارتفعت اثمان الزيوت خمسة مليات وعشرة وخمسة عشر مليا في الأونة تبعا لنوع الزيت ، وزادت اسعار الأرز المعروف بالفرنجي من أربعة وثمانين قرشا للجوال الذي يحتوى ستة وخمسين قلحا الى مائة ؛ وسعر الزنبيل من الأرز الرشيدى من خمسة وخمسين قرشا الى سبعة وستين قرشا ونصف قرش وأدى ارتفاع هذين الصنفين الى ارتفاع سائر أصناف الأرز وزادت اثمان الكبيرة زيادة فاحشة بسبب رفع الرسوم الجمركية عليه

وهذا الغلاء مصطنع بلا ريب ، وهو نتيجة مباشرة لزيادة الرسوم الجمركية على بعض حاجات المعيشة ، وقد زادت الوزارة هذه الرسوم لا — كما قالت — لحماية الانتاج الاهلى بل لتخلق موارد جديدة لتسديد العجز المنتظر في ميزانيتها بسبب ما سيقع من النقص في إيرادات المصالح ذات الربح من مثل السكك الحديدية والجمارك وغيرها . ولما كانت الوزارة ليس لها رقابة ما على الاسواق فان التجار يتذرعون بزيادة الرسوم الجمركية على بعض الاصناف لزيادة اثمان ما يبيعون منها ، وتعميم هذه الزيادة على غيرها .

وهكذا غلت أسعار المواد الضرورية كلها ، بعضها بسبب الزيادة الجمركية والبعض بسبب ضريبة الانتاج ، والبعض بلا سبب على الاطلاق ، من جراء اهمال الرقابة وعدم كفالة العدل للاهالى ، ومن العجيب أن الوزارة رفعت الرسوم الجمركية حتى على المنسوجات القطنية الرخيصة الدائنة الاستعمال بين الطبقتين المتوسطة

والفقيرة ، فارهقت هاتين الطبقتين ارهاقا شديدا وفيهما سواد الامة الاعظم من غير أن تكون الريادة التي فرضتها مجلبة لايراد يذكر

ريجي السكر

وقد وضعت الوزارة الصديقة نظاما لريجي السكر ، سعت اليه شركته وهي أجنبية ، وأرادت به أن تحتكر هذا الصنف في القطر المصري ، وهذا النظام يقضى بتحديد سعر معين لقصب السكر ، ثم تتسلم الشركة المقادير المزروعة لصنعها سكراً وبعد يوم هذه المقادير يعمل حساب لنفقات الصناعة والبيع وغيرها على أن يضم الى ذلك حصة للحكومة توازي ماخسرتة خزانة الدولة بسبب زيادة الرسوم الجمركية على الوارد من السكر ويكون لشركة السكر حصة مقابل ما تقوم به من العمل وبعد كل هذا يعمل الحساب الختامي فاذا كان هناك ربح وزع على أصحاب الشأن ، وهذا الاحتكار يقوم على مبدئين :

الاول — أنه مادام في استطاعة مصر أن تنتج السكر اللازم للبلاد فلا محل لاستيراد السكر من الخارج

والثاني — للوصول الى انتاج كمية السكر اللازمة لاستهلاكها في مصر ترفع الضريبة الجمركية الى مستوى لايجعل للسكر الاجنبي سبيلا للتصريف في مصر .
وظاهر من هذين المبدئين أن مصابحة المستهلك والزراع لم تراعى على الاطلاق ، ذلك أن الشركة التي تصنع السكر في مصر أجنبية وهي الوحيدة التي ستشتري ما يزرع من القصب بغير منافس لها ، وصحيح أن ثمن القصب سيعين بالاتفاق مع الحكومة ولكن هذا ليس ضماناً على الاطلاق للزراع ، وستكون نتيجة هذا الاحتكار ومنع منافسة السكر الاجنبي أن ترتفع أثمانه في مصر وتقع الخسارة على المستهلك وهو الذي حدث بالفعل ، وقد نبه نفس وكيل المالية الى ذلك وأثبت بالأرقام وقوع التفاوت في الاسعار التي كان السكر يباع بها للجمهور باختلاف واقع البيع مع أن سعره بالجملة واحد ، ونهت الصحف مراراً عديدة الى غلاء السكر بلا مسوغ حتى قبل أن يوضع نظام الريجي ويتقرر ، وأعلنت الشركة من جانبها أن الأثمان لم تزد ومع ذلك كان التجار يؤكدون عكس ذلك ويقررون أنهم يشترون منها بأعلى مما كانت تبيعهم ، وقد زعموا أن لهذا النظام مزايا كثيرة ذكروا منها

أولاً — ان مساحة الارض المزروعة قصباً الآن تزيد من خمسين ألف فدان الى خمسة وسبعين ألفاً وان في هذا تقليلا من زراعة القطن التي أصبحت مرهقة

وا كثاراً من زراعة القصب الثابتة الايراد وهو زعم واضح البطلان ؛ لان زراعة القصب مع هذا الاحتكار ستكون محدودة الايراد أيضاً على الرغم من الثبات ، وخمسة وعشرون ألف فدان ليست بالمساحة التي يصح معها القول بان الاقبال على زرع القطن سيقبل ؛ وبخاصة لأن المناطق التي يكثر فيها زرع القصب ، ليست هي التي يكثر فيها زرع القطن فالزراعة في الواقع ضئيلة ولا قيمة لها على الحقيقة
وثانياً — قالوا أن ذلك يزيد العمال الزراعيين الذين يشتغلون بزراعة القصب بمقدار نصف عددهم الحالي

وهذه مغالطة أخرى فان هؤلاء العمال الذين يقال انهم سيزيدون ؛ عمال زراعيون على كل حال وهم يشتغلون بالفلاحة سواء أكان ما يزرعون قصباً أم غير قصب ، ولم يكونوا عاطلين حتى يقال خلق لهم عمل ، ولو أنهم أخذوا من العاطلين بالفعل لكانت النتيجة أن يتبطل بدلا منهم مثل عددهم من المشتغلين في المناطق التي ستلحق بزراعة القصب

وثالثاً — يزيد الصناع الذين يشتغلون الآن في مصانع السكر ويبلغ عددهم نحو ٢٦ ألف نسمة بمقدار النصف

وهذه النسبة ليست صحيحة على إطلاقها فان زيادة نصف المقطوعية لا تستلزم حتماً زيادة نصف العمال في المصانع التي يقوم عملها الرئيسي على الآلات ،
ورابعاً — يبقى مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه مصرى ثمن ما تستورده مصر من السكر الأجنبي سنوياً في مصر ينتفع به الزارع المصرى والمصانع المصرى والتاجر المصرى والحكومة المصرية .

والحقيقة في هذا أن هذا المبلغ أو أكثر منه أو أقل لا يدخل جيوب المصريين ولكن يدخل معظمه في ايراد الشركة المحتكرة ؛ وهو يخرج من جيوب المستهلكين الذين سيدفعون للشركة الفرق بين ثمن السكر قبل الاحتكار وثمانه العالى بعد الاحتكار .

وخلاصة القول أن هذا النظام الذى وضع لاحتكار السكر فائدته كلها عائدة الى الشركة الاجنبية التى تصنعه وليس للحكومة منه الا ما يوازي ما كانت تحصله من رسوم الجمارك على السكر الوارد من الخارج أو أكثر قليلاً بما لا يستحق الذكر والغرم كله على المستهلك الذى غلا السكر عليه من غير أن تكون له هو فائدة أو

لحكومته ربح يستحق هذه التضحية منه .

وهذا النظام الذى أولت به الوزارة شركة السكر احتكاراً ربيعاً مثال بارز للخدمات التى تؤديها الوزارة الصديقة للأجانب على حساب الجمهور المصرى ، وظاهر مما اسلفنا أن مصلحة الجمهور لم تراعى من أى وجه فى تقرير ربحى السكر ، فهو الذى يخسر الزيادة فى ثمن السكر ، وهو الذى يحتمل هذا الغلاء لتستفيد شركة اجنبية كانت تجار بالشكوى من قلة الربح حتى هبطت فى وقت من الاوقات اثمان اسهمها فلما تقرر الربحى ارتفعت الأسهم وسيتدفق عليها الربح مع الاحتكار وتكون وظيفة الحكومة أن تصد عنها المنافسة وتمنع المزاحمة وتمكنها من استقطار الربح من عرق المصرى .

ويحسن بنا أن نورد للقارىء بياناً موجزاً يرى منه مقدار الغبن الذى لحق زراعى القصب والاهالى من هذا النظام . ذلك أن القصب يزرع ويمكث فى الارض طامين ونصف عام فى العادة ، وهو يزرع فى السنة الاولى «غرساً» ويكون فى السنة الثانية «خلفة» وتبلغ تكاليف الفدان من القصب فى السنتين اثنتين وعشرين جنيهاً ، ومحصول الفدان فى السنة الاولى يبلغ سبعمائة قنطار وفى الثانية خمسمائة قنطار ، فالجملة ألف ومئتان هى ما يؤتیه الفدان فى طامين ونصف عام

وقد جعل الثمن للقنطار الواحد من القصب ثلاثة قروش وثمانية ملیم فمن محصوله فى السنتين ونصف السنة خمسة وأربعون جنيهاً وستون قرشاً اذا امسقنا منها التكاليف وهى اثنان وعشرون جنيهاً كان الباقي ثلاثة وعشرون جنيهاً وستون قرشاً أى بمعدل تسعة جنيهاً وأربعة وأربعين قرشاً فى السنة .

هذا وقد كانت شركة السكر تشتري القنطار من القصب فى السنة الماضية بأربعة قروش ونصف قرش فانزل الثمن أربعة عشر مليماً فجعل النقص فى ثمن المحصول (باعتبار ١٢٠٠ قنطار) يبلغ ستة عشر جنيهاً وثمانين قرشاً وهو نقص يصيب الفلاح وغبن يلحقه لمصلحة الشركة

ولو زرع هذا الفدان قطعاً بيع بثمن رخيص (ثلاثة جنيهاً مثلاً للقنطار) وحسبنا تكاليف الفدان ثمانية جنيهاً واعتبرنا أن المحصول فى السنة الاولى ستة قناطير تناع ثمانية عشر جنيهاً وان هذا الفدان يؤجر (عقراً) فى السنة الثانية بعشرة جنيهاً فقط لكان صافى الايراد فى سنتين اثنتين — لافى اثنتين ونصف بعد اسقاط التكاليف، عشرين جنيهاً بمعدل عشرة فى السنة . وهذا كما يرى القارىء

على أسوأ تقدير فإن فدان القطن في المنيا يؤتي أحيانا تسعة قناطير أو عشرة وقد يباع
بجحر من هذا السعر، وقد يستغله صاحبه بدلا من تأجيريه .
ومن هذا يرى القارىء أن الغبن لحق الزارع كما لحق المستهلك بسبب الغلاء
الذى افضى اليه الاحتكار لمصلحة شربة أجنبية بحت .

ارهاق الادارة للاهالى

من هذا كله يتبين ان ليس للوزارة الصديقة سياسة اقتصادية بأى معنى من
لمعنى وان كان على رأس الوزارة رجل مفخرته أنه من رجال المال والاعمال ، وعلى
الرغم من أن رئيس الوزارة لم يزل منذ توليه الحكم يقول أنه مشغول بالحالة
الاقتصادية وأنه معنى بتفريج أزمته وأنه يريد أن يتفرغ لها ويتخلى ، الاداة
الحكومية بطبيعة تعقيدها تضع نسبة كبيرة من جهودها عبثا — هذا فى العادة ،
لأن كثرة الموظفين والاعمال تشتت وتبعثر وتعم أن يكون الا تتفاد بالجهد والوقت
بالغا غاية ، فاذا اتفق ان كانت الوزارة المهيمنة على شئون الدولة منصرفة الى مهمة
حزبية خاصة تظن أن بقاءها فى الحكم رهن بانجاحها ، وان هذا الانجاح يتطلب
منها — فوق معاضدة حزبها — أن توقع بمخصومها ونظاردهم وتنكل بهم وتخفهم
بالمكارة لتحملهم أما على السكوت بكرهم وأما على الاستسلام لها والاضطرار الى
مناصرتها ، تقول اذا اتفق أن كانت الوزارة القائمة بالأمر من هذا القبيل فان من
الطبيعى أن يذهب أكثر من تسعين فى المائة من جهد الاداة الحكومية عبثا
وقد رأينا فى الفصلين السابقين كيف أن هذه الاداة أصبحت لا تعمل لها الا الحد من
الحريات العامة والافتئات على حقوق الشعب المقررة فى الاجتماع والارتقاء وكيف
أن الامن فسد واضطرب حبله وانصرف عنه الموكلون به الى مضايقة خصوم
الوزارة والكيد لهم ، وغير معقول أن يكون رخاء مع اضطراب الاحوال ، وأن
تخف وطأة أزمة ما ، مع اختلال الامن ، أو أن تنشط النفوس لمكاخة أسباب
الضائقة والاحتياى لمقاومتها واجتناب ارزائها ، اذا شعر الشعب أن ليس له
نصير من القوة الحاكمة المسيطرة على مصيره وأن القانون لا احترام له
وان العدل والمساواة ليسا مكفولين للناس جميعا بلا تمييز أو تفرق
بينهم لسبب من الاسباب ، ولا شك أن الادارة مسؤولة مباشرة عن استفحال
الضائقة وامتدادها الى كل ركن وزاوية فى البلاد ، فقد سلكت مع الاهالى فى
جباية الاموال وتحصيل الضرائب مسلكا قائما على الاعنات والارهاق ، وزاد

طين بلة أن الاعنات طام لأن سواد الشعب كله خصم سياسى للوزارة ، وليس لها من نصير فى رأى أو السياسة أو المذهب العملى الا آحادهم مها كثروا يعدون ويفرغ الحاسب من عدتهم فى برهة وجيزة ، وقد جرت العادة قبل عهد هذه الوزارة بان يجبى المال على أقساط ، أما فى ظل العهد الصدقى فان تأخر المرء عن اداء الضريبة اتخذ سبباً مسوفاً للمطالبة بالمال كله من غير تقسيط ، وقد اتبعت الادارة فى التحصيل طرقاً أدت الى خراب كثير من البيوت ، فكانت تمجز على ماليس ألزم منه للفلاح من مثل مواشيه أو أدوات فلاحته فتباع بطبيعة الحال بأبخس الاثمان كما هى العادة فى هذه الاحوال ، وزاد البخس ان ليس فى أيدي الناس مال ، وقد رأى القراء أمثلة غير شاذة من الاثمان التى بيعت بها مواشى الفلاحين فى الفصل السابق ، وفى هذا مافيه من الارهاق أولاً ومن تعطيل العمل فى الحقول ثانياً ، فان الفلاح لا يتخذ المواشى للزينة والمباهاة وانما يتخذها لقائدها له فى عمله الزراعى ، وقد كان كل ما تقصد اليه الادارة من هذا السلوك أن تتق أن يقال أن خصومة الامة لسياستها عطلت تحصيل الضرائب ، وان الجباية فى عامها كانت أمرع وأكبر منها فى الاعوام السالفة ومما زاد فى ضيق الحال أن الادارة جعلت تسوق الناس الى دار الوزارة لاغراض مختلفة من مثل التهنتة أو اعلان الثقة أو القول بانهم ساخطون على خصومها وهى تسوقهم اليها على حسابهم لا على حسابها ، وربما اضطر الرجل الى اتفاق ما لاغنى له عنه مما جمعه بشق النفس أو اقترضه بالربى الفاحش ، على هذه الرحلات التى لا موجب لها ولا قيمة على الحقيقة ، وقد حدث بعض هؤلاء المسوقين أحداً فقال له أنه احتفظ ببضعة جنهيات ليدفع منها مصروفات المدرسة لابنه ويكسوه على افتتاحها ويزرع البرسيم لمواشيه بالباقي ولكنه سيق مكرها وقضى هنا ثلاثة أيام فكل مايسعه الآن هو أن يدفع مصروفات المدرسة أما كسوة ابنه فلا سبيل اليها وأما بذور البرسيم للمواشى ، فلا سبيل اليها ، وعلى المواشى أن ستغنى عنه .

ومن أمثلة الفقر الذى صارت اليه البلاد ان أحد السراة كان له سيارتان فاحتاج الى المال لتنفقات بنيه المدرسية ووجد المصارف موصدة فى وجهه فباع إحدى السيارتين بأبخس ثمن ؛ وقد كنا نرى الخمسة أو العشرة من هؤلاء الوفود الاتين للتهنتة أو التأييد جالسين فى إحدى القهوات العامة حول مائدة ؛ وليس أمامهم شيء شرب أو يؤكل ما خلا واحداً منهم يكتفى بان يطلب فنجانة من القهوة ويجف

الباقون ويجلسون في ظله ؛ لأن ثمن فنجاة من القهوة صار باهظا عليهم .
أما المصارف فقد زادت الأزمة وخذلت الناس ، ولها العذر من وجهة نظرها .
ووجهة نظرها أنها لا تستطيع أن تخاطر بمالها ، والمال عندها كثير ولكن شناعة
الازمة واطراد سوء الحال لا يغري بالأمل في قرب تفريجها ولا يبعث على الرجاء
في أن يستطيع المقترضون الوفاء في المواعيد ، وبخاصة لأنهم عجزوا عن السداد في
العام الحالى ، ثم أن المصارف مضطرة الى تقدير أسوأ الظروف على سبيل الاحتياط
وهي تنظر فتري أن احتياطي الحكومة لم يعد له وجود ، وأن الحكومة تواجه
عجزاً كبيراً في ميزانيتها المقبلة لا سبيل الى سده من الاحتياطى — لأنه لا يكفى —
ولا بالطرق العادية لأن ذلك عسير ولا سيما مع وجود الامتيازات التى تغل
أيدي الحكومة عن فرض ضرائب شتى يفرض اقل منها في البلدان الاجنبية على
الشركات ورؤوس الأموال والأرباح وغير ذلك ، فهي — أى المصارف —
تخشى اذا استمر سوء الحال أن تهبط قيمة الجنيه المصرى ، فاذا فرضنا أنها افترضت
رجلاً مائة جنيه في هذا العام ، ثم هبطت قيمة الجنيه ، فان المائة جنيه تعود اليها
تسعين أو ثمانين أو أقل أو أكثر ؛ وتلك خسارة عليها ولا شك وبما يدل على أن
المصارف تلحظ هذا الحساب في معاملتها للمقترضين وان كانت لاتصرح بذلك أن كثيراً
منها جعل الجنيه الانجليزى قاعدة معاملاته ؛ فالكثير منها يقرض الناس اذا وثق واطمان
وحصل على الضمانات التى تكفيه مبالغ تحسبها بالجنيه الانجليزى لا بالجنيه المصرى
لخوفها من المستقبل ورغبة منها فى الاحتياط له ، ولم يسبق أن حدث مثل هذا
حتى ولا فى أزمة سنة ١٩٠٧ التى كانت أسوأ ما مر بالبلاد من قبل .

اضطراب الوزارة في سياستها المالية

والوزارة فى أثناء هذا كله أشد ما تكون اضطراباً فى سياستها المالية الخاصة
فضلاً عن عجزها عن عمل شيء لمعاونة الأهالى على احتمال الضائقة أو سعيها لتفريجها .
وهو عجز اعترف به دونه رئيس الوزراء وأعلنه وقال أن خصومه لم يكن يسعهم
شيء ومن أمثلة اضطراب الوزارة ؛ أنها فى سبيل الاقتصاد المزعوم وقفت كل
المشروعات النافعة ، حتى كلية الطب التى وضع أسامها وتم ، أمرت بوقفه . ومعلوم
أن كثيراً من المنشآت التى بدى بها يضيع جانب كبير من المال الذى أتفق
عليها اذا وقف العمل فيها زمناً طويلاً ؟ فهذه خسارة تحسب على الدولة فضلاً عن
خسارة ما كان يرجى من هذه المنشآت ،

وفي الوقت نفسه سلكت في مسألة الموظفين مسلكا ليس أدل منه على الخلط والنخبط وإيثار المصلحة الحزبية على مصلحة الدولة ، فقد أفضى دولة صدقي باشا في شهر نوفمبر الى مكاتب الديلي تلغراف بحديث قرر فيه أن المرتبات التي تقاضاها الموظفون أكثر بكثير جداً مما ينبغي ولا بد من الكف عن انشاء الوظائف أو الترقيات أو "علاوات الى آخر ذلك ، وجاءت نفس قواعد الميزانية التي وضعت تنص على أنه لا وظائف جديدة تنشأ ولا ترقيات تحرى ولا علاوات تعطى ،

ولكن دولته في ١٥ ديسمبر ١٩٣٠ أفضى الى الاهرام بهذا التصريح « تسألني عما تنويه الحكومة بشأن الموظفين فأقول لك اني أول من يقدر المعونة العظيمة التي تقوم بها هذه الفئة من الشعب في سبيل الانشاء والاصلاح. ولهذا كانت رغبة الحكومة موجهة دائماً نحو اسعاد حالهم والسير على راحتهم لأنهم العنصر العامل والدعامة الكبرى في البناء القومي ومتى كان الامر كذلك فلا يصح أن يخطر على بال أحد أن الحكومة لا تريد للموظفين الا الخير . وان كانت حالة الميزانية تستدعي توضيحات فكن على ثقة من أن الموظفين هم آخر من يفكر فيهم ليكونوا محل هذه التضحية. ولكني أود أن يقدر الموظفون من جانبهم أيضاً أن الوقت عصيب وان الحالة تقضي بأن يعاونوا حكومتهم على الحلول التي تستدعيها الحالة . غير في منذ الآن أقول لك أنه على الرغم من أن بلاداً أخرى لجأت الى اتقاص مرتبات الموظفين ، فان الحكومة لا تفكر في هذا الامر في الوقت الحاضر لان الحالة لم تصل بعد الى ما يدعو الى مثل هذا الاجراء »

ثم نشرت الاهرام الصادرة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ خبراً عنوانه « هل تخفض المرتبات وتلغى العلاوات » قالت فيه ما يأتي بالحرف الواحد « أشرنا أمس الى الاجتماع الذي عقد في مساء الاثنين الماضي برئاسة دولة وزير المالية وحضرة وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيريون المليون للبحث في الوجوه التي يمكن اتباعها للاقتصاد في الميزانية

ونذكر اليوم أن طائفة من الاقتراحات عرضت على بساط البحث في هذا الاجتماع ولم يتخذ أي قرار بشأنها على أن يعقد اجتماع آخر يوم الاثنين القادم . وفهمنا أن من الاقتراحات المشار اليها ما يلي : —

— أولاً تخفيض مرتبات الموظفين والمستخدمين

ثانيا — الغاء العلاوات الدورية في السنة المقبلة التي تستحق لاربها في ابريل وأكتوبر .

ثالثا — الا كتفاء بالعلاوات الخصوصية والغاء العلاوات الدورية « والخبر كما أوردته الاهرام واضح لا خفاء به ، وصرح فيما ينطوي عليه ، ومطابق في جوهره من ناحية أخرى لما جاء في خطبة صاحب الدولة وزير المالية وذلك حيث يقول بعد كلام عن لجنة الموظفين والاسباب التي أدت الى اخفاقها « هذه الخطة يا حضرات الرؤساء لا تتفق مع مصلحة البلاد ولا تنسجم مع لمسئوليات التي يجب أن تتحملوها خصوصا في هذه الاوقات العصيبة . وأخشى أن عدم تخفيض عدد الموظفين يضطربنا الى اتخاذات أخرى فيها من الصرامة ما ليس في اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين لان اعتمادات الباب الاول أصبحت غير متمشية مع مجموع اعتمادات ميزانية المصروفات . ومع الهبوط في الايرادات الذي أشرت اليه لا يمكن أن تبقى تلك الاعتمادات عند الحد الذي وصلت اليه بل مع المستوى العام لموارد البلاد مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطبقات المختلفة » فدولة الوزير يتوعد هنا — اذا لم يتخض عدد الموظفين — باتخاذ اجراءات أخرى فيها من الصرامة ما ليس في اجراءات النظام الخاص بلجنة الموظفين ، ويعتذر بـهبوط الايرادات هبوطا يجعل من المستحيل « ان تبقى تلك الاعتمادات (الخاصة بالمصروفات) عند الحد الذي وصلت اليه ، فليس بين خبر الاهرام وخطبة دولة وزير المالية مجافاة

ومع ذلك وعلى الرغم من أن الاهرام هي التي اذاعت هذا الخبر ، طادت في عددها الصادر في اول يناير تقول بعنوان « لانتخض المرتبات » ، بالحرف الواحد :

« ذكرت إحدى الصحف أن وزارة المالية تعد مشروع اقتراح يتضمن تخفيض عشرة في المائة من مرتبات موظفي الحكومة الذين يتقاضون ٣٦٠ جنيها فما فوق مع وقف العلاوات الدورية وقد علمنا من اوثى المصادر أن مسألة تخفيض المرتبات لم تكن محل أى بحث حتى ولا في الاجتماع الذي عقد في مساء الاثنين الماضي برئاسة حضرة صاحب الدولة وزير المالية »

ولم يكن الاضطراب والتناقض قاصرين على الاخبار التي تروى عن مرتبات الموظفين وانما اتجهت النية الى تخفيضها الى آخر ما يشاع ثم ينفي بل ان أعمال الوزارة

نفسها مبعث دهشة شديدة. فيينا وزير المالية لا يتحرج أن يتخطى الوزراء المسئولين — كل منهم عن أعمال وزارته بحكم الدستور حتى الدستور الجديد — ولا يرى بأساً من أن يحشد وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح والسكرتيرين الماليين ويلقي عليهم محاضرة طويلة في وجوب الاقتصاد، وينحى باللائمة على لجنة الموظفين التي لم توفق إلى الغاية من تأليفها ويندد بسلوك بعض الرؤساء « الذين جعلوا همهم المبالغة في الأعمال وما تقتضيه من موظفين » والسعى للحصول على موافقة اللجنة على زيادة عدد الموظفين جهد الطاقة، وبينما يدعو إلى تخفيض عدد الموظفين ويعد الوكلاء ورؤساء المصالح مسئولين أمامه كرئيس للحكومة عن نتائج هذا التخفيض الذي يحتمه، وينذر بما هو أصرم من هذا الاجراء اذا لم يخفضوا له عدد الموظفين — ولا أصرم هناك الا تخفيض المرتبات والغاء العلاوات ووقف الترقيات — يقول بينما يقول دولته ذلك لأربعة وأربعين من أكبر موظفي الحكومة، ظلت التعيينات الجديدة لا تنقطع والترقيات لا تقف والعلاوات الدورية منها والاستثنائي لا تمنع بل تعطى بكرم وسخاء، وقد بقي فيض الترقيات والعلاوات والتعيينات يناله الموظفون ولا سيما الانصار والاقرباء والمحاسيب حتى صارت المسألة مهزلة.

والواقع أن دولة صدقي باشا لما كان يشمر بأن وزارته مؤيدة في شهورها الاولى من العناصر الرشيدة حقاً، كان لا يخفى ولا يكتم استكثارة لمرتبات الموظفين ودرجاتهم ولا يحاول أن يتحول عن سياسته التي كان يجري عليها في البرلمان. فقد كان في البرلمان أعلى اسان يرتفع بالتدسر من كثرة ما يتناوله الموظفون من ميزانية الدولة مرتبات لهم. وكان هو في سنة ١٩٢٦ صاحب فكرة تأليف لجنة الموظفين العليا للنظر في أمر الوظائف والدرجات والمرتبات، ولما تولى الوزارة الحالية كان رأيه وجوب البت في هذه المسألة كأول علاج جدي لامعدي عنه للميزانية وكان يريد أن يطبق الكادر الجديد ابتداء من شهر اكتوبر الماضي وأعلن فضلاً عن ذلك أن لجنة الموظفين يجب أن تنتهي في ٣١ ديسمبر وأن محل اللجنة سواء أكانت قد أتمت عملها أم لم تتمه

ولكنه لما خسر تأييد الا برار الدستوريين وأصبح لا يتكئ على أى سند سوى ما تستطيع أن تجمعها من الادارة تغير رأيه وانتقل الى الاحكام الاخرى وتحول الى التقيض وراح يلتمس ان يبد من أى طائفة بأى ثمن وزاد من ذلك من قبله ضاراً بمصلحة البلاد بحلبة خراب مالية الدولة في رأيه الذي كان يعلنه

أيام كان عضوا في البرلمان — وهذا في الواقع مقياس دقيق لمبلغ شعور الوزارة بضعفها ومقدار ادراكها للحاجة الى من يؤيدها بأي ثمن بل يمكن اتخاذ موقفه حيال الموظفين محكا لتصرف الوزارة وسيرتها في معالجة شئون الدولة من كل ناحية — وأدبية وأخلاقية .

وبعد طول التردد بين التعرض لمرتبات الموظفين أو تحاشي ذلك ، انتهى الامر بتعديل الكادر الخاص بهم تعديلا يقضى بأن تربط ميزانية السنة المالية المقبلة على متوسط الدرجات وأن تلغى العلاوات الاستثنائية وتقف العلاوات العادية ، ولا تعطى بعد السنة المالية المقبلة علاوة الا من الوفورات وهذا التعديل لا يؤدي الا الى اقتصاد مبلغ ضئيل اذا قيس بجملة مرتبات الموظفين لأنه يتراوح بين مائتي ألف جنيه وثلاثمائة أو أربعمائة ألف ، وقد كانت الميزانية تربط على حساب المرتبات الموجودة بالفعل والعلاوات المستحقة وما يجري مجراها ، فربط الميزانية على متوسط الدرجات سيحدث عجزاً من حيث الوفاء بالمرتبات أي أن التقدير في الميزانية سيكون أقل من الواقع الذي يجب أن يصرف بحوالي أربعمائة ألف جنيه يفتح بها اعتماد خاص لسد النقص ، ولكنه فيما بعد السنة المقبلة ينتج وفراً هو الذي ذكرناه أي مائتي ألف أو أكثر قليلا في العام ، وهو مبلغ ضئيل .

وشر ما في هذا التعديل أن العلاوات لا تعطى الا من الوفورات ؛ فاذا حدث مثلا أن كان في المصلحة عشرة موظفين يستحقون العلاوة الدورية وكان الموجود من الوفورات لا يسمح باعطاء علاوة لاكثر من ثلاثة موظفين ؛ فعلى الرئيس المختص أن يختار الذين يؤثرهم بمنح العلاوة ويختصمهم بها ؛ ومؤدى هذا أن تتحول المسألة عن أصلها ، فلا تصبح العلاوة العادية حقاً يأخذه صاحبه في موعده بل تصبح منحة تساعد على افشاء المحسوبة وافساد جو الاداة الحكومية . والاداة الحكومية لا ينقصها مع الألف أن تصير المحسوبة رسمية على هذا النحو

الشركات

موقف الوزارة فيما يتعلق بالشركات الاجنبية التي تتولى الاعمال الكبرى مثل تعليية الخزان أو حفر ثقب أو بناء كوبرى أو غير ذلك هو موقف الذى يعلم أن الحكومة البريطانية يسرها أن تتولى هذه الاعمال شركات انجليزية ، وهذا طبعى من وجهة النظر البريطانية ، ولكن مصر يجب أن تكون لها وجهة نظر أخرى مرجعها الى مصلحتها المادية والفنية ، وهى ينبغى أن تجعل المفاضلة بين

الشركات قائمة على هذه الاعتبارات الخاصة بالكفاءة المالية والفنية والخبرة بالأعمال المطلوبة أو بما هي من قبيلها ؛ أما تفضيل الانجليز لغير شيء إلا أنهم انجليز الوكان عطاآت غيرهم أفضل من عطاآتهم فلق ينبغي أن تتنزه عنه الوزارات ، وقد قلنا فى الفصل الاول أن الوزاره الصدقيه رأت أن تتقرب الى الانجليز فى وفاتحه عهدها بولاية الحكم بأن تعجل باختيار شركات انجليزية للأعمال التى طرحت فى المناقصة لتكسب بذلك تأييد الدوائر المالية البريطانية . على أن تصرفها حتى فيما بين الشركات الانجليزية لا يخلو من غرابة . فمن أمثلة ذلك ما حدث فى تعليه خزان أسوان بعد أن كف السير جون نورتون جريفت عن العمل عجزاً منه ثم اتتحر ؛ فاحتاجت وزارة الأشغال أن تختار مقاولاً آخر من بين الذين قدموا عطاءات عن التعليه ، وقد تمحدث دولة صدقي باشا فى هذا الصدد الى جريدة المقطم فقال : « عيب بشده عمل الوزارة التى جعلت ميزان الحكم فى العطاءات التى قدمت مجرد رخص الاسعار . واذا كان هذا مما يعاب عند اعطاء العطاء الاول فهو أشد عيباً وأكثر استهدافاً للاعتراض عند ما يكون البحث دائراً فى عطاء جديد بعد توقف المقاول الاول »

وهى نظرية صحيحة لا غبار عليها ، وقد كان الاوجب ان يكون ذلك من أول الامر وأن تكون قيمة العطاء ليست رهناً بمقدار المبلغ المعروض ؛ ثم ان هناك اعتبارات أخرى كثيرة يجب النظر اليها وإيلائها العناية الواجبة ، مثل مقدرة الشركة صاحبة العطاء من الوجهه المالية ؛ ومبلغ كفاءتها الفنية ، وتجربتها واختبارها لمثل العمل الذى تريد القيام به .

فمن الغريب وهذا رأى دولة صدقي باشا أن تقع الوزارة مع ذلك فى الخطأ الذى يقول دولته ان من الواجب تحاشيه ، ذلك ان دولته يذكر فى حديثه أن وزارة الخارجية البريطانية أحاطت نخامة المندوب السامى البريطانى علماً بمركز شركة السير لندسى باركنسون من الوجهه المالية ومقدرتها على القيام بالعملية وان نخامته بلغ ذلك للحكومة المصرية

فلا شبهة اذن فى مقدرة هذه الشركة من فاحية المال أو الفن ، والشركتان — لم يسبق لهما أن قاما بأعمال فى مصر أو السودان فهما على حد سواء من هذه الناحية . وثابت أن شركة باركنسون تولت وتولى الآن أعمالاً جسيمة للحكومة البريطانية نفسها مثل إنشاء طرق . وكبار واتفاق بمبلغ مليونين ونصف مليون من الجنيهات

والا أخذت مقاوله بإنشاء حوض جديد في جرجسي تكاليفه مليون ونصف مليون جنيه ، وبإصمال أخرى خاصة بميناء جرجسي من أولى الامر في تلك الجزيرة الى آخر ذلك مما نشره ممثلو الشركة وشهدت لها به الحكومة البريطانية يضاف الى ذلك أن ما عرضته شركة باركنسون كان أقل بنحو ثلاثمائة ألف جنيه مما عرضته شركة توبهام وجونس وريلتون ، فقد عرضت الاولى القيام بالتعليق بمبلغ ١٠٠٠ر ٢١٠٠ج وعرضت الثانية قبول العمل بمبلغ ١٠٠٠ر ٢٤٠٠ج ، ثم حدث بعد ذلك أن دارت مفاوضات بين الاشغال وشركة توبهام وجونس وريلتون فانقصت عطاءها الى ١٠٠٠ر ٢١٠٠ج فما وجه تفضيل شركة توبهام وريلتون اذن ؟
هذه حقائق ليس عليها خلاف

شركة الملاحة المصرية

هي شركة أنها حضرة صاحب السعادة أمين يحيى باشا شقيق حضرة صاحب المعالي عبدالفتاح يحيى باشا وزير الخارجية المصرية في وزارة صدقي باشا ، بمقتضى مرسوم مؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره مائتا ألف جنيه اكتب فيه المصريون (أمين يحيى باشا وشقيقه الوزير الذي تنازل لكريمته ، وغيرها) بمائة وثمانين ألفاً ولا يعرف على وجه التحقيق هل هي شركة مصرية بحت أو لها علاقة كما يقال بشركة الملاحة التركية التي أنشئت منذ عام والتي للخديو السابق نصيب كبير من أسهمها

وقد جاء عنها في مذكرة مجلس الوزراء

« في سنة ١٩٢٦ قدمت مصلحة السكك الحديدية المصرية مشروفاً لإنشاء أسطول تجارى مصرى يبدأ بمركبين ويتدرج في الزيادة الى أن يصل الى عشرة مراكب وكان القصد من المشروع أن تنفادى المصلحة الخسارة السنوية التي تلحقها بسبب دفع أجور للشحن أعلى من الاجور الفعلية في معظم الاحيان وأن تسد حاجة القطر الى بحرية تجارية لم يكن في استطاعة الافراد والشركات المصرية القيام بها بعد وذلك بأن تتولى الحكومة القيام بهذا العمل وتيسر للشبان المصريين ميداناً جديداً للسعى على أن تخلى الميدان كله أو بعضه للافراد أو الشركات المصرية بعد أن تكون قد وضعت أساساً ثابتاً للعمل

وقد وافقت اللجنة المالية ومجلس الوزراء على المشروع وفتح اعتماد بالمبلغ اللازم له في ٥ يناير سنة ١٩٢٦ . غير أن مجلس النواب لم يوافق على المشروع ورأى

أن الأفضل ترك مثل هذه الأعمال للشركات وأن تقتصر الحكومة على مد تلك الشركات بالمساعدة التي تقتقر إليها .

« وفي ديسمبر سنة ١٩٢٨ أثارت مصلحة السكك الحديدية نفس الموضوع من جديد وكان ذلك بمناسبة قرب انتهاء الاتفاق المعقود مع شركة البواخر الحديدية على نقل الحجاج وقدمت مشروعا معدلا للمشروع السابق يتضمن انشاء ثلاث بوآخر اثنتان منها للبضائع والثالثة يمكن استعمالها لنقل البضائع وتحويلها لنقل الحجاج في موسم الحج غير أن هذا المشروع أرجىء إذ ذاك ولم يفصل في أمره .

« وأخيراً تقدمت شركة ملاحه الاسكندرية (وهي شركة مساهمة مصرية تألقت بمقتضى مرسوم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ برأس مال قدره ٢٠٠٠٠٠ ج) اكتب فيه من المصريون بما لا يقل عن ١٨٠٠٠٠ ج) طالبة الى وزارة المالية منحها التزام نقل جميع مهمات الحكومة المستوردة من الخارج . فأحالت وزارة المالية الموضوع على وزارة المواصلات لمحضه بمعرفة اللجنة المشكلة بها للنظر في المشروعات الخاصة بالبواخر الحكومية ونقل مهمات الحكومة »

ونرجع الى الخلف قليلا فنثبت هنا رأى حضرة صاحب السعادة عبد الحميد سليمان باشا مدير السكك الحديدية في هذه الشركة ، وهو رأى نشرته له البلاغ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩

« يستحيل على شخص أو شركة تملك مركبين يزدان الى أربعة اذا اقتضى الامر أو تملك ثمانية مراكب أو عشرة أن تقوم بنقل مهمات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات التي ترد لنا من موانئ عديدة متفرقة في كثير من البحار ونحن لا نعلم بالضبط عدد المراكب التي تأتي عليها مهماتنا من الخارج ولكننا نعلم أن عددها يقدر بالمئات فاذا أريد أن تقصر النقل على عدد ضئيل من المراكب فعناه أن مهماتنا تشون في الموانئ المختلفة ريثما يحضر مركب منها لتسليمها ونقلها وقد يطول الانتظار أسابيع أو أشهراً تتعطل في خلالها حركة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات في البلاد وفوق ذلك فمصرفات الخزن في الموانئ مدداً طويلة كبيرة جداً كما لا يخفى :

« وعلاوة على ذلك فإن رأينا دائماً فيما يختص بنقل مهمات السكك الحديدية هو أن لا يكون بطريق الالتزام لأن معناه حرمان السكك الحديدية من مزايها المزاجية التجارية التي ينشأ عنها بطبيعة الحال وفر في أجور نقل المهمات ونحن مصلحة

تجارية يجب أن نسعى للحصول على الوفرة من كل وجه خصوصاً وأن الكميات التي تنقلها كميات وافرة فكل زيادة صغيرة في فئات النقل تدفعها بسبب اتباع طريقة الالتزام وحرماننا فوائد المزايا التجارية ينتج عنها زيادة كبيرة في مصروفاتنا « اننا نود طبعاً تشجيع شركات الوطنية بقدر المستطاع بتفضيلها على غيرها عند تساوى الاسعار ولكن الالتزام أو الاحتكار يجعلنا ندفع مبالغ في النقل تفوق بكثير ما تكلفه الآن وليس لدينا ما يبرر ذلك ونحن مصلحة تجارية قبل كل شيء » وقد أيد هذا الرأي مأمور مخازن السكة الحديدية وهو المختص الاول بمثل هذه المسائل

ونزيد على هذا أن المستر توتنهام رئيس المكتب الفنى الهندسى بلندن اعرب عن رأيه في شركة امين يحيى باشا فقال :

« أن الذين ترسو عليهم عطاءات الفحم يغلب أن يكون في حوزتهم مراكب يملكونها وكثيراً ما لاحظت أنهم يقبلون أن ينقلوا الفحم الى القطر المصرى بأسعار أقل من أسعار السوق وبذلك تحصل مصلحة السكك الحديدية على أسعار أدنى من أسعار السوق » وقد أرسل جنابه الى لجنة البواخر كشوفاً تعزز بالارقام أقواله هذه وتبين مبلغ ما أفادت المصلحة من وراء هذه الطريقة وذلك فضلاً عن تجنب المصلحة الوقوع في مشاكل قضائية قد تترتب على تأخير البضائع أو تخزينها

وفي ٢١ يناير سنة ١٩٣١ أرسل تلغرافاً الى مدير السكة الحديدية هذه ترجمة :

عبد الحميد سليمان باشا بالسكة الحديد بمصر

« أرجو وأنا على ثقة بقبول رجائي أن توافيني الحكومة قبل موافقتها نهائياً بالشروط التي وضعتها خاصة بشركة يحيى الملاحية حتى يتسنى لى أن أخص ما هو خاص بأسعار السوق التي فرضتها الحكومة حتى أتبين بأنها لن تتحمل خسائر وبغير ذلك فإن الحكومة تتحمل مسؤوليات عظيمة التبعة أكثر مما تقدر الآن » « وأن أسعار نقل المشتريات العامة المتنوعة تعرف بالبلتيك لاننا نحصل عليها من طريق المنافسة »

ولكن الوزارة لم تعباً بهذا التلغراف ومضت في طريقها الى اتمام الاتفاق غير مظهرة الى هذا التحذير الخطير الذي يقرره موظف فنى كبير

وقد جاءت نصوص المشروع في شكلها الاخير فوق كل حسابان وأسخى من كل تقدير . ذلك أن الحكومة لم تكف بمنح الشركة احتكار نقل ربيع ما تحتاجه

مصلحة السكك الحديدية من الفحم في السنة ونقل ما تحتاج اليه تلك المصلحة من المهات النثرية كلها بل أنعمت عليها فوق ذلك بنقل ربع ما تحتاجه مصلحة السكك الحديدية من المشتريات العامة التي يقرر وزير المواصلات شراءها تسليم ميناء لتصدير، والمشتريات العامة للسكك الحديدية تشمل الاخشاب والقاطرات والعربات وما اليها. فليعمل القارئ خياله ليستطيع أن يعرف كم ألف طن أضيف الى الشركة بهذا الامتياز الجديد.

وليس هذا على أهميته وخطره هو كل شيء فهناك ما هو أدهى وأمر مما نهون معه هذه الملاحظات وتعتبر هينة لينة ؛ ذلك أننا قرأنا في المقطم أن مصلحة السكك الحديدية تعاقدت مع الخراجات حيرت للولن وييرت بكرديف على توريد مائة ألف طن من الفحم بسعر جنيه واحد و٤ شلنات و٨ بنس ونصف تسليم ميناء الاسكندرية :

ولما كان سعر الفحم من كرديف يتراوح بين ١٧ و ١٨ شلن للطن ولنفرض أنه ١٧ شلن فان سعر نقل الطن الى الاسكندرية يكون تقريبا هو ٧ شلنات أو ٣٥ قرشا ولما كان سعر نقل الطن من الفحم في « البالتيك » وهو السعر الذي جعلته الحكومة أساسا للتعامل مع شركة بحري باشا هو ١٣ شلن أو ٦٥ قرشا فان مصلحة السكك الحديدية تخسر في نقل كل طن من الفحم على هذه القاعدة ثلاثين قرشا ، واذا ضربنا هذا العدد في ١٠٠ ألف طن وهي الكمية التي منحت الوزارة الشركة نقلها في السنة يكون المجموع هو ٣٠٠٠٠٠٠ من القروش أو ثلاثين ألفا من الجنيهات يضاف الى ذلك مبلغ الاطانة التي ستمنحها الوزارة الى الشركة وهو بنسبة ٨ قروش للطن في المائة الالف الاولى أي ثمانية آلاف من الجنيهات فيكون المجموع ٣٨ ألف جنيه وهو مقدار ما تخسره الحكومة في كل مائة ألف طن تنقلها شركة بحري باشا .

واذا ادعت الوزارة أن كل السر في منح الالتزام لهذه الشركة هو تشجيع المصريين والرغبة في ايجاد نواة صالحة لانشاء أسطول تجارى مصرى ، فهل تستطيع الوزارة أن تبين لنا الباعث لها على اهمال مشروع مصرى كان أحرى بالتشجيع وأولى بالمناصرة من كل وجه ؟؟ كان أولى بذلك لانه مشروع مصرى صميم اذ كان أصحابه هم رجال بنك مصر الذى قام على أكتافهم الى الآن كل مشروع اقتصادى مصرى صميم ، ولانه كان يراد به الحصول على الالتزام بنقل الحجاج وهم مساهمون

يحتاجون في رحلتهم الى موانئ الحجاز الى أن تتوفر لهم شروط لا تتوفر لهم الآن كما ينبغي ، ولأن الذرعة التي أريد انشاؤها لم تكن تنوى أن تؤدي وظيفة السمسار أو تقنع بعمله بل كانت ستشتري مراكب وتستأجر أخرى استئجاراً كاملاً، أي أن تستولي هي على البواخر وتسيرها كأنها ملكها ، وقد كان الاتفاق بين رجال بنك مصر ووزارة المواصلات في حكم الذي تم وانتهى الكلام فيه؛ وكان المفروض أن الشركة تستطيع البدء في مباشرة العمل في هذا العام (١٩٣١) وكان تقدمهم الى الحكومة بهذا الطلب أمبق من تقدم أمين يحيى باشا بطلبه الذي لم يكن مفهوماً حتى لقد احتاج أولو الامر أن يراجعوه ويسألوه عما يريد فقال انه يقنع بأن يؤدي وظيفة الوكيل أو السمسار ، ومع ذلك نام مشروع رجال بنك مصر ، ووضع على الرف ونسج العنكبوت خيوطه حوله ، وبرز الى الوجود والحياة والتقدم السريع مشروع يحيى باشا الذي قالت عنه مصلحة السكة الحديدية أنه غير صالح للنظر .

فاذا كان كل المراد هو تشجيع المصريين والمساعدة على انشاء اسطول مصرى؛ فلماذا كان التشجيع من نصيب شركة امين يحيى باشا وحدها دون شركة بنك مصر؟؟ وليس لبنك مصر ودجاله أى صبغة حزبية حتى يمكن أن يقال أن هواهم مع غير الوزارة وأن الوزارة لذلك ناقمة عليهم ، هذا على أنهم لو كانوا حزينين لما صح أن يكون ذلك داعياً الى اهمال مشروعهم من أجل ذلك، لانه مسألة قومية بحت وعمل اقتصادى جليل ، فكيف وهم ليسوا من الاحزاب ويعيدون عنها جميعاً ولا عناية لهم الا بالشئون التي يدبرونها ويخدمون بها البلاد، وقد كانت سياسة الحكومة المصرية — في عهد كل وزارة كائناً ما كان لونها — ايتار مشروعات رجال بنك مصر بالمعاضدة ، لانهم يعالجون أجل عمل وطنى في هذا الميدان الذي اختاروه .

بل ثم حقيقة أخرى يجب أن يعرفها القراء ، ذلك أن مشروع رجال بنك مصر كان له فرمان ، واحد لنقل الحجاج ؛ وليس ثم أدنى مسوغ لاهماله بعد أن شارف الاتفاق عليه ختامه — والاخر لنقل الفحم . واذا علمت أن هذا الاقتراح كان أسبق من اقتراح شركة أمين باشا يحيى فان لك أن تعجب وأن تطلب الوقوف على السر الذي دما الى اهمال مشروع رجال بنك مصر وتخطيه الى مشروع أمين يحيى باشا !

ولم يقف الامر عندها هذا الحد في محاباة شركة أمين يحيى باشا بل أبت الوزارة الا ان تكل اليها نقل الحجاج في العام الحالى على بواخرها التي لم توجد بعد وبأسعار في الدرجة الثالثة التي يركبها السواد الاعظم من الحجاج أعلى من أسعار

السنة الماضية التي كانت تتقاضاها شركة البواخر الخديوية الاجنبية ونسب
الوزارة مشروع بنك مصر الذي فكر فيه واقترحه وفاوض الوزارة
المحمدية حتى أوشك الاتفاق أن يتم بينهما لولا أن استقالت
هذه أمثلة بارزة من سلوك الوزارة حيال الشركات الاجنبية والوطنية نجزيء
بها اكتفاء بالقليل عن الكثير . وهي كلها تدل على أن الوزارة لم تفكر في الحصول
على شيء من ثقة الأمة بها تفكيرها في الحصول على تأييد الأجانب لها . وقد رأى
القارئ ما يؤيد موقفها هذا من الجانب ومن الأمة في هذا الفصل والفصلين اللذين
سبقاه . وقد رأى موقفها من انكترا في الفصل الاول . فهل تراها استطاعت أن
تمضي في نيل ثقة انكترا الى الحد الذي يطوع لها عقد الماهدة المصرية الانكليزية
مع حكومتها . وهل تراها وفقت الى جانب ذلك في سياستها الدولية حين معالجتها
مسائلها التي ثارت أثناء قيامها في الحكم . هذا ما سنعرض له منذ الفصل الآتي :

الفصل الخامس

المسألة الدستورية والمعاهدة المصرية الانكليزية

اثر الانقلاب الدستوري في الموقف الحاضر — انكار الامة للدستور الجديد — غاية هذا الانقلاب — البرنامج الذي رسم للوزارة — الوزارة ومسألة الانتخابات — تردد الوزارة واضطرابها — تقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ومغزاه — الدعوة لفكرة تأجيل الانتخابات — انتخابات مجلس دمنهور البلدى — ظهور اثر المقاطعة فيها — مقال خطير للمورنين بوست عن الموقف السياسى — المستر هندرسون والبرلمان الصديق — وسائل الوزارة في اعداد الجداول الانتخابية — بوادر الفشل .

منذ اعترفت بريطانيا العظمى في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبأن مصر «دولة مستقلة ذات سيادة» ، لبثت تسوية التحفظات الاربعة التى تضمنها هذا التصريح ، مسألة المسائل فى السياسة المصرية ، وبقيت من ذلك الحين موضع البحث والاخذ والرد بين مصر وانكلترا ، وتوالت عليها عدة مفاوضات رسمية ، بدأها المنفور له سعد باشا زغلول فى صيف سنة ١٩٢٤ ، واستأنفها المنفور له ثروت باشا فى اواخر سنة ١٩٢٧ ، فدولة محمد محمود باشا فى صيف سنة ١٩٢٩ ، فدولة مصطفى النحاس باشا فى ربيع سنة ١٩٣٠ ، وانتهت هذه المفاوضات الى نتيجة حاسمة بوضع مشروع محمد محمود — هندرسون ، ثم بالمشروع المعدل له الذى انتهت اليه مفاوضات ربيع سنة ١٩٣٠ ولم يتم الاتفاق بشأنه ، بسبب الخلاف على تأجيل مسألة السودان وبعض مسائل ثانوية أخرى .

وكان طبيعيا أنه بعد قطع هذه المرحلة الكبيرة فى سبيل تسوية المسائل المعلقة أن تجعل مصر وانكلترا كل نصب عينها التغلب على مابقى من مصاعب يسيرة فى سبيل الاتفاق بينهما . ولكن بينما كان هذا الامل يتردد فى صدور جميع الساسة

المخلصين من الفريقين ؛ اذا بالوزارة الصديقة تجرى في شؤون الدولة على نحو ما وصفنا في الفصول السابقة ثم تنتهى الى احداث الانقلاب في نظم الحكم ؛ فتلغى الدستور الذى استخلصته الامة المصرية في سنة ١٩٢٣ بجرة قلم ، وتخرج مكانه دستور اذهب بمعظم حقوق الامة وسلطاتها الحقيقية ؛ ويجمع من الشواذ والمتناقضات ما افاضت في وصفه الاحزاب والصحف المعارضة ؛ ولا سيما جريدة السياسة المعطلة ، وما اشرنا الى طرف منه في صدر هذا الكتاب :

هذا العامل الجديد الذى خلقته الوزارة الصديقة بسياستها نحو الدستور ، أصبح ذا صلة قوية بالموقف السيامى بين مصر وانكلترا . ذلك أن من المسلم به أن أية معاهدة مصرية انكليزية لحل المسائل المتعلقة بين البلدين لا يمكن أن تعقد الا مع الامة المصرية على يد برلمان يمثلها أصدق تمثيل ؛ ثم لا يمكن أن تنفذ الا في ظل نظام نيابى صحيح تبقى ارادة الامة متجلية فيه دائما ويلحظ فيه تحقيق المصالح الحيوية المترتبة على تنفيذ الاتفاق بروح الاخلاص وحسن القصد وتقدير الحقوق والواجبات المتبادلة . والحكومة البريطانية ما زالت منذ وضع مشروع الاتفاق في سنة ١٩٢٩ تنوء بأهمية الاتفاق مع الامة المصرية ذاتها على يد « برلمان منتخب انتخاباً حراً » ، بل لقد طادت فأكدت في عهد الوزارة الصديقة هذه الحقيقة على لسان المستر هندرسون وزير الخارجية . ولهذا العامل أهمية كبرى في الموقف الحاضر ، والوزارة الصديقة ذاتها لا تستطيع أن تنكر أهمية هذا العامل ، بل تدرك في أعماق نفسها انه هو الحكم الفصل في عقد الاتفاق بين مصر وانكلترا ، ولكنها تقول ان الدستور وقانون الانتخاب الجديدين ، يكفلان تمثيل الامة تمثيلاً صحيحاً ، وان البرلمان الذى يقوم في ظاهما ، يستطيع ان يتكلم باسم الامة ، وأن يبرم الاتفاق الذى تعقده الوزارة المستندة اليه مع انكلترا

على أن الامة ، وقد طالعت نصوص الدستور وشعرت بما تسلبها اياه من سلطات وحقوق كانت مؤكدة واضحة في دستور سنة ١٩٢٣ ؛ لم تردد في اظهار رأيها نحو الانقلاب الذى اجترأت الوزارة الصديقة على احداثه . ذلك أن الاحرار الدستوريين ، والوفد المصرى ، وهما الحزبان اللذان يمثلان الامة المصرية بالاجماع منذ ظهور الحركة القومية ؛ واللذان اضطلعوا بأعباء المفاوضات المختلفة مع انكلترا لتسوية المسائل المتعلقة ، قد أصدر كل قراره ، غداة وقوع الانقلاب بدم الرضى بالدستور الجديد ، وبعدم الاشتراك في أية انتخابات تجرى في ظله

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن جميع الهيئات والطوائف التي يعتد برأيها دائماً في مثل هذا الموقف ، كالحامين ، والأطباء ، والمهندسين ، والتجار ، وأعيان البلاد ، قد أيدوا جميعاً ، جماعات وأفراداً ، قرار الأحرار الدستوريين والوفد ، وعلى العموم ، فإن الأمة بأحزابها وهيئاتها المختلفة ، قد أكدت رأيها ، رغم كل ما اتخذته الوزارة الصديقة من أساليب القمع والمنع ومصادرة الاجتماعات والحريات ، بأنها لا ترضى لنفسها نظاماً يستلب منها كل السلطات الحقيقية ، ويجعلها أداة مسيرة مسخرة ويضعها تحت نظام شديد الأوتوقراطية

والواقع أن هنالك من الأدلة الحاسمة ما يدل على أن الوزارة الصديقة حينما أقدمت على أحداث هذا الانقلاب لم تكن تقصد أن تجري أية إصلاحات دستورية كما قالت وإنما تقصد أولاً وآخرأ ، أن تخلد في كراسي الحكم ، وأن تتخذ الدستور الجديد أداة تستر وراءه ، فتقيم من أشياعها ما تسميه بالبرلمان ، لتجري باسمه ما شاءت في اقدار الأمة ومراقبها وصايرها ، ولتحمل الأمة ظلماً تبعه هذه التصرفات . ولا يخفى صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا أنه يقصد بالفعل الى هذه النتيجة ، فيعتبر منذ اليوم أن وزارته هي وزارة المستقبل المستندة الى الأغلبية ، وما الدستور الجديد الا وسيلة لهذه الغاية . وقد أفصح بجلاء عن هذه النية في هذه العبارة التي وردت في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العمومية لحزبه أي حزب الشعب : « على اننا مع ذلك نرحب بعدول من يعدل عن فكرة الابتعاد عن الانتخابات فرداً كان أو حزباً ، بل نود ذلك ونرحب به حتى يكون في البرلمان معارضة قوية ، لا ننا ونحن دستوريون حقاً ، نحب المعارضة ولا نهيبها ... » (١) فصدق باشا لا يخفى انه يوقن منذ اليوم بانه سيخرج حتماً من الانتخابات بأغلبية يستند اليها في البقاء في الحكم الى أجل غير مسمى ، والى ان خصومه اذا دخلوا الانتخابات ، وجب حتماً أن يخرجوا بأقلية تكون في البرلمان الجديد معارضة فقط . وتصرف الوزارة ازاء تشكيل اللجان الانتخابية ، وتحرير جداول الانتخاب ، وعدم درج اعماء خصومها الأقوياء في دفتار الانتخاب ، يفصح عن نوع الانتخابات التي يمكن أن تجري في ظل هذا النظام ، وعمانعول الوزارة في الالتجاء اليه من الوسائل الشاذة المنافية لكل حق وقانون وحرية ، لتخرج من الانتخابات بالنتائج التي ترمى اليها .

(١) راجع العدد الاول من جريدة الشعب الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

ويجب ان نعلم ان الوزارة الصديقة تريد أن ترتب على الانتخابات نتيجة أخرى في منتهى الخطورة ، وهي محاولة الاضطلاع بمسألة المعاهدة : فهي تعتقد أنها متى استطاعت بوسائلها أن تخرج من الانتخابات بالاغلبية المنشودة وأن تقيم برلمانا من أشياءها تستر وراءه ؛ استطاعت في نفس الوقت أن تتعاقد مع انكلترا في شأن المسائل المعلقة ، وان توقع باسم الامة المصرية معاهدة مصرية إنكليزية . هكذا وصف المستر سبندر : نامج صدقي باشا في مقالات نشرها حين زار مصر في اواخر سنة ١٩٣٠ ، وهكذا تقول جريدة صدقي باشا كل يوم . ولا ريب أن عقد اتفاق ثابت شريف مع انكلترا على ما يحقق امان مصر هو غاية ينشدها كل مصري مخلص ؛ ولكن من الأسف أن صدقي باشا وأشياعه لا يرون في عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبقائهم في الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة التي تعتقد . وهذا التنفيذ قد يطول أعواما ؛ ومعنى ذلك ان مصالح مصر لا يمكن أن تصان في مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ ، لان وزارة تجعل غايتها الحكم دائما ؛ ولا تقدر المعاهدة بأكثر من وسيلة للبقاء في الحكم ؛ على نحو ما أرادت بوضع الدستور الجديد ؛ لا يمكن أن تؤمن على مصائر البلاد ومصلحتها وهي في نظرها في المحل الثاني .

لهذا كانت الخطوة التي اتخذها الاحرار الدستوريون والوفد نحو مقاطعة الانتخابات التي قد يجريها صدقي باشا سعيًا الى هذه الغاية موفقة غاية التوفيق . وقد اتخذ الاحرار الدستوريون والوفد هذه الخطوة وهم يصرون على تنفيذها لبواعث وطنية محضة ، لانهم يرونها وسيلة سلمية مشروعة تحول دون بغية الوزارة الصديقة في اتخاذ الانتخابات وتأييدها وسيلة للعبث بإرادة الامة والاتجار بها في شأن المعاهدة . وقد أدرك صدقي باشا خطورة الأثر الذي يترتب على تنفيذ هذه الخطوة ، وأضحت لديه مسألة المسائل ، فهو يحاول قمع الدعوة الى عدم الاشتراك في الانتخابات بكل الوسائل ، مهما بلغت من الشذوذ والعسف ؛ بل لقد هجست الوزارة ، على نحو ما ذاعته جريدة صدقي باشا بأن تجعل من الدعوة الى مقاطعة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون ، ولكن الوزارة سرعان ما عادت فتركت هذه الفكرة لانها خشيت ان هي حققتها أن تقدم وثيقة بافلاس النظام الذي سنته وهو ما يزال في المهد ، وان كانت من جانبها تقاوم الدعوة بأجراءات القمع غير الرسمية بكل ما وسعت واستطاعت .

ولسنا نبالغ اذا قلنا ان قرار الاحزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات كان أهم العوامل في تطور الموقف السياسي كله حتى لقد أخذت الوزارة الصديقة تتجهل ما استطاعت في أعداد جداول الانتخابات ، وأخذت بعض الصحف البريطانية المتصلة بها صلة وثيقة كجريدة الديلي تلغراف ، تحبذ فكرة تأجيل الانتخابات عاماً أو نحوه اعتذاراً بالازمة الاقتصادية ووجوب تفرغ الوزارة لمعالجتها . بل لقد هجست الوزارة أن ترجئها من طريق آخر الى أجل غير مسمى ؛ وان كانت تتظاهر زاعماً بالرغبة في اجرائها . فقد صرح صدقي باشا في خطاب القاه في أشياعه عن مسألة الاتفاق بين مصر وانكلترا بما يأتي :

« ان الامم والحكومات لاتساق الى الاتفاق سوا بل لذلك ظروفه ومناسباته . وانا وأن كنت أحرص منهم على الاتفاق وأكثر شغفا به أرى أننا يجب علينا أولاً أن نرتب بيتنا كما يقول الانكليز ترتيباً يجعل كل اتفاق ثابت الدوام موطد الاركان » (١)

ومعنى ذلك أنه اذا كان اجراء الانتخابات على ما تشهيه الوزارة الصديقة وسيلة للتكلم في مسألة المعاهدة باسم مصر واتخاذها وسيلة للبقاء في الحكم ، فان ارجاء مسألة المعاهدة أيضاً وسيلة لعدم اجراء الانتخابات مادامت الوزارة مطمئنة الى البقاء في كراسيها . ولكن الوزارة الصديقة ليست على نحو ما بينا في فاتحة هذا الكتاب صاحبة الكلمة الاخيرة فيما يتصل بالموقف السياسي العام من الشؤون . والدستور والانتخابات والبرلمان كلها مما يتصل أشد الصلة بمسألة الاتفاق بين مصر وانكلترا . لذلك لم تمض أيام قلائل حتى رأينا الآية تنعكس ، ورأينا حديث الانتخابات ، والبرلمان ، ثم عقد المعاهدة يتردد بقوة . ورأينا المستر سبندر السياسي والصحفي البريطاني الكبير يعرض الموقف السياسي في مقالاته التي نشرها على أثر زيارته الأخيرة لمصر في جريدته « النيوز كرونيكل » في بيان جديد واضح وفيه يصرح بالحقائق الآتية :

أولاً — انه اذا جرت انتخابات حرة حقيقية ، وأسفرت عن نيل اسماعيل صدقي باشا للاغلبية فليس هنالك ما يمنع استئنافه للمفاوضات مع الحكومة البريطانية لعقد المعاهدة بين مصر وبريطانيا (٢)

(١) الشعب عدد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠

(٢) راجع المقال الثاني من مقالات مستر سبندر (المقطر في ١٥ يناير سنة ١٩٣١)

ثانياً — ان برنامج صدقي باشا كما صرح به لمستر سبندر هو انه يريد أن تجري الانتخابات في أسرع وقت ممكن، فإذا نال الأغلبية، سافر الى لندن لاستئناف المفاوضات، وهو أي صدقي باشا واثق من انه يستطيع تسوية المسائل المتعلقة والعود بمعااهدة مرضية (١)

والذين يعرفون مكانة المستر سبندر، وأثر آرائه وجهوده في تطور المسألة المصرية، يدركون حق الادراك أن ماأذاعه في مقالاته المذكورة من البيانات والحقائق إنما يعبر تعبيراً قوياً عن الحالة السياسية وعن تطور آراء بعض كبار ذوي الشأن في تكييف هذه الحالة. وهؤلاء كانوا يرون المضي في التجربة التي رؤى أن يقوم بها صدقي باشا، فتجربى الانتخابات وتنفذ التجربة خلال مايسميه المستر سبندر «مهلة معقولة» تمنح للوزارة الصديقة، ليتبين ان كان صدقي باشا يستطيع بوسائله المعروفة أن يقيم الحجة على أن مقاطعة الانتخابات لم تنجح، وان أغلبية الناخبين اشتركت في التصويت، وانه خرج منها برلمان حر يستند فيه الى أغلبية كبيرة والواقع انه لم تمض أيام قلائل على ظهور مقالات المستر سبندر، حتى اتخذ صدقي باشا خطوة ذات مغزى كبير. ذلك انه بصفته وزيراً للداخلية أصدر قراراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٣١ بتقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية، فجعلها تبدأ في الخامس من شهر فبراير سنة ١٩٣١ وتنتهى جميعها في ٢١ مارس، فلا تستغرق على هذا النحو أكثر من ستة أسابيع بعد أن كان واجبا حسب قانون الانتخاب الجديد أن يبدأ عرض الجداول الانتخابية في أول يناير فلا تنتهى الاجراءات الا في العاشر من ابريل (٢). وقد كان في هذا التصرف مفاجأة تلت النظر خصوصاً بعد ماأبدته الوزارة من بطء في تحرير الجداول الانتخابية، وبعد أن مضى شهر يناير كله، وقد كان الواجب حسب القانون الجديد أن يبدأ عرض الجداول في مستهلها. ولكن الذين يفهمون حقائق الحالة، ويعرفون مبلغ استقلال الوزارة الصديقة في الرأي والتصرف، لم تدهشهم هذه المفاجأة، خصوصاً بعد أن كشف المستر سبندر في مقالاته عن الخطة التي وضعت وأريد أن تنفذ على يد الوزارة الصديقة، وخلاصتها أن تجري انتخابات، يجب أن يخرج صدقي باشا منها بأغلبية، ويقوم برلمان يستند اليه في استئناف السير بالمعااهدة الى نهايتها. ولماذا لا تطبق مثل هذه التجربة

(١) راجع المقال الثالث من مقالات المستر سبندر (المقطع ٢١ يناير سنة ١٩٣١)

(٢) راجع المواد ١١ وما بعدها من قانون الانتخاب الجديد

في مصر ، وقد طبقها السياسية الانكليزية في العراق فاسفرت عن النجاح التام ؛
أجل قدم الى العراق مشروع معاهدة وضعتها وزارة المستعمرات ووصفت بأنها
نظير المعاهدة المصرية المقترحة ثم أقيمت وزارة عراقية معروفة بميولها الانكليزية
واجريت معها شبه مفاوضات ووقعت معاهدة ، ثم اجريت انتخابات جديدة بعد
أن عدل الدستور وقانون الانتخاب على نحو ما حدث في مصر ، واقيم برلمان قيل انه
برلمان حريث العراق . وفي الوقت الذي كانت فيه المعارضة تشتد وتضطرم في كل
ناحية ، وتضم جميع الزعماء واهل الرأي ، وفي الوقت الذي كانت فيه المظاهرات
والحوادث الدموية تقع في بغداد وغيرها من مدن العراق احتجاجا على المعاهدة
اجتمع البرلمان وابرم المعاهدة الجديدة بأغلبية كبيرة ، واصبحت المعاهدة الجديدة
وثيقة في يد انكلترا تؤيد الاحتلال البريطاني وتخلده وتزع من العراق ارادتها وحققها
في الكفاح . فلماذا لا تطبق في مصر هذه التجربة بعينها ؟ وأشياح صدق باشا
يجاهرون صراحة بأن ما وقع في العراق يمكن أن يقوم في مصر ، فيقوم منهم
برلمان يبرم المعاهدة وينتهي الأمر

على أن هذه الخطوة التي اتخذها صدقي باشا لتقصير مواعيد الاجراءات
الانتخابية لم تكن خاتمة المفاجآت والتطورات التي تدل على اضطراب السياسة التي
أريد أن يتخذ صدقي باشا أداة لتنفيذها ، ذلك أنه رغم البدء في عرض الجداول
الانتخابية من يوم ٥ فبراير تطبيقا للقرار الوزاري ، فإن الأنباء تردت مرة أخرى
بأنه عدل عن اجراء الانتخابات في الطرف الحاضر . وتأيد هذا النبأ بما نشرته
جريدة الديلي تلغراف لمراسلها في مصر ، من أن دوائر الأعمال ترى أن تؤجل الانتخابات
بل يؤجل استئناف الحياة النيابية بتاتا الى حين ، نظراً لسوء الحالة الاقتصادية
ولكي تستطيع الوزارة الصديقة معالجتها بعيداً عن قلق الحياة النيابية (١)
وقد عودتنا جريدة الديلي تلغراف أن تكون دائماً أوثق وأصدق المصادر المعبرة
عن نيات صدقي باشا . وقد صرح صدقي باشا على أثر ذلك بأنه لا قيمة لهذه الاشاعات
وامثالها ، وان الأمور سائرة فيما يتعلق بالاجراءات الانتخابية في مجراها الطبيعي .
لكن صدقي باشا لم يجز أن يحدد لاجراء الانتخاب موعداً ما ولو بطريق الاحتمال .
هذا في حين أن الاجراءات الانتخابية التمهيدية يجب أن تم حسب القرار الوزاري في
٢ مارس سنة ١٩٣١ ، وعندئذ تستطيع الوزارة أن تستصدر الامر الملكي باجراء

(١) راجع جريدة الاهرام الصادرة في ١١ فبراير في باب التلغرافات الخصوصية.

الانتخابات بحيث يمكن إجراء الانتخابات الحسينية في أوائل إبريل . وقد تساءل الناس عن السرف في هذه المفاجأة الجديدة ، ولاحظ بعض المطلعين على سير الموقف السياسي أن الترويج لفكرة العدول عن الانتخابات حدث غداة وقوع الانتخابات لمجلس دمنهور البلدى ، وامتناع الناخبين عن الاشتراك فى الانتخابات امتناعا شديدا ذعرت له الوزارة حتى أن نسبة الذين اشتركوا من الاهالى فى هذه الانتخابات لم تزد على عشرة فى المائة من مجموع الناخبين ؛ مع العلم بأن انتخابات المجالس البلدية ليست ذات لون سياسى . ومع ذلك فقد ظهر أثر تصميم الامة على مقاطعة الانتخابات فى هذا الحادث ظهوراً قوياً ، وقد ظهر ذعر الوزارة واضحا فيما اذاعته من البلاغات الرسمية بشأن هذا الحادث وفى تقرير مدير البحيرة الذى حاول فيه عبثا أن يلحظ صحة الارقام التى اذاعتها الصحف عن عدد الناخبين ومن اشترك منهم فى الانتخابات .

واليك الارقام التى اذاعتها الصحف مستخرجة من الجداول الرسمية :
بلغ عدد الناخبين الذين قيدوا فى الجداول لهذا العام ١١٦٥ ناخبا ، اشترك منهم فى الانتخابات ٤٥٤ ناخبا ، ومن هؤلاء ٣٨٠ موظفا و ٧٤ فقط من الاهالى . واذا عت الوزارة على أثر ذلك بلاغا رسميا اعترفت فيه بأن الذين اشتركوا فى الانتخابات هم حقيقة ٤٥٤ ، ولكنها أرادت أن تتخفف من وقع الحادث بمقارنة هذا الرقم بعدد من اشتركوا فى انتخابات مجلس دمنهور البلدى فى أعوام سابقة ثم اذاعت الوزارة أيضا نص تقرير تلقتة من مدير البحيرة فى هذا الشأن لم ينكر فيه صحة هذا الرقم ولكنه فقط قال ان الذين اشتركوا من الموظفين والمستأجرين هم ٢٨٠ وأن الذين اشتركوا من الاهالى هم ١٧٤ لا ٧٤ (١)

وعلى أى حال فقد وقعت انتخابات دمنهور فى اليوم الثامن من فبراير ، وفى اليوم العاشر ظهر مقال جريدة الديلى تلغراف عن احتمال تأجيل الانتخابات البرلمانية الصديقة بل لقد تأيد هذا الاحتمال ونحن نكتب هذه السطور بما هو أشد وأقوى ، فقد نشرت جريدة « المورنن بوست » لمكاتبها السياسى مقالا ذا مغزى خطير عن الحالة فى مصر وعما تتضمنه من الاحتمالات جاء فيه :

« ان بعض الوفدين أخذوا يسعون لاقتناع النحاس باشا بالعدول عن التهديد بمقاطعة الانتخابات وأن المستر هندرسن يتوق جداً الى العدول عن هذه المقاطعة

(١) راجع هذه الاحصاءات والبلاغات فى الصحف التى صدرت فى أيام ١٢ و ١٣ و ١٤ فبراير

وهو يرجو أن تستأنف المفاوضات في المعاهدة ، وأن تعقد المعاهدة على يد حكومة العمال الحاضرة . أما إذا أصر الوفد على خطة المقاطعة فإنه سيتعذر على المستر هندرسن أن يستأنف المفاوضات مع حكومة تكون منتخبة بواسطة عدد يسير من الناخبين . وقد سبق أن صرح المستر مكدونالد بأنه لا يسهل أن يعرض إلا المعاهدة التي تكون مقبولة من برلمان مصرى ينتخب انتخاباً حراً » (١)

ونشرت جريدة المقطم في نفس العدد الذي نشرت فيه ترجمة هذا المقال في محليتها الفقرة الآتية تحت عنوان الانتخابات البرلمانية :

« يستدل بما رواه بعض الثقات أن الانتخابات البرلمانية لا تجرى إلا بعد أن تستوفي كل التدابير اللازمة لأجرائها من الآن إلى شهر نوفمبر الآتى إذ ليس ثم ما يوجب الإسراع فيها من جهة من كل الجهات التي يهمها أمرها على ما يظهر بل الميل الغالب هو إلى التأني حتى يأتي البرلمان المنتظر مستكملاً للأوصاف والشروط التي يكون فيها القرار الذي يعول عليه ، والذي يعد فصل الخطاب في كل ما يصدر فيه » (٢)

وقد لاحظت بعض الدوائر العليمة أن مقال المورن بوست ظهر على أثر وصول المستر مري مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية الانكليزية الى لندن ، بعد أن لبث بمصر والسودان بضع اسابيع كانت كل الدلائل تدل على انه كان خلالها يدرس مع المندوب السامى والمستر سبندر حقائق الموقف الحالى

ولا ريب أن ما تضمنه مقال المورن بوست ونبأ المقطم صريح في وقوع تطور فعلى خطير في البرنامج الذى وضع بادىء بدء ، ومن الواضح أزاء هذه المفاجآت المتوالية التى شرحناها أن الموقف الحالى يتلخص فيما يأتى : أن التجربة التى اختيرت الوزارة الصديقة لأجرائها ومهدت لها بالغاء الدستور ، وفرض هذا النظام العرفى على البلاد ، يشك اليوم أعظم الشك فى نجاحها ، ويقع التردد فى تنفيذها ، وإن الحكومة البريطانية اقتنعت بأن الوسائل التى يعتمد عليها صدق باشا فى اجراء ما يسميه بالانتخابات البرلمانية لا تخرج برلماناً جديراً بهذا الاسم . والواقع أن هذه الوسائل قد ظهرت بدايتها فى تحرير الجداول الانتخابية ، فان عشرات الألوف من الناخبين الذين ينتمون الى المعارضة تحذف أسماءهم من جداول الانتخابات الاقليمية مهما استوفوا شروط الاثبات بحجة أنهم لا يقيمون فى الدوائر التى بها

(١) راجع جريدة المقطم الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع العدد المذكور

مصلحتهم وأملآهم ، ثم تمّ يحدقون من جداول العاصمة وباقي المدن بحجة أن مصالحهم بالأقاليم ، كذلك يدرج الناخبون الذين يستوفون شروط المندوبين ولكن ينتمون الى المعارضة بطرق تحول دون انتخابهم مندوبين كان يحشر منهم عشرات في كشف خمسيني واحد ، ثم يوزع المندوبون الذين تعتمد الوزارة عليهم كل في كشف خمسيني خاص قد لا يدرج فيه معه غيره ممن استوفى الشروط وعندها يجب انتخابه مندوبا حتما . والفرض من هذه الوسائل وأمثالها أن يظهر متى وقع انتخاب ، أنه صوتت من الناخبين نسبة يعتد بها ، وأن المقاطعة لم تؤثر في الحركة الانتخابية

ولكن هذه الوسائل كلها كانت شهادة على النظام الصدقي لاله ، وأصبح من الواضح على ما تقرره المورن بوست ، ان السكامة في اجراء الانتخاب هي اليوم للمعارضة . فاذا أصرت المعارضة على مقاطعة الانتخابات — وهي اليوم أشدها تكون تمسكها — فلن يقوم برلمان يستوفى شروط التمثيل الصحيح الذي تتطلبه الحكومة البريطانية لاستئناف المفاوضات وعقد المعاهدة . والواقع انه اذا كانت انكثرا بعد ان كانت تصر على عقد المعاهدة مع الامة المصرية ممثلة في برلمانها أصدق تمثيل ، قد اعتقدت أن المعاهدة يمكن أن تكون قصاصة ورق تفرض على مصر بأي الطرق ، فقد ظهر بطلان هذه النظرية واضحا جليا لان المسألة المصرية لا يمكن أن تحل بتوقيع وثيقة أو أكثر ، ولا زالت رغم ما وقع في شأنها من مفاوضات حينما بدأت من حيث أصرار مصر على تحقيق أمانها تحقيقا فعليا صحيحا . ولقد قالت الاحزاب الممثلة لمصر كلمتها صريحة في ذلك ، فاعلنت أنها تشك في نزاهة أى اتفاق يفرض على مصر بهذه الوسيلة . وصرح دولة محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين في خطاب بسط فيه وجهة نظر حزبه في الموقف الحالي ، بأن الاحرار الدستوريين هم أول من ينقض أى اتفاق يعقد في ظل مثل هذا النظام الاوتوقراطي (١)

ان مصر لن تكون هي الخاسرة في مثل هذه الصفقة اذا تحتم أن تفرض عليها على يد الوزارة الصديقة ، لأنها تعرف عندئذ باجلى برهان أن انكثرا قد عدلت عن سياسة التفاهم والوفاق الخالصين ، وآثرت في النهاية سياسة الارغام والقوة ، وعندئذ تسترد مصر كل حريتها في وضع الخطة التي تراها كفيلة بصيانة حقوقها ومصالحها . ولكن طوال الاحوال كلها تدل كما قدمنا على أنها بار هذه السياسة الخاطئة التي ولدت ميتة في المهد

(١) راجع الخطاب الذي ألقاه صاحب الدولة محمد محمود باشا في نادي الاحرار الدستوريين في يوم ٩ يناير سنة ١٩٣١ ، ونشرته جريدة « الاحرار الدستوريون » في العاشر منه

الفصل السادس

مسألة الحدود الغربية

الاعتداء على الاراضى المصرية واحتلال واحة الكفرة - جهود
الوزارة الصندقية ازاء الاعتداء - تخطى الحكومة البريطانية لمصر -
المساومة في باريس ولندن على اراضى مصرية - نتائج الموقف

الآن وقد بينا موقف الوزارة الصندقية نحو مسألة الاتفاق بين مصر وبريطانية
العظمى ، وهى مسألة المسائل فى شئون مصر الخارجية ، نعرض الى الشطر الثانى
من هذا البحث ، وهو موقف الوزارة الصندقية نحو الشئون الخارجية الاخرى
ونحو علائق مصر بباقى الدول بصفة عامة ، والواقع أن الوزارة الصندقية واجهت
فى الفترة الاخيرة طائفة كبيرة من هذه الشئون ، ومنها ما يرتبط أشد الارتباط
بسلامة الاراضى المصرية وحقوق السيادة المصرية .

واذا أردنا أن نعلم بأى روح تقف الوزارة الصندقية من هذه الشئون الخطيرة
فيكفى أن نذكر موقفها اليوم ازاء مسألة الحدود الغربية . فقد احتلت القوات
الايطالية الطرابلسية فى أواخر شهر يناير المنصرم واحة الكفرة الواقعة داخل
الحدود المصرية فى الجنوب الغربى مما يلى التقائها بحدود السودان ، وبينما تتوالى
الانباء ونحن نكتب هذه السطور بأن المفاوضات تدور بين ايطاليا وانكلترا
وفرنسا ، فى لندن أو باريس أو رومه ، على تسوية هذه المشكلة (١) وبينما تتساوم
الدول الثلاث فى شأن قطعة من الاراضى المصرية ، اذا بالوزارة الصندقية تلزم
الصمت المطبق كأن الامر لا يعنى الحكومة المصرية ، وكأن احتلال القوات الاجنبية
لشطر من الاراضى المصرية يعتبر من الامور الطبيعية المحضة .

ولو لم تكن البلاد تجوز اليوم هذه الظروف العصيبة التى أوقعها فيها الوزارة

(١) راجع الاهرام الصادرة فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٠ فى باب التلغرافات
الخصوصية .

الصدقية ، ولو لم تكن تعصف بها ريح الطغيان الناشم ، لكان لهذا الاعتداء على أراضيها اليوم شأن آخر ، ولدوت صيحة الخطر في البلاد ، ولملت الحكومة القائمة على الوقوف بكل ما استطاعت في وجه الدولة المعتدية ، ولكن الوزارة الصدقية لم تعن حتى بالاحتجاج على هذا الاعتداء ، وسبل الاحتجاج أمامها عديدة ؛ وأقل ما كانت تجنيه مصر من رفع صوتها الرسمي بالاحتجاج على تصرف إيطاليا أن تسجل عليها هذا الاعتداء أمام الرأي العام الدولي وأمام عصبة الأمم . وأن تين بوضوح أنها تحرص على سلامة أراضيها ، ولا ترضى اعتداء عليها أو مساومة في شأنها .

والواقع أن مشكلة الحدود الغربية ترجع الى سنوات قبل ذلك ، وكان من سوء الطالع أن واجهتها وزارة الخارجية المصرية ، ضعيفة بتخلي الأمة عن مؤازرتها مشغولة بقمع الحقوق والحريات العامة عن معالجة المشاكل الخارجية بروح الثقة والحرص على حقوق البلاد . وقد سويت مسألة الحدود الغربية بين مصر وإيطاليا منذ سنة ١٩٢٥ بمعاهدة خاصة نذعت فيها من مصر واحة جنوب وما يتصل بها من الاراضي ، ولم تعوض مصر عن هذه الخسارة بشيء يذكر . وكان المتولى لعقد هذه المعاهدة الخاسرة عن مصر ، صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا الذي انتدبته الحكومة المصرية لرياسة اللجنة التي قامت بالمفاوضة عن مصر . وقد رفعت الأمة يوم وقعت هذه المعاهدة الخاسرة صوتها بالاحتجاج على ما سلخ من أراضيها ، ولكن الاحتجاج لم يغن شيئا أمام الواقع ، وأبى البرلمان المصري أن يبرم المعاهدة ، ولكنها نفذت بالفعل ، واستولت إيطاليا منذ توقيعها على ما اختصت به من الاراضي ، ثم نفذت بالنسبة لمصر في سنة ١٩٢٩ بصفة فعلية حتى يقرها البرلمان في كل من البلدين ، ونزلت مصر على حكم الظروف القاهرة وارتضت رغما عنها بصفة مؤقتة ما رسمته المعاهدة لها من حدود جديدة .

ولكن الأمر لم يقف عندهذا الحد ، ولم تنقطع القوات الإيطالية في طرابلس عن الاغارة على الحدود المصرية واقتحامها من آن لآخر واحتلال أراضيها بحجة مطاردة الفارين من الثوار الطرابلسيين . ومن يقرأ تقارير مصلحة الحدود الغربية يدرك فداحة هذا الاعتداء ومبلغ ما تبديه مصر نحوه من الاناة وسعة الصدر . وبلغ الاعتداء في الأشهر الأخيرة حداً لم يمكن الصبر عليه ، فافتحمت الحدود المصرية في شهر سبتمبر الماضي بشناعة ، واحتلت تقط عديدة داخل

الأراضي المصرية ، وذاعت أنباء هذه الحوادث في مصر وفي الخارج . وانتظروا أن تبدي الوزارة الصديقة نحو هذه المسألة الخطيرة ما تستحق من عناية واهتمام . وتناولت جريدة السياسة المعطلة ، ثم شقيقها « الأحرار الدستوريون » هذا المشكل بقوة ، وناشدتا الوزارة الصديقة أن تأخذ في معالجة المسألة بحزم وشجاعة خصوصاً وأنها مسألة قومية محضة لا علاقة لها بالخلاف الحزبي ، وطالبتا الوزارة أن تصرح بما يمكن التصريح به من تفاصيل النزاع وما اتخذته الوزارة لصون حقوق مصر تظميناً للأمة واستمداداً لتأييدها في مثل هذا الحادث القومي . ولكن صدق باشا أجاب على هذه الدعرة التي لم يملها غير الواجب الوطني المحض بالسخرية ، وبأن العرف الدولي لا يسمح بإذاعة شيء عن المشاكل القائمة قبل تسويتها

وها هي الأمة تجني اليوم نتائج ما أبدته الوزارة الصديقة من ضعف وتفریط في معالجة هذا المشكل بل هذه الكارثة القومية . ذلك أن إيطاليا تسعى منذ أعوام بعيدة إلى تسوية حدودها الطرابلسية على حساب مصر ، وإلى السيطرة على طرق القوافل الممتدة من مصر نحو الغرب ، ثم إلى شمال السودان الغربي تحقيقاً لأغراض تجارية . وقد حققت بعض غايتها بعقد المعاهدة المصرية والاستيلاء على واحة جغبوب . وما زالت تترقب الفرص لدفع حدود برقة نحو مصر شرقاً ، ولا تردد عن اقتحام الأراضي المصرية حتى أخذ النزاع صبغة رسمية بين مصر وإيطاليا في الأشهر الأخيرة ، وكان على وزارة صدق باشا أن تضطلع بتسوية هذا النزاع وأن تعمل لصون حقوق مصر . ولكن بينما وقعت الوزارة الصديقة موقف الجمرود والخور ، ومع أنها ارتضت أضراراً بحقوق مصر أن يطبق نظام جوازات السفر على اللاجئين من الطرابلسيين إلى الحدود المصرية متنازلة بذلك عن حقها الدولي وحماية اللاجئين إليها ، تقول مع هذا الضعف والتفريط ، وبينما تنتظر الوزارة الصديقة ناعمة بالرد الحكومة الإيطالية على مذكراتها واقتراحاتها المضیعة لحقوق مصر ، إذا بالقوات الإيطالية تخترق الحدود المصرية من جهة الجنوب الغربي ، وإذا بها تحتل واحة الكفرة التي يدخل شطر كبير منها في الأراضي المصرية

وأشنع من هذا كله ، وأشد جرحاً لكرامة البلاد ، أن تدور الآن المفاوضات بين إيطاليا وفرنسا وإنجلترا ، لتسوية هذا النزاع الذي يتعلق بالاعتداء على أرض مصرية ، بينما تلزم الحكومة المصرية أزماء الصمت المطبق وتكتفي

بتلاوة أنبائه كما تملوها نحن في الصحف . ولعل الوزارة الصديقة تدعن في ذلك الموقف لما تظن أنه منطبق على التحفظ الثاني من تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ وهو الذى ينص على احتفاظ انكلترا بحق « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو بالواسطة » ، فهى لذلك تلزم الصمت وتتجنب كل تدخل أو احتجاج أو كلام فى شأن هذا الاعتداء الخطير الذى وقع من ايطاليا على الاراضى المصرية . فان كانت الوزارة الصديقة ترى أن تلجأ الى هذا التفسير فى تقرير مرقعها الغريب ، فلها تقدم بذلك الى بريطانيا العظمى أشنع سلاح لهدم استقلال البلاد ، ونجنى على كل ما كسبته مصر بتصريح فبراير شر جناية ، وتجعله هباء وعيئاً . ذلك أن التحفظ المشار اليه لا يعنى الا حالة الحرب الفعلية ، ولا يعنى على أى حال أن يهدر شخصية مصر الدولية بتاتا ، وانما يراد به أن تقوم انكلترا فى مثل هذه الحالة بالاشتراك الى جانب مصر فى دفع الاعتداء ، وجوهر تصريح فبراير هو اعتراف بريطانيا العظمى بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، فالتحفظات المتعلقة يجب أن تفسر فى أضيق الحدود ، وقد بدأت مصر بتناول الامر بيدها بالتفاوض مع ايطاليا لتسوية مشاكل الحدود الغربية بعد ان عقدت معها معاهدة خاصة بذلك منذ سنة ١٩٢٩ ، وقدمت الوزارة الصديقة الى ايطاليا عدة مذكرات فى هذا الشأن وانتهت معها الى حلول مازالت قيد البحث ، فما معنى أن تقف الوزارة الصديقة اليوم جامدة صامته ازاء هذا الاعتداء المسلح الذى ارتكبته ايطاليا على الاراضى المصرية ؟ وهل تدخل انكلترا . معناه أن تمنح شخصية مصر وأن تترك سلامة اراضيها رهن مفاوضات تجرى فى باريس أو لندن بعيدا عن رأيها وتدخلها ؟ ان فرنسا تتدخل طرفا ثالثا فى النزاع مع انكلترا ، وايطاليا ، لأن واحة الكفرة تشرف على حدود السودان الفرنسى ، فكيف تبقى مصر وهى صاحبة الحق الاصيل ومالكة الارض المعتدى عليها بعيدة عن النزاع ؟

ولكن هذا هو الموقف الذى ارتضته الوزارة الصديقة لمصر ازاء هذه المسألة الخطيرة . فهى حتى كتابة هذه السطور باقية على صمتها وجودها . بينما تعزز القوات الايطالية مرارا كرها فى واحة الكفرة ، وبينما تجرى المساومات فى لندن وباريس ورومه على تسوية الحدود على حساب الاراضى المصرية . وهو موقف ما كانت لترتضيه اية وزارة مصرية تقدر الحقوق القومية قدرها ، وتسهر على حمايتها ورعايتها فى حدود الطاقة ، وتستمد عزما من عطف البلاد وتأيدها خصوصا

في مثل هذه المواقف القومية الخطيرة التي يجتثي ازاءها كل نزاع حزبي
ثم أن هذا التفريط الصارخ في حقوق البلاد لا يقف أثره عند الجناية على ما
كسبته مصر بتصريح فبراير وعند الحد من استقلالها الذي تضمنه هذا التصريح
حداً بعيد المدى، ولكنه يتعدى ذلك الى التأثير على مركز مصر الدولي فيما عقده
من المعاهدات المؤكدة لهذا الاستقلال . فمصر طرف موقع لميثاق تحريم الحرب أو
ميثاق كيلوج الذي ينص على تسوية المشا كل الدولية بطريق التحكيم؛ كما أن إيطاليا
طرف فيه أيضاً . وقد كان في وسع مصر أن تلجأ الى نصوص هذا الميثاق ، سواء
في هذا الظرف أو غيره ؛ ولكن نجلي الوزارة الصديقة عن التدخل لحماية الاراضى
المصرية وتركها شخصية مصر الدولية تقنى في شخصية انكترا على هذا النحو ، فيه
القضاء المبرم على كل ما كسبته مصر لتأ كيد استقلالها وشخصيتها الدولية بهذا
الميثاق وغيره من المعاهدات الماثلة له

الفصل السابع

مسألة التحكيم بين مصر وأمريكا

أصل المسألة — رفض الوردية المحمدية لمبدأ التحكيم — قبوله على يد الوزارة الوفدية — تنظيم الوزارة الصديقة للتحكيم — اضاعتها الحقوق مصر في إثارة الدفع تشككية — اعذار الوزارة — تطاور المسألة — اعتراض الدول

على أن هذا المرقف المصيب الذي لزمته الوزارة الصديقة أراء الاعتداء الاجنبى على الاراضى المصرية ليس كل ما ارتكبته في حق السيادة القومية ، فهناك سلسلة أخرى من التصرفات الشاذة قامت بها هذه الوزارة أراء بشئون البلاد الخارجية ، وثلاثها مع الدول ، كلها تعريض في حقوق البلاد وانتقاص من سيادتها وتعريض بكرامتها القومية .

وقد كان تصرف الوزارة في تنظيم التحكيم بين مصر وأمريكا من أخطر المسائل الذي طبع فيها صدق باشا وزملاؤه موقف مضر أراء حقوقها القومية بطابع التفريط والتهاون والنزول على ارادة النفوذ الأجنبى . وقد نشأت هذه المسألة منذ أعوام عن حكم أصدره القضاء المختلط لمصلحة الحكومة المصرية ضد أحد الرمايا الأمريكيين . ولم يكن الموضوع في ذاته أو بالنسبة للحقوق المتعلقة به خطيراً بحيث يترك أثراً عميقاً في علائق مصر وأمريكا ، ولكن سئى أنه انتهى بأن أصبح مدار هذه العلائق ، وبأن جاء حله ماساً بالسيادة المصرية في صميمها . واليك أصل الوقائع :

رفع جوزج سالم وهو سورى أمريكى اتبعية قضية على الحكومة المصرية أمام القضاء المختلط يطالبها بتعويض قدره نحو تسعين ألف جنيه بحجة أن السلطات المصرية حجزت مستندات أملاكه بين سنتى ١٩١٨ و ١٩٢١ فأضاعت بذلك عليه فرصة التصرف فيها بالاثمان العالية . وبعد أدوار ومرافعات طويلة حكمت المحكمة

المختلطة برفض دعواه ، فاستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة ، وبعد ادوار طويلة أيضاً ، أيدت محكمة الاستئناف حكم الرفض الابتدائي في سنة ١٩٢٦ ، وبذا أصبح حكم الرفض نهائياً . ولكن جورج سالم لم يرض حكم القضاء ولجأ الى الحكومة الامريكية ، فتدخلت في الامر خلافاً لكل عرف ومبدأ . ومع أن الامر يتعلق هنا بحكم نهائي أصدره قضاء شبه دولي وفيه تمثل امريكا أقوى تمثيل ، فان الحكومة الامريكية طلبت على يد مفوضيتها في مصر الى الحكومة المصرية أن تقوم بدفع التعويض المطلوب لجورج سالم بحجة أن الاجراءات التي اتبعت في القضية لم تطبق كما ينبغي . ولكن الوزارات المصرية المتعاقبة أثبت أن تصفي الـ وجهة نظر غريبة كهذه ، وأخيراً بعد اصرار والحاف من الحكومة الامريكية ، عرضت الحكومة المصرية في عهد وزارة صاحب الدولة محمد محمود باشا حلاً وسطاً وذلك بأن يرفع جورج سالم التماساً بإعادة النظر في دعواه أمام القضاء المختلط ، ولا تعارض الحكومة المصرية في هذا التماس من الوجهة الشكلية وبذلك يعطى المدعى فرصة جديدة لاثبات دعواه ، ويبقى حكم القضاء محترماً ، وحقوق مصر مصونة . ولكن امريكا رفضت هذا الحل على ما فيه من جمالة وتساهل . وأصررت على أن تعرض المسألة للتحكيم أمام محكمة العدل الدولية أو هيئة أخرى تعين بالاتفاق ، واصررت الوزارة المحمدية من جانبها على رفض هذا الاقتراح لما فيه من مساس ظاهر بحقوق السيادة المصرية ولانه يرتب على مصر سابقة خطيرة لا يمكن أن تنجو في المستقبل من اعبائها أمام الدول جميعاً .

وظلت المسألة بين الاخذ والرد حيناً ، وأمريكا تصر على وجهة نظرها اصراراً غريباً حتى انتهى الأمر بأن قبلت الحكومة المصرية مبدأ التحكيم في أوائل يونيه سنة ١٩٣٠ في عهد الوزارة الوفدية وقبل استقالتها بأيام قلائل . وقد كان قبول التحكيم خطأ دبلوماسياً كبيراً ، ولكن كان في الامكان مع ذلك أن تخفف نتائج العملية بتنظيم التحكيم على قواعد تصان بحقوق السيادة المصرية . وكانت هذه مهمة الوزارة الصديقة ، وكان واجبا عليها أن تلزم في تأديتها منتهى الحذر والحرص ، ولكن الوزارة الصديقة ، باندفاعها في سياسة رضية الدول معها كانت هذه الترضية ضارة بحقوق مصر ، ارتكبت في تنظيم التحكيم اخطاء ضاعفت مضاره . وقد انتهت المفاوضات التي دارت في هذا الشأن بين الحكومتين المصرية والامريكية في ٢٠ يناير سنة ١٩٣١ بتوقيع بروتوكول التحكيم بين الفريقين ، واذاعته . وحدد

موضوع التحكيم بنص المادة الثالثة من البروتوكول وهو الآتي مأخوذاً من النص الرسمي الذي اذاعته الوزارة :

« المسائل التي ينظر فيها مجلس التحكيم هي :

أولاً — مسؤولية حكومة مصر الملكية بناء على مبادئ القانون والعدالة عن تعويض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب المعاملة التي عومل بها جورج . ج . سالم من رعايا أمريكا

ثانياً — اذا وجد مجلس التحكيم أن هنالك محلاً للمسؤولية فما هو المبلغ الذي يجب على حكومة مصر الملكية عدلاً أن تدفعه الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل التسوية التامة لا تعويض » (١)

فكان في قبول الوزارة الصديقة لهذا النص قضاء مبرماً على كل التحفظات التي كان يمكن اتخاذها في ميثاق التحكيم لتقييد مبدأ التحكيم ذاته وحصر مضاره في أضيق الحدود ؛ ذلك لأن الوزارة أغفلت المسألة الشككية الهامة التي كان واجباً ان تبحث قبل كل شيء ، وهي : — هل يصح التحكيم شكلاً في مسألة صدر فيها حكم قضائي نهائي من سلطة قضائية تعترف أمريكا بها وتمثل فيها ؟ أما البحث في المسؤولية فهو أمر يتعلق بالموضوع مباشرة ولا علاقة له بالشكل لأن المسؤولية أمر مادي فإذا ثبتت فتقدير التعويض مسألة قانونية . ولو أن الوزارة الصديقة حرصت على اثبات هذا الدفع الفرعي في ميثاق التحكيم لكان في اثباته تخفيف كبير للنتائج التي تترتب على اجراء التحكيم . فلو وقتت مصر الى اقامة الدليل على صحة هذا الدفع الفرعي ، وقضت المحكمة بعدم قبول التحكيم شكلاً لانتهى النزاع في المهد ولم تبق حاجة للسير فيه . أما تنظيم التحكيم في الموضوع مباشرة ، فهو اخطر ما في هذه السابقة على حقوق مصر ؛ لأن مصر بقبول هذا المبدأ أصبحت اليوم ملزمة بقبوله أمام كل دولة أخرى ترى الالتجاء اليه لتحقيق مصالح رعاياها ؛ وأصبح في ميسور كل أجنبي أن يبدأ بمقاضاة الحكومة أمام القضاء المختلط ، فإذا حكم له كان بها واذا خسر دعواه لجأت حكومته الى الطرق الدبلوماسية ، وعرض النزاع على التحكيم مرة أخرى .

ومعنى ذلك واضح ، وهو أن التحكيم على هذا النحو هو أولاً انكار سلطة القضاء المختلط من جانب الدول مع انه سلاحها في تأييد الامتيازات الاجنبية

(١) راجع نص البروتوكول الرسمي في جريدة الشعب الصادرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١

ومع أنها ممثلة فيه ، وذلك فقط حين يتعلق الامر بمصلحة لها في هذا الانكار ، ثم هو غل جديد يوضع في عنق مصر ، وحق ارتفاق جديد ينشأ للدول على حساب السيادة المصرية . فليس في وسع مصر بعد اليوم أن تعارض شكلا في اجراء التحكيم ؛ مع أن هذا الدفع كان لما ملاذ النجاة كلما أرغمتها الظروف على قبول مبدأ التحكيم

وقد حملت جريدة « الاحرار الدستوريون » حملة ساذقة على الوزارة في هذه المسألة وكان لها فضل شرحها وفضح ما ارتكبت الوزارة في شأنها من اخطاء تضر بحقوق السيادة المصرية أكبر الضرر (١) ، وأيدت وجهات نظرها بالوثائق والنصوص تأييدا قويا اضطرت ازاءه الوزارة أن تصدر بلاغا رسميا مطولا للرد عليها (٢) على أن البلاغ الرسمي لم ينف شيئا من الوثائق والنصوص المسندة ؛ وإنما أرجع مسؤولية قبول التحكيم الى الوزارة الوفدية ، ولم يردأ على المسألة الشكاية التي أثارها « جريدة الاحرار الدستوريون » بأكثر من أن الوزارة احتفظت بحقوق اثاره جميع الدفوع التي تراها في المذكرات التي تبودلت قبل عقد البروتوكول . وفي نفس الوقت أفضى وزير الخارجية بتصريح في ذلك الشأن الى جريدة المقطم قال فيه :

« توليت شئون وزارة الخارجية فوجدت تقسى أمام الامر الواقع فبايتعلق بعرض القضية على هيئة التحكيم ؛ فأخذت أعالج المسألة عن طريق اقناع الحكومة الامريكية بقبول نظريتنا وهي حق الحكومة المصرية في تقديم كل ما عندها من دفوع فرعية وغيرها ؛ كان الامر يعرض على محكمة عادية كل من طرفي الخصوم فيها حر في تقديم مايعن له من دفوع في الشكل قبل السخول في الموضوع . والمحكمة تفصل بما تراه ، فتوصلت والله الحمد في اتمام هذه المسألة ؛ وسنتقدم الى المحكمة غير مقيدن بأي قيد فيما نريد تقديمه من دفوع فرعية » (٣)

على أن الوزارة لم تنشر أية وثيقة تؤيد ماورد في البلاغ الرسمي ، ثم في تصريح وزير الخارجية من اجتناف الوزارة بحقوق مصر في اثاره الدفوع الشكاية . والواقع أن البروتوكول وهو قانون المتعاقدين لا يشير الى شيء من ذلك ؛ فتكون الحقيقة

(١) راجع جريدة الاحرار الدستوريون « اعداد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ يناير

سنة ١٩٣١ .

(٢) راجع هذا البلاغ الرسمي في جريدة الاهرام الصادرة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ .

(٣) نشر هذا التصريح في مقطم ٢٤ يناير سنة ١٩٣١ :

المرّة هي، أن الوزارة الصديقة اضاعت بخطئها وتهاونها على مصر حقوقاً لاضاعتها أكبر الأثر في الاتقاص من حقوق السيادة المصرية ، وفي ترتيب سابقة من اخطر السوابق تستطيع الدول أن تجعل منها سلاحاً خطيراً للانتثات على هذه السيادة والحد منها .

بل لقد انتهت المسألة ، ونحن نكتب هذه السطور ، الى طور جديد ، وأخذت نتائج هذا الخطأ الدبلوماسي الخطير ، الذي بدأت بارتكابه الوزارة الوفدية ، ثم أتمته وأكده الوزارة الصديقة ، تبدو في علائق مصر مع الدول بصورة عملية . فان الحكومة المصرية لم تكدقته من تعيين المحكم الذي يمثلها في مجلس التحكيم ، ومن الاتفاق على الحكم المرجح ، حتى أخذت بوادرا لاعتراض على هذه التسوية تبدو في الدوائر السياسية ؛ وقد ظهر الاعتراض أولاً في القضاء المختلط الاعلى ذاته ؛ لان التسوية التي تمت ؛ تمس سيادته في الصميم ، وتجعل أحكامه النهائية عرضة للنقض ، ثم انتقلت الى الدوائر السياسية الممثلة دولها في المحاكم المختلطة ، ونشرت الاهرام الصادرة في ٢٥ فبراير نبذة عن مسألة التحكيم بين مصر وامريكا جاء فيها :

« والذي يدور على بعض الالسنه أن المسألة قد تأخذ دوراً سياسياً خطيراً في المقامات السياسية الدولية لان التحكيم في حكم نهائي صادر من محكمة عليا دولية وان تكن بالامم والشكل مصرية ، يمس تلك الحاكم في وجودها وكيانها ، وهذا ما تريد الدول المحافظة عليه كل المحافظة .

« وقد كان يدور في بعض المقامات أن الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة هي التي تتصدى لهذا الموضوع ولكنه رأى بعد ذلك أن هذا الامر خارج عن اختصاصها لانه امر سياسي أكثر منه قضائي .

« ووصل اليانا أن بعض المقامات الامريكية ترى حل الاشكال والتفادي عن المباحثات السياسية وسواها وعن النتائج التي قد تنتج عنها أو لا تنتج باجراء الصلح مباشرة بين الحكومة المصرية وجورج سالم ذاته ؛ وذلك بأن تبرع الحكومة لجورج سالم ذاته بمبلغ من المال فتعلن الحكومة الامريكية بعد ذلك رضاها عن الحل »

فان صبح هذا كله ، والدلائل تؤيد صحته ، كان تصرف الحكومة المصرية في هذه المسألة جنائية مزدوجة على حقوق البلاد ، لانه فضلاً عما اقترن به من تهريب وتسليم ، فانه يقدم للدول ذوات الإمتيازات سلاحاً للتدخل في شئوننا ما كان

أغنى مصر عن تقديمه ؛ ولكن الوزارة الصديقة في اعتدادها بنفسها واندفاعها
في ترضية المصالح الأجنبية ؛ لم تأبه بنصح أو اعتراض ؛ وقد اعترضنا في « الأحرار »
« الدستور » ولعجبنا فاستخفت بما قلنا ، فجاءت الأوادث تؤيد وجهات نظرنا ،
وتلقى على الوزارة الصديقة درهما قاسيا ، وتسفه تصرفها ، وتعرضه للنقض .
على أنه لا ريب أن مصر ؛ متى انهارت هذه التسرية الخاطئة التي أصابت
حقوقها وسيادتها ، تنعم غملا لا ريب في خطورتها وهو التحرر من مبدأ التحكيم
وما يترتب عليه من نتائج الضارة التي بينها ، وإن كان مما يندو إلى الأسف أن
يجب هذا التحرر عن طريق غير مرغوب فيه ؛ وهو تدخل الدول في شؤون مصر .

الفصل الثامن

مناصب القضاء المختلط

الامتيازات الاجنبية — سقوطها بالنسبة لبعض الدول — حالة روسيا
حق مصر في منصب القاضيين الروسين — موقف الدول وموقف
الوزارة — الحل الصحيح — تقریط الوزارة في حقوق مصر .

وثالثة المسائل الخارجية التي أفصحت الوزارة الصديقة فيها عن ميولها الاجنبية؛
وكان تصرفها فيها تقریطا في حقوق السيادة القومية هي مسألة مناصب القضاء المختلط .
أن المحاكم المختلطة رغم كونها مصرية بالاسم تصدر أحكامها باسم صاحب الجلالة
ملك مصر ، ورغم أن الحق في تعيين قضاتها يرجع صورة الى الحكومة المصرية ،
انما هي رمز قوى للتدخل الاجنبى في سيادة مصر ؛ وهي الاداة الفعالة لتوثيق
أغلال الامتيازات الاجنبية في عنق مصر . ولسنا ننكر أن الامتيازات الاجنبية
قد آلت الى الدول بمقتضى طائفة من المعاهدات العتيقة التي عقدت باسم مصر ،
وأن إنشاء المحاكم المختلطة أريد به تسوية حالة كانت شديدة التعقيد . ولكن التقدم
العظيم الذى قطعته مصر خلال نصف القرن الاخير ؛ والتطورات السياسية الهامة
التي جازتها وانتهت باعتراف انكترا باستقلالها في فبراير سنة ١٩٢٢ ، والاحوال
الجديدة التي ترتبت على هذا الانقلاب في مركز مصر الدولى ، كل ذلك قد جعل
من الامتيازات الاجنبية حالة معقدة شديدة الشذوذ ، وحمل الساسة المصريين ،
مذ بدأت المفاوضات الاولى لتسوية القضية المصرية في سنة ١٩٢٠ الى أن وضع
مشروع الاتفاق الاخير في سنة ١٩٢٩ ، على الاهتمام بمسألة الامتيازات الاجنبية
والسعى الى تعديلها والى تخفيف عبء الضغط القادح الذى يرتبه الاجانب لا تقسمهم
باسم هذه الامتيازات . على صميم السيادة المصرية القضائية .

على أن مصر من جهة أخرى قد كسبت بفعل التطورات الدولية حقوقا تخفف
بعض الشىء من عبء الامتيازات الاجنبية . مثال ذلك ما كسبته بمقتضى المواد
١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ من معاهدة فرساي من تنازل المانيا عن جميع الحقوق

والامتيازات التي كانت لها في مصر قبل سنة ١٩١٤ ، ومن النص على حرية مصر في وضع النظام الذي يطبق على الرعايا الالمان في مصر ، وما كسبته أيضا بالنص على مثل ذلك بالنسبة لامبراطورية النمسا والمجر في معاهدة سان جرمان ، ثم ما ترتب على عقد المعاهدة المصرية الفارسية في سنة ١٩٢٩ التي قبلت فارس بمقتضاها أن تتنازل عن امتيازاتها في مصر . وهناك مثال رابع ، وهو حالة روسيا السوفيتية ، وهي الحالة التي تتعلق بموضوعنا ، وخلاصتها أنه لما كانت الصلات الدولية قد قطعت بين مصر وروسيا منذ زوال النظام القيصري وقيام حكومة السوفييت ، ولما كانت مصر لا تعترف بروسيا السوفيتية ، كما أن روسيا لا تعترف بمصر ، وليست بينهما أية علاقة دولية رسمية ، فإن كل المعاهدات القديمة التي كانت بينهما قبل الحرب ومنها معاهدات الامتيازات قد سقطت وبطل مفعولها قانونا وعملا ، وأصبح الرعايا الروس في مصر كالرعايا المحليين سواء بسواء من حيث الخضوع للقضاء الاهلي والقوانين المحلية . والحكومة المصرية تأخذ بهذه النظرية منذ أعوام ، وتعامل الرعايا الروس معاملة الرعايا المحليين في كل شيء منذ الغت التمثيل القنصلي الروسي الذي تركته قائما حتى سنة ١٩٢٣ .

ليس لروسيا والروس اذا أية امتيازات أجنبية ، بيد أنه كان لروسيا أيام قيام الصلات الدولية بينها وبين مصر ، أي قبل الحرب ، قاضيان روسيان في القضاء المختلط يمثلانها فيه كباقي الدول ذوات الامتيازات . وقد بقي هذان القاضيان رغم سقوط المعاهدات القديمة واتقطاع الصلات بين مصر وروسيا ، استبقتهما الحكومة المصرية ، بصفة شخصية وإنسانية . وفي شهر نوفمبر الماضي (سنة ١٩٣٠) توفي أحدهما ، وهو المسيو مولوستوف الذي كان وكيلا لمحكمة مصر الكلية المختلطة ، فوضعت عندئذ مسألة ملء منصبه موضع البحث ، وتنافست الدول في المطالبة بهذا المنصب ، يشجعها على ذلك ما تراه من ميول الوزارة الصديقة نحو ارضاء المصالح الأجنبية على مثل لم تشهده البلاد من قبل . بل لقد جرئت دول لامتيازات لها كتركيا على المطالبة بهذا المنصب . والنظرية الدولية والقانونية السليمة هي أن منصب القاضيين الروسيين أصبحا من حق مصر بعد زوال امتيازات روسيا ، فإذا كانت الحكومة المصرية قد استبقت هذين القاضيين الى اليوم لبواعث شخصية وإنسانية ، فليس في ذلك ما يرتب أي حق للدول في المطالبة بمنصب القاضى المتوفى . ولهذا ، ولما كانت المحاكم المختلطة كما قدمنا عرضا على

سيادة مصر القضائية ، ثان واجبا على مصر ألا تدع فرصة للتخفيف من هذا الحب بقدر الممكن في حدود المعاهدات والقواعد المرعية . وخلا منصب في القضاء المختلط مسلم بأنه من حق مصر فرصة يجب انتهازها وعدم التفريط فيها بأي حال . ولكن الوزارة الصديقة ، يدعها استرضاء المصالح الأجنبية دائما ، وضعت طلب الدول مريض البحث وشجعته بذلك على أن تلحف كل منها في المطالبة بالمنصب الخالي .

وكانت جريدة السياسة ، ثم شقيقتها « الأحرار الدستوريون » أول صارت ارتفع ضد تصرف الوزارة في هذه المسألة ، فينتا أن بمنصب القاضيين الروسين من حق مصر وحدها ، وليس للدول أن تطالب بأيهما ، وحتى الوزارة بشدة على أن تقف من الدول موقف الحزم ، وألا تردد في رفض طلبها جميعا . ولما كانت لأئمة ترتيب المحاكم المختلطة تقضى بجعل الأغلبية للقضاة الأجانب في دوائر القضاء المختلط ، وكانت الدوائر الكلية تتألف من قاضيين أجنيين ، وثالث مصرى . فقد احتجت الوزارة بذلك النص لتبرر موقفها ، وصرح صدق باشا أن الحكومة المصرية لا تستطيع إلا أن تعين مكان القاضى الروسى المتوفى أجنيا نزولا على أحكام لأئمة ترتيب المحاكم المختلطة ، على أن الاحتجاج بهذا النص لم يكن له موضع لأن الحل الذى اقترحنه على الوزارة هو أن تلغى الدائرة التى خلا فيها المنصب برمتها ، بمعنى أنه يلغى منصب القاضى الروسى الباقى ، ويلغى منصب القاضى الوطنى ، وبذلك لمغى الدائرة كلها ، وليس في ذلك ما يخالف نصوص اللأئمة ولا القواعد المرعية أو يمس الأغلبية الأجنبية بحال . ولكن الوزارة عادت مع ذلك فاحتجت بأن كثرة العمل فى المحاكم المختلطة تحول دون الأخذ بهذا الحل . وهو أيضا عذر لا موضع له ، لأنه لا ريب أن عبء التقاضى أمام القضاء المختلط قد خف نوعا ، منذ ساحت من اختصاصه قضايا الروس والفرس ومن إليهم من الأجانب الذين فقدوا الامتيازات الأجنبية

والخلاصة أن موقف الوزارة في هذه المسألة كان منافيا لحقوق مصر . فهى قد استمعت الى مناقشة الدول وتدخلها فيما هو حق خالص مصر ، وانتهت من هذه المناقشات بأن قررت اعطاء المنصب الخالي الى فرنسا . وتقرأ ونحن نكتب هذه السطور أنها أعدت مذكرة بتعيين قاض فرنسى فى المنصب الخالي ، وهكذا تحمل الوزارة الصديقة مصر عبئا جديدا فى سبيل النفوذ الأجنبى ، وتقر بهذا التصرف

نظرية الدول في املاك المناصب التي يشغلها الاجانب ولرآلت بفعل التطورات الدولية الى مصر ، وتساعد بذلك على تخليد صرح القضاء المختلط ، بحيث اذا انتهى حق دولة من الدول ذوات الامتيازات في تمثيلها في المحاكم المختلطة سواء بالتعقد مع مصر أو بأية وسيلة دولية أخرى ، أصبح في امكان الدول الاخرى دائماً أن تطالب بالمناصب التي كانت لهذه الدولة فيبقى عبء القضاء المختلط أبداً الدهر على حاله ، ونبقى دائماً في دور لا نهاية له . هذا هو المبدأ الخطر الذي سنته الوزارة بتصرفها الخطأ في هذه المسألة . على أن الوزارة حتى أزاء الدول التي رفضت مطالبتها بالمنصب الحالي ، كالنمسا وهولندا ، قد ارتكبت خطأ آخر ، فهي قد بنت طلب الرفض بالنسبة للنمسا على أنه ليس لهذه الدولة من الرعايا والمصالح في مصر ، ما يقتضي تمثيلها في القضاء المختلط ، وبالنسبة لهولندا على أن حالة رعاياها ومصالحها لا تقتضي الزيادة في عدد المناصب التي لها ، أو بعبارة أخرى قد فتحت الباب لهذه الدول أن تعود من وقت لآخر فتطالب مصر بمثل هذا الطاب متى زاد عدد رعاياها وكثرت مصالحها .

هذا ، ولموقف الوزارة آثار معنوية أخرى تضر بهيبة مصر الدولية وبقضية الامتيازات الاجنبية . ذلك أن الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٢٧ ، قد بذلت لدى الدول ذوات الامتيازات جهوداً كثيرة لاقتناعها بوجوب النظر في تعديل نظام الامتيازات الحالي وتخفيف وطأته الى حدود معقولة . وقد استطاعت أن تمهد الجو لقبول نظريتها لدى معظم الدول . ولما وضع مشروع المعاهدة المصرية الانكليزية في سنة ١٩٢٩ اتخذت مسألة تعديل الامتيازات فيه حيزاً كبيراً ، فتفريط الوزارة للصدقية اليوم وتهاونها أزاء مسألة مناصب القضاء المختلط ، ونزولها على مطالب الدول فيما هو حق خالص لمصر ، يعكس الآلية ، ويظهر سياسة مصر في هذه المسألة بالضعف والتراجع ، ويشجع العناصر المعارضة لتعديل الامتيازات على مضاعفة مساعيها لوضع الصعاب في طريق مصر

الفصل التاسع

علاقي مصر والحجاز

يحدد المحادثات في شأنها - موقف الحكومة المصرية

من الانصاف أن تقول أن الصعاب التي تعتود علائق مصر والحجاز ترجع إلى ما قبل عهد الوزارة الصديقية بأعوام ، فليس في موقف الوزارة شيء جديد يغير وجه هذه العلائق : غير أن المسألة قد عرضت للوزارة الحاضرة بصورة تدعو إلى معالجتها بكثير من الاهتمام والعناية ، وإلى وضع حد لحالة شاذة لم تفهم أسبابها حتى اليوم تمام الفهم

وذلك أن حكومة الحجاز ونجد قد عادت فأعربت عن رغبتها بصورة قزيرة في تنظيم العلائق الرسمية بينها وبين مصر ، وفي تسوية المشاكل المعلقة بين البلدين . وتجلت هذه الرغبة أولاً في خطاب رقيق كتبه جلالة ابن السعود ملك نجد والحجاز إلى جلالة ملك مصر ، وحمله قنصل مصر في جدة حين قدومه إلى مصر في نوفمبر الماضي . وفي هذا الخطاب ، على ما أذاعته الصحف يومئذ ، يعرب فيه جلالة ابن السعود عن حبه وإعجابه بمصر وجلالة ملكها . وثانياً في التضرعات التي ألقاها جلالة ابن السعود إلى قنصل مصر في جدة ، وخلصتها أنه يرغب رغبة صادقة في عقد الوفاق بينه وبين مصر بروح المودة والتساهل ، وأنه يرغب في الاستعانة بالمصريين في الحجاز لتنفيذ برنامج الإصلاح . وترتب على ذلك أن تردد الحديث ثانية في مسألة العلائق المصرية الحجازية ، وأذاعت الصحف عن ذلك تفصيلات كثيرة ، تدل على أن الأمل في هذه المرة كان معقوداً حقيقة بتسوية المشاكل وأحكام الصفاء بين البلدين

والواقع أن النزاع بين مصر والحجاز يتجدد كل عام تقريباً في موسم الحج وكان آخر نزاع وقع في هذا الشأن في مثل هذا الوقت من العام الماضي حيث اضطرت السلطات الحجازية لدخول البعثة الطبية المصرية شروطاً أبناها مصر في الحدأ منها ألا تصطحب البعثة السيارات التي اعتادت أن تصطحبها في كل عام ، وألا ترقم

العلم المصري تلى مرا كزها وغير ذلك . ولكن الحكومة المصرية اضطرت في آخر الامر أن تقبل هذه الشروط أو معظمها . والمعروف أن لمصر قفيل في جده يزاول اعماله بصفة رسمية في حدود المستطاع ، كما أن للحجاز وكالة في مصر يزاول أعمالا على هذا النحو . غير أن هذه الحالة الشاذة ، وهما اقترن بها من حسن النصد من الجانبين ، تجعل هذا التمثيل أعرج ناقصا ، وتبطل القيام بهامه من أشق الامور لذلك عاد الامل ، بعود الحديث في المسألة في نوفمبر الماضي ، بأن تسوى هذه الحالة الشاذة وان تنظم علائق مصر والحجاز على قواعد رسمية تكفل الحقوق والمصالح المتبادلة ، وأن تعترف مصر أخيرا بالصفة الشرعية لمملكة نجد والحجاز ، كما تعترف هذه بالحكومة المصرية لأن الاعتراف المتبادل لم يقع حتى اليوم بين البلدين . ولكن الغريب في الأمر كله ، أن وزارة صديق باشا رغم هذا الجو الحسن الذي هيأته رسالة الملك الوديعي الى ملك مصر ، استقبلت المسألة بفتور ظاهر ، ومع أنها اعربت على لسان وزير الخارجية ، أن الحكومة المصرية تتوق الى الاتفاق ، فانه كلما ذاعت الانباء بمحدث مفاوضات في المسألة أو بقدوم المحادثات ، أو غير ذلك ، سارعت الوزارة بتكذيب هذه الانباء ، واعلنت لتهجة النظم أنه لم تقع مفاوضات ولا مباحثات بين مصر والحجاز . وقد اثار هذا الموقف الذي لم تفهم الى اليوم أسبابه دهشة في جميع الدوائر ، خصوصا وأن المسائل المعلقة بين مصر والحجاز ليست من المشاكل الدولية الخطيرة التي يتعذر تسريتها . فهذه المسائل ، لا تخرج عن مسألة الحمل المصري وما تعلق بارائه من اجراءات ورسوم ، ومسألة اوقاف الحرمين واشراف مصر على ثقافتها ووجوهها ، ومسألة التكية المصرية ، والبعثة الطبية المصرية ، ومعاملة الحجاج المصريين ، وبعض مسائل ثانوية أخرى . واهم ما فيها جميعا ، هو اعتراف مصر والحجاز كل بالآخرى اعترافا رسميا دوليا ، وهو أساس تنظيم العلائق وتسوية الشؤون كلها . وهو على ما يظهر عقدة العقد . غلى أننا لانستطيع أن ندرك السر في ذلك كله ، لأن معظم الدول وبينها بريطانيا العظمى قد اعترفت بصفة الحكومة النجدية الحجازية الجديدة وانشأت لديها التمثيل السيامي والقنصلي ، فلنا ندري ماذا يمنع مصر من اقتفاء هذه الخطوة الطبيعية ازاء بلاد تربطها بها منذ القرون صلات وروابط تاريخية ودينية واجتماعية لا تنكر اهميتها . هذا فضلا عن أنه ليس لدى الحكومة النجدية الحجازية ، فيما نعلم أي مانع من مبادلة مصر هذا الاعتراف في الحال .

ان موقف الحكومة المصرية في هذه المسألة لا يزال لغزاً ، وسيتبقى كذلك حتى
تتبين هذه الدقائق الخفية التي تصطدم بها كل محاولة للاتفاق بين مصر والحجاز .
وقد أرفق مرسوم الحج هذا اهتماماً ، ولم تتخذ الحكومة المصرية بعد أية خطوة
لتسوية الشئون المتعلقة بذلك . واكبر الظن أن النزاع الذي يقع كل عام بشأن البعثة
الطبية المصرية ومعاملة الحجاج المصريين ، سيوجد هذا العام أيضاً . وهذا اذا
لم تر الحكومة المصرية أن تنظر الحج على حايها ابتداءً . على انه مما لا يزال يدعو
الى التأمل ، ما أذيع من أن الخطاب الذي بعث به جلالة ملك مصر الى جلالته
ابن السعود ، على يد قنصل مصر ، رداً على خطابه ، كان له احسن الاثر في الدوائر
النجدية الحجازية ، وأن قنصل مصر قد زو . بتعليمات للعدل على معالجة المسائل
المختلفة عليها ، ومحاولة الوفاق بين وجهات النظر المختلفة . وأخيراً ما قرأناه
ونحن نكتب هذه السطور من تعيين الحكومة المصرية لقنصل مصري جديد
للحجاز من الدرجة الاولى . فاعمل في ذلك كله ما يترتب بأن ولاية الامر
قد انتهوا أخيراً بعقد النية على معالجة هذه المسألة الخطيرة بما تستحق من
العناية والاهتمام .

الفصل العاشر

النفوذ الاجنبى فى نواحي التعليم والثقافة

معهد التربية — سياسة التعليم القومى — مسألة دار الكتب

وأخيراً لم يقف عطف الوزارة الصديقة على المصالح والدوائر الاجنبية عند شئون السياسة والمال ، بل تعداها الى شئون التعليم والثقافة . فقد رأينا التيار الذى دفع الوزارة الى استرضاء الدول الاجنبية ولو على حساب الحقوق القومية يدفع وزارة المعارف أيضاً الى العمل على عود النفوذ الاجنبى فى دوائر التعليم والثقافة . ولقد بدأ وزير المعارف الحالى عمله فى غمر التقاليد والاساليب القديمة التى كانت تجرى عليها السياسة البريطانية من قبل ، أيام كانت مسيطرة على شئون التعليم ، فأغلق المدارس فى وجه الطلبة بحجة عدم وجود الاماكن الكافية ، وأراد أن يمحصر التعليم العالى فى ضيق حدود . ولكن الصحافة وفى مقدمتها جريدة السياسة ، استطاعت بحملاتها المتواصلة على هذه السياسة الرجعية أن ترد وزارة المعارف الى شىء من الصواب ، وأن تقنعها بأفراح الاماكن فى المدارس العالية والثانوية الى أكبر عدد ممكن من الطلاب

على أن هذا التصرف لم يلبث الا ريثما بدأت حملات الصحافة على وزارة المعارف . ولم يكد موسم الدخول فى المدارس ينقضى حتى رأينا هذه الوزارة تأخذ بسياسة غريبة لم تفكر فى الأخذ بها أية وزارة معارف سابقة منذ استقلال البلاد . ذلك انها عادت بكل مآلئها تفسح للنفوذ الاجنبى أن يتدخل فى شئون التعليم والثقافة بل أن يسيطر عليه . وبلغ ظهور هذه السياسة أشده فى عدة مسائل نذكر منها بوجه خاص :

مدير أجنبى لمعهد التربية

أولاً — تعيين مدير أجنبى لمعهد التربية وهو الذى سيتولى تخرج المعلمين والمربين فى المستقبل ، وليس من ريب فى أنه مهما كان فضل العلماء الاجانب ومهما كانت خبرتهم بشئون التربية ، فانهم يطبعون نظم التعليم التى يتولونها بطابع أجنبى ، ولا يخفى ما فى ذلك من الخطر على تكوين الثقافة القومية . وقد كان فى وسع وزارة

المعارف أن تكتفى في تنظيم معهد التربية بالانفتاح بما ورد في تقرير الاستاذين
كلاباريد ومان الدين انتدبا من قبل لبحث نظم التعليم ووضع برنامج معهد التربية
الاجانب في لجنة التعليم القومى

ثانياً — اختيار عدد من الاجانب ليكونوا أعضاء في اللجنة التى انتدبت
لوضع سياسة التعليم القومى . فقد شعرت وزارة المعارف أن نظم التعليم والتربية
قد اضطربت في العهد الاخير اضطراباً شديداً لما توالى عليها من التغير والتبدل
فارادت أن تحاول وضع سياسة ثابتة تيمرى عليها في شئون التعليم والتربية . ولكن
طريق العلاج الذى سلكته كان شراً من الداء ذاته . ذلك لأن وزير المعارف ،
انتدب بين أعضاء هذه اللجنة ثلاثة من الاجانب ليشاركوا في أعمالها ، هم مدير الجامعة
الامريكية الذى استبدل بعد لغيابه باحد اساتذة هذه الجامعة ، ومدير مدرسة اللينيه
الفرنسية ، ومدير كلية فكة ، ربا الانكليزية ، وكذلك اشرك فيها سوري متقدم .
وهؤلاء الاعضاء الاجانب يديرون في مصر معاهد أجنبية للتربية تعمل بكل ما في
وسعها وبنفوذ الدول التى تنتمى اليها على نشر الثقافة الأجنبية في البلاد وتتنافس
في ذلك منافسة ظاهرة ، وهى وأمثالها من المعاهد الأجنبية ، تريد بما تبذله في البلاد
من جهود أن تفسح المجال لنفوذ الدول التى تنتمى اليها بتكوين بيئات من
الناشئة والمتعلمين . يشربون بروح النفوذ الاجنبى . فاشراك هؤلاء الاساتذة
الاجانب في لجنة مصرية مهمتها أن تضع سياسة عامة للتعليم التزمى ، تصرف شاذ
ينافى الغاية القومية التى أنيطت باللجنة ، لأن آراء الاعضاء الاجانب لا بد أن
تتجه الى طبع هذه الغاية بطابع أجنبى ، وهو أول ما يجب ابعاده واتقضاء عليه اذا
أريد أن يصل التعليم في هذه البلاد الى تحقيق المثل القومية الخالصة

وقد أدركت وزارة المعارف شذوذ هذا التصرف ، وشعرت بما أثاره من
دهشة واستياء ، فحاول الوزير في آخر لحظة أن يجعل الاعضاء الاجانب في اللجنة
أقلية بأن ينتدب عدداً آخرين من الاعضاء الوطنيين ، ولكنه لم يكن موفقاً لأن
الذين انتدبهم أخيراً ليسوا من رجال التعلم والتربية ، والاعضاء الاجانب هم
الأخصائيون في هذه الشئون ، وهم الذين تغلب آراؤهم دائماً في مثل هذه الظروف

مسألة دار الكتب

ثالثاً — وقد ظهر تأثير وزارة المعارف بالنفوذ الأجنبى قوياً واضحاً في مسألة

دار الكتب ، حيث اتجهت رغبتها فحاة ودوون مبرر معروف الى تعيين مدير أجنبي
لدار الكتب المصرية . والمعروف ان ادارة هذه الدار كانت بيد الأجانب حتى
سنة ١٩١٤ ، فلم تستفد من ادارتهم بل حدثت في عهدهم أمور وظواهر لا تدعو
الى الارتياح والطمانينة على مستقبل الدار . ومنذ سنة ١٩١٥ أسندت الإدارة الى
المصريين فتقدمت الدار في عهدهم تقدماً واضحاً ، وان كانت لا تزال بحاجة الى
ضرب شتى من الإصلاح . لكن الإصلاح لا يقتضى أن تعود الدار الى الوصاية
الأجنبية ، توجهها طبقاً لخواصها وتطلبتها كما كانت بالطابع الأجنبي

والأمر في هذه المسألة لا يقف عند منصب الإدارة ذاته ، وما اذا كان واجباً
أن يسند الى وطني أو أجنبي ، بل هو أجل وأخطر من ذلك بكثير . ذلك أن
دار الكتب ليست إلا منبعاً من منابع الثقافة القومية العامة يجب أن يكون
تعهده والإشراف عليه بحيث يتجه الى تحقيق غايات الثقافة القومية وحاجة البلاد
منها على ما ينبغي . ومن المحقق أن الإدارة الأجنبية بالغتها باغت ثقافتها في التنظيم
والترتيب ، لا يمكن أن ننزل عند تحقير هذه الغاية ، بل لا نستطيع أن ندركها
لأنها تحتاج في ادراكها الى شعور قومي خاص لا يتوفر الا في مصرى . أما مسألة
الإصلاح من حيث هي فلا علاقة لها بإدارة الدار ، ومن الممكن أن نعالج على
حدة . وأهم ما فيها هو تنظيم القهارس وتنسيقها بطرق محدثة . وهذه مهمة لا شك
أن دار الكتب في حاجة اليها ، على أن عناصر التجديد والإصلاح قد وجدت في
الدار أيضاً ، فبين موظفيها اليوم بعض الاختصاصيين في هذا الفن من المصريين

وقد كانت تنظيم القهارس هو الحجة التي ساقها وزير المعارف ليعبر
بها تعيين المدير الأجنبي . على أن حملات الصحف ، وصوت الرأي العام كانت
أقوى من رغبة الوزارة في ارضاء ناحية من نواحي النفوذ الأجنبي ، فقد
اضطرت الوزارة الى التراجع في هذه المسألة ولو مؤقتاً ، وانتهى الامر الى الاكتفاء
بالنظر في تعيين اختصاصي اجنبى يعاون في اصلاح القهارس لمدة محدودة والى
منصب المدير ، وبذا نجت دار الكتب من خطر العود الى الوصاية الأجنبية
وهكذا نرى أن تأثير الوزارة الصديقة بالنفوذ الأجنبي لم يقف عند شئون
السياسة والاقتصاد ، بل تعداها الى شئون الثقافة العامة ومحاولة وضعها تحت النفوذ
الأجنبي كما كانت قبل الحرب . والثقافة العامة من أهم العناصر في تكوين الغايات
القومية التي هي دعامة كل ما يمكن أن تطمح اليه أمة ناشئة كمصر من عظمة وتقدم .

فالوزارة الصديقة اذ تحارب هذه الغايات بمحاربة العوامل التي تؤدي الى تكوينها،
انما تحاول أن تضرب حركة مصر القومية في صميمها . غير أننا نعتقد أن ما تضطرم
به مصر من حيوية وقومية أمتن من أن تؤثر فيه مثل هذه المحاولات ؛ وستخرج
مصر بأذن الله ظافرة من هذه الغمار ، عما قريب

الفصل الحادى عشر

خاتمة وتناج

الغاية من هذا الكتاب — الوزارة وانكلترا والاجانب —
الاتقلاب الدستورى وسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا — اعتراف
صدقى باشا بفشل تجربته — دستور سنة ١٩٢٣ وتنفيذه — الصراحة
هى وسيلة حل المسائل المعلقة بين مصر وانكلترا .

لعل قارئ فصول هذا الكتاب قد لاحظ أنا تناولنا أطرافاً دون أخرى من
تصرفات وزارة اسماعيل صدقى باشا وأنا تركنا بعض الوزارات جانباً من غير أن
نعرض لها بكلمة . ولعلنا كذلك لاحظ أن الحكمة فى هذا ترجع الى الغاية التى من
أجلها وضع الكتاب . فنحن انما قصدنا الى ما يتصل بالاتقلاب الدستورى من
تصرفات الوزارة : فأما ما خلا هذا الانقلاب من شؤون الادارة الحكومية العادية فلم
يكن موضع بحثنا ولا تأريخنا . ومن ثم اقتصرنا على الاطوار التى مرت بها الوزارة والقوى
التي استندت اليها وما دفعته ثمننا للاستناد الى هذه القوى . فهى قد استندت بدء
قيامها الى تأييد الانكليز المحليين ورجال المال الاجانب فى مصر ؛ ثم وجدت
لتصرفاتها مبرراً من حفظ النظام بسبب حوادث يوليو سنة ١٩٣٠ مما جعلها تصل
الى تأييد الحكومة الانكليزية فى لندن والى تأييد المعتدلين من المصريين الذين
يعتقدون أن الاضطراب فى مصر ليس من مصلحتها . وفى هذه الاثناء وجدت
الوزارة فى كثير من رجال المال الاجانب فى مصر وفى انكلترا عوناً وسنداً لها
جعلها تقدم على احداث الانقلاب الدستورى الذى كانت معترمة احداثه منذ
تأليفها . وهى كانت تعلم قبل احداث الانقلاب أن الدستوريين لن يستطيعوا
تأييدها متى هو وقع . لذلك مهدت لانشاء حزب سمته من بعد حزب الشعب .
على أن الاحرار الدستوريين والوفد المصرى أعلنوا مقاطعة أية انتخابات تجرى فى
ظل دستور وزارة صدقى باشا وأعلنوا بذلك اعراض الامة كلها خلا عدداً محدوداً
جداً منها عن قبول هذا النظام وسيلة للحكم فى مصر : وكان من جراء ذلك أن

تأجلت الانتخابات في مصر في انتظار حل يخرج بالبلاد من الازمة الدستورية ويعيد فيها جواً سياسياً طبيعياً بدل الجو القلق المحمل بالندى والذي لا مصلحة لأحد في بقاءه.

ولم يكن عجباً أن توازر المصالح المالية الاجنبية وزارة صدقي باشا مادامت تعلم انها بحاجة الى مؤازرتها وتأييدها . فهذه المصالح المالية بحاجة الى الاستقرار والطمأنينة في البلاد كي تستثمر وتستغل مواردها ، وهي لذلك تؤيد كل حكومة قائمة تكفل لها الاستقرار والطمأنينة . وهي أشد تأييداً للوزارات الضعيفة التي تستعين بتأييدها عن تأييد المصريين لانها تحصل دائماً من اوزارة علي ثمن هذا التأييد مضاعفاً . وقد مر القارىء بنبا من هذا في حديثنا عن الشركات الاجنبية التي انشئت وعن شركات الاحتكار التي خلقت وعن وضع جانب غير قليل من مرافق الأمة المصرية ونشاط أبنائها في يد رأس المال الاجنبي يوجهه كما توحى له به مصالحه وكما توحى له به السياسة التي تتأثر بهذه المصالح وتؤثر فيها .

وتأييد المصالح المالية الاجنبية ذو قيمة عند الوزارات التي لا تجد سنداً من المصريين ولا سنداً ذاتياً من نفسها لأن هذه المصالح تستند الى الامتيازات الاجنبية وتستند أكثر من الامتيازات الى التحفظ الثالث من تحفظات انكلترا في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . ومنذ أعلن هذا التصريح الى وقتنا الحاضر لم تستند الحكومة البريطانية في كل خلاف حدث بينها وبين مصر على غيره من التحفظات فيما خلا انذارها في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سرمستاك باشا وما خلا أزمة الجيش التي لم يعرف أحد لها في الحقيقة مدى ولا سبباً . فأما ما سوى ذلك مما تمسكت به انكلترا من قبل اعلان التصريح ومن بعده فلم يعد حماية أرواح الاجانب ومصالحهم . وهي حين وجهت تبليغ ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ الى كل من اسماعيل صدقي باشا ومصطفى النحاس باشا قد جعلت مسألة المحافظة على أرواح الاجانب ومصالحهم السبب الوحيد الذي يمكن أن يدعوها الى التدخل . فإذا بقيت هذه الارواح والمصالح بآمن من أن يصيبها شيء فالحكومة البريطانية على حد تعبير التبليغ المشار اليه تقف موقف الحياد التام الدقيق ولا تنوى أن تتخذ أداة لتعديل دستور مصر أو قانون الانتخاب فيها .

طبعي وهذه اهمية المصالح الاجنبية ورؤوس الاموال الاجنبية في مصر أن تخطب وزارة صدقي باشا ودها . فبإسمها استطاعت أن تحافظ على النظام بالقوة التي حافظت بها عليه . وبإسم هذه المحافظة وقفت الحكومة الانكليزية باسم الحياد

الدقيق بينما ينفذ الموظفون الانكليز في الحكومة المصرية أوامر الوزارة المصرية لأنهم مرؤوسون وواجب عليهم طاعة رؤسائهم . وفي ظلال ذلك وباسم استقلال مصر وسيادتها تلغى الوزارة الدستور الذى ينظم السيادة وتعلن أن مصر غير أهل له فهى بطبيعة الحال غير أهل للاستقلال الذى تنشدهم من زمان طويل . والوزارة ربما تقوم من ذلك فى جانب : حدها لا يتف معها من المصريين الا بعض ذوى المنافع وبعض الموظفين الذين يرون الحياة الدستورية رقابة على السلط التنفيذية وموظفيها فهم يودون لو نقصت هذه الرقابة قدر المستطاع . أما الأمة كلها فتقف فى الجانب الآخر تشهد هاته المأساة التى تتخيف من حقوقها وتقطع من سيادتها وتعد نفسها بوسائلها لتحول دون تنفيذ هذه الاغراض ودون اضاءة جهودها المستمرة منذ عصور المماليك ومنذ الثورة العراقية ومنذ نهضة سنة ١٩١٩ .

هذا الموقف من الجانب ومن الحكومة الانكليزية ومن الوزارة المصرية التى ألغت الدستور وقيدت السيادة اعتمادا الى تأييدهما والموقف الذى يقابله من الأمة المصرية التى لا ترضى عن تقييد سيادتها واستقلالها — هذا موقف لا ريب شاذ متنافر لا يمكنه تهايم ولا يمكن أن تقيمه الا قوة مادية هى القوة المسلحة . وقد كانت هذه القوة المسلحة انكليزية الى سنة ١٩٢١ . فلما تغير الوضع القانونى لمركز مصر الدولى بانتهاء انكترا حمايتها على مصر واعترافها بها دولة مستقلة ذات سيادة كانت القوة المسلحة التى تحفظ النظام هى القوة المصرية وكانت القوة المسلحة البريطانية قائمة فى مصر للاشراف على تنفيذ تحفظات سنة ١٩٢٢ فى حدود التصريح الذى أعلنها . وحماية أرواح الأجانب ومصالحهم هى أحد هذه التحفظات فيجب أن يحميها الجيش المصرى . بأمر الحكومة المصرية فإن لم يتم بذلك اضطرت الحكومة الانكليزية للتدخل سواء عن طريق جيش الاحتلال المقيم بمصر أو عن طريق البوارج تبعث بها الى ميناء الاسكندرية على نحو ما حدث غير مرة ، وعلى نحو ما حدث فى اعقاب حوادث الاسكندرية يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠ .

والحق أن الحاجة الى حماية الأجانب وأرواحهم ومصالحهم منذ اعلنت مصر استقلالها الى حين كتابة هذا التاريخ لم تكن يوما بحاجة جدية الى قوة مسلحة . ذلك بأن المصريين فى حرصهم على تحقيق استقلالهم لأنه حقهم الطبيعى وبعد الذى بلوه الى جانب الحلفاء فى الحرب الكبرى كانوا يرون المحافظة على سلامة الاجانب بعض الوسائل التى يجب أن يقوموا هم بها دون حاجة الى الحكومة المصرية

وقواتها والى انكثرا وجيوشها وأساطيلها وطياراتها . ومن أجل ذلك أدت بهم
الحكمة منذ سنة ١٩١٩ الى أن لا يجعلوا القوة المادية بأية صفة من الصفات أداة حركتهم
القومية بل جعلوها نهضة سلمية أسامها استدامة التعاون الذي كان بينهم وبين انكثرا
أثناء الحرب مع تحقيق مطالبهم القومية، ومظهرها الرأي العام واردة الأمة المتجلية
فيه . أدت بهم الحكمة الى هذا وان لم يدر بخاطرهم يوما أن تتخذ حكمتهم سلما الى
تأويلها بضعفهم وأن يعتبر التجاؤم للوسائل السلمية في تجلية ارادة الأمة كلالا
من الجهاد أو سأمًا دون تحقيق الاستقلال والسيادة . وقد اثبت تعاقب السنين أنهم
في إيمانهم بحقهم لم يتزعزعا قط عن موقفهم وأنهم برغم المتاعب التي مرت بهم
ظلوا مؤمنين بسياسة التفاهم والاتفاق مع انكثرا على أساس المودة والتحالف ،
وبسياسة التفاهم مع الدول ذات الشأن على تنظيم الامتيازات الاجنبية تنظيما يتفق
ومقتضيات العصر الحاضر .

هذه حقيقة نعتقد أن الانكليز والاجانب يقرونها بأخلاص على أنها تعبر تعبيرا
صادقا عن الواقع خلال هذه السنوات الاثني عشرة التي أفضت منذ سنة ١٩١٩ حتى
الوقت الحاضر . واذا كانت حوادث فردية قد وقعت أو كانت اغلاط ثانوية قد
ارتكبت فلن يغير ذلك من هذا الواقع شيئا . وبازائه ما يزال المصريون يعتقدون
أن الأتوار المختلفة التي مرت بها المسألة المصرية والعقبات التي قامت في سبيل
انتهائها الى غاية كانت منذ زار المغفور لها سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا
وسعادة عبد العزيز بهي باشا المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ هي
التي يراد حتى اليوم تحقيقها على الصورة التي عرضت يومئذ بها والتي أقرت بعد ذلك في
المشروعات المختلفة على خلاف بين مصر وانكثرا في التفاصيل انتهى أمره في مفاوضات
محمد محمود باشا - هندرسن - وفي مفاوضات حكومة النحاس باشا التي سبقت وزارة
صديق باشا مع الوزارة الانكليزية . وقد لا يسوء انكثرا أن تقرر الواقع من أنها هي
التي كانت تقيم المشا كل من جانبها بين مصر وبينها أثر كل مفاوضة لا تنتهي الى ما تريد .
على أن هاته المشا كل لم تترك أي ضغن أو حفيظة في نفوس المصريين ذوي
البصر بالأمر . فلئن كانت تبعة عدم توفيق المفاوضات المختلفة في الانتهاء الى
نتيجة حاسمة ترجع منذ سنة ١٩٢٧ الى أن مشروع الاتفاق الذي عرض لم يكن
يحقق المطالب المصرية وعلى ذلك فليست مصر هي التي تحملها . الا أن مقام في مصريين
أحزابها من خلاف وتناحر كان ذا أثر في عدم التوفيق مما يلقي على مصر بمقداره

حظا من التبعة . ولهذا لم يلبث محمد محمود باشا أن انتهى من مفاوضاته مع مسر هندرسون الى مشروع اتفاق اعتبره خطوة صالحة في سبيل الاستقلال يمكن الوقوف عندها ريثما يهد تبادل صلات المودة والثقة بين الدولتين الى الخطوة التي بعدها حتى أعلن في الخطاب الذي القاه بالاسكندرية أثر عوده من هذه المفاوضات مائنه : « أن الأحزاب المختلفة لم تكن في وقت انقسامها بريئة من العيب ؛ وقد يأخذ كل حزب على الآخر بحق أنه تجاوز معه حدود النضال المشروعة وأن هناته نحوه قد خلقت كثيرا من المرارة والحفيظة . ولقد اعترف أن من كانوا أصدقاءنا بالأمس يذكرون شيئا من هذه الهنات التي دفعت اليها حرارة النضال . ولكن المناسبة أجل واعظم من أن تقف على هذه الذكريات تثيرها ونلسي بها ما يجب علينا في الوقت الحاضر من التصافي والتصافح »

واذا كانت هذه الدعوة لم تؤت ثمرها يومئذ فان الاطوار السريعة التي تعاقبت على مصر بعدها أثبتت أنها هي وحدها صخرة النجاة وطريق السلم . وأن مشروع الاتفاق الذي انتهى اليه محمد محمود باشا في سنة ١٩٢٩ كمشروع الاتفاق الذي أنهت اليه حكومة الوفد بعده في سنة ١٩٣٠ يجب أن يكونا ، على حد قول محمد محمود باشا في خطبته المشار اليها : « أيذانا بزوال الانقسامات الماضية التي لم يعد لها أساس أو وجه أو محل ، ولواء تتضام حوله الصفوف وتتراس القلوب حتى تعود وحدة الأمة رائعة كما كانت أول مرة . وقد نحسن الظن في هذه الآونة الرهيبة من حياة أمتنا العزيزة فنزعم أن ما تخلل خلافاتنا وانقساماتنا من الأقوال والأفعال جزء من بناء نهضتنا لافائدة الآن من البحث فيه أحقا كان أم باطلا وصوابا كان أم خطأ اذ كان البناء كله قد أُنشِج هذا المشروع الذي ينظم آماني الأمة عقدا فخرنا ويصورها خلقا سويا » .

ولسنا ونحن نؤرخ لهذه الفترة التي تؤرخ لها من حياة مصر في مثل موقف محمد محمود باشا في يوم عرضه مشروع المعاهدة الذي دما الى قبوله فلا نذكر ما ترتب على الخلافات والانقسامات من آثار كانت الفترة التي تؤرخ بعضها : فهذه الانقسامات والخلافات التي تحمل حظا من تبعة عدم التوفيق في الانتهاء الى معاهدة مرضية ثابتة مع انكثرا ؛ تحمل حظا أكبر من التبعة في الانقلاب الدستوري الذي وقع بمصر . ولسنا نرى عاينا كمصريين أية غضاضة حين نذكر أن السبب الحقيقي الذي أدى بهذه الخلافات الى أن تنتج ما أنتجت من آثار يرجع الى أن النصيب

الذاتي فيها تغلب في أكثر الاحايين على جانب المبدأ والعقيدة. وأن الموجدة والخفيضة اللتين نشأتا عن ذلك تركتا في النفوس من الأثر ما جعلها تخضع في كثير من تصرفاتها اليهما أكثر مما تخضع لنور العقيدة ووحى المبدأ. ولسنا نرى علينا كم ورخين أية غضاضة حين نذكر الحق من أن انكلترا ولها في الاتفاق مع مصر مصلحة قومية لا تقل عن مصلحة مصر فيه لم تقف دائماً من خلاف المصريين وانقسامهم موقف الموفق لتسهيل تمام الاتفاق ولا هي وقفت موقف المحايد حقاً والذي لا ينصر طرفاً من المصريين على طرف بل وقفت في كثير من الاحايين موقفاً مزدوجاً يغري المصريين بعضهم ببعض ويزيد الانقسام بينهم شدة وتآججه استفحالاً. ولسنا ندرى أن كان كل واحد من الطرفين قد أدرك بعد كل ماضى من التجارب آثار هذه السياسة فوجه كل جهده للاستفادة من هذه التجارب ورأى بصدق واخلاص أن يعود الى طريق يلتقيان فيه عند معاهدة توقع وتنفيذ بين أمتين لها السيادة الصحيحة. والحوادث التي تلي صدور هذا الكتاب هي وحدها التي يمكن أن تفسر هذا. لكن رجاءنا أن يكون هذا الادراك من جانب الطرفين تاماً لئتمكننا من التعاون في المستقبل كي يؤدي كل واجباته الدولية التي يفرضها الاتفاق بينهما ولتعمل انكلترا وتعمل مصر لازدياد روابط المودة والثقة التي تنشأ عن هذا الاتفاق لمصلحتهما الدولية المشتركة.

لقد أشرنا خلال هذا الكتاب الى مدار بأذهان البعض من ان انكلترا تريد بالتجربة الدستورية التي تجرب على يد وزارة صدقي ان تفرض على مصر الاتفاق الذي ارتضاه محمد محمود باشا وقبل الوفد أسسه وأكثر نصوصه وعدل بعض النصوص الاخرى على نحو ما فرضت اتفاقها في العراق لانها تريد أن يكون تنفيذه على صورة خاصة لا تتفق مع استقلال مصر وسيادتها وتتفق مع ما يضيق النظام الذي وضعه صدقي باشا من حرياتها. وسواء أصبح هذا الذي دار بأذهان البعض أم لم يصح فنحسب انجلترا اقتنعت اقتناعاً تاماً بأن التجربة التي يحاول صدقي باشا فرضها على مصر قد قضى عليها بالفشل. وصدق باشا نفسه يعترف بهذا اعترافاً صريحاً. فقد أشرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب الى أنه كان قد رفع الحصار عن النادي السعدي بمشورة من مستر سبندر ثم عاد فرد هذا الحصار. فلما سئل صدقي باشا في ذلك كان جوابه «أنه أصدر أمره بذلك لأن التسهل الذي حدث كانت من نتائج استقدام وفود من مختلف الجهات ليخطب فيهم النحاس باشا مما ترتب عليه وقوع مظاهرات والقاء خطب مثيرة للخواطر كما استعملت تلك الاجتماعات لحض الناس

على أن يقسموا على مقاطعة الانتخابات وهذا أمر فيه من القيام في وجه الانظمة المعمول بها في البلاد ما لا يمكن تشجيعه بتسهيل تلك الاجتماعات »

هذا الجواب صريح في فزعه من مقاطعة الانتخابات اتباعا لقرار الوفد المصري والاحرار الدستوريين . وهو يدل صراحة على أن أى انتخابات حرة لا يمكن أن تجرى في مصر في ظل هذا النظام . وهو يدل صراحة كذلك على أنه من غير وسائل زائفة ومصطنعة، طبع كشف الانتخابات أهونها، فلن يقدم على الانتخابات في مصر كلها ألف أو ألتا ناخب من مليونين . فاذا سير بالتجربة مع ذلك كله الى غايتها وأمكن أن تصطنع صورة لبرلمان تستند اليه حكومة من الحكومات لتكون تلك الصورة هي المثال للسيادة المصرية فنحسب أن قيام هذا انصرح من الورق لن يدل على قبول المصريين هذه الحال النظامية الجديدة ولن يدل على أن أى اتفاق يعقد بين مصر وانجلترا في ظله يكون أحسن حظاً من الحماية التي فرضت على مصر في سنة ١٩١٤ ثم لم تمض الا سلتان على ختام الحرب حتى اعترفت انكترا بأنها علاقة غير مرضية بينها وبين مصر

نعم أن بعض الانكايير الصادق الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكترا يذكرون ان الحكم الدستوري في مصر لم يثبت صلاحه وأنه أدى الى طغيان نيابي تسترورائه أو تفرأطية ثلاثة أشخاص أو أربعة، وأنه لذلك جدير بأن يعرض الاتفاق بين مصر وانكترا الى مثل النتائج الذي يتعرض لها اذا هو عقد مع حكومة لا تستند الى أغلبية برلمان منتخب انتخاباً حراً . وقد يجده هؤلاء في بعض مامر من الحوادث بمصر خلال السنوات السبع الاخيرة ما يحاولون أن يؤيدوا به رأيهم . لكننا لست مسميح هؤلاء عذرا اذ تقول لهم أن الحوادث تشهد بان ما يمكن أن يعزى الى الحكم النيابي في مصر من اغلاط ليس مرجعه الى الحكم النيابي نفسه ، ولا الى كمال سلطة الامة مصورة في دستور سنة ١٩٢٣ ، وانما الحقيقة ان هذه الاغلاط مرجعها الى الاطوار التي مرت بهذا الحكم النيابي والتي عصفت به مرات متوالية . وأول طور من هذا تحلى سعد زغلول باشا عن رئاسة الحكومة في سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار سر ستماك باشا . فلو أن الوزارة التي تولت الحكم بعد ذلك تقدمت الى البرلمان مباشرة تطلب اليه الثقة ولم تلجأ الى طريق التأجيل فالحل ثم لم تلجأ بعد ذلك الى ما لجأت اليه من اجراءات اذن لنظم الحكم النيابي نفسه ولكن اليوم في مصر على صورة أدنى الى الكمال منه في أهم كثيرة . لكن الخطأ يدفع الى الخطأ والتورط يدعو الى التورط من جانب

ومن الآخر. والاطوار التي مر الحكم النيابي بها والأخطار التي تعرض لها جعلت الأمة تنظر إليه على أنه غاية يجب السعي لتحقيقها وثبتت قدمها ولائها للاستفادة منها بعد ذلك. والحكم النيابي المقرر لسيادة الأمة كاملة لا ينجو من الأخطار إلا بعد أن يستقر ويثبت وبعد أن ينظر الناس إليه نظرة المقدر لما في عمل القاعين به من خير وشر ومن تقع وضر ونقد تصرفاتهم والرغبة فيهم أو الرغبة عنهم. وبومئذ تتوازن في البرلمان الكفات ويتجه كل يريد أن يثبت جدارة المبادئ التي يعتنق بأن تسود وتسمو بدل أن يجعل من الحياة النيابية مصورة في صورة أو في أخرى موضع جهاده من طريق القوة المادية لا من طريق المبادئ والتشريع باسمها على نحو ما قرره الدساتير وما يقضى به التداول الحر في عمل السلطات المختلفة وفي عمل كل سلطة منها ولو أن الحياة النيابية الصحيحة أتيح لها في مصر أن تستقر لصبرت هي نفسها وقت خبثها ولرأينا صوراً أخرى لما تنطوي عليه أداة الحكم أثناء أدائها عملها في مصر. ولكن أول ما رأينا من ذلك انفصال السلطات بعضها عن بعض لا تتحكم واحدها في الأخرى ولا تخضع احداها للثانية خضوعاً يعرضها في أداء واجباتها إلى تنكب العدل والابتعاد عن جادته. ثم رأينا كذلك تقرير قدر من اللامركزية يخفف من اقتتات أية وزارة من الوزارات بسلطتها على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية ويحد من استبدادها بموظفيها. وما تقول في نظامه سبع سنوات وتقرير اللامركزية فيه على أقوى صورة بنص المادة ١٣٢ منه التي تجرى « بأن تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون، وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة، ويعين القانون حدود اختصاصها » ومع ذلك وإلى اليوم ما تزال القوانين التي تنظم مجالس المديريات والمجالس البلدية والمجالس القروية في دور وضع مشروطاً بتمهيداً لعرضها على الهيئة التشريعية، كما أنه لما يوضع إلى اليوم نظام لترقية القضاة وتقليلهم يجعلهم بآمن من تحكم وزير الحقانية ومجلس الوزراء ويعهد في نفس الوقت لكفالة عدم العزل والنقل، ولما تقرر الضمانات الكافية التي تجعل الموظفين مطمئنين في ادائهم أعمالهم إلى أنهم غير معرضين إلى الفصل أو التشريد بسبب رأيهم السياسي. ولما يجعل للموظفين الفنيين من الاستقلال ما يباعد بينهم وبين زعازع السياسة وأهواء الساسة. ولو أن هاته السنوات السبع التي انقضت منذ افتتاح البرلمان الأول في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ كان نظام الحكم فيها نظاماً نيابياً لرأينا ذلك كله

يتم ولرأينا الاغلاط والاختطاء التي ارتكبت نجد من رد الفعل بسببها عند الرأي العام ما يقتضى القائمين بالحكم أياً كان الحزب السياسى الذى ينتمون اليه أن يعملوا فى حدود العدل وأن ينتهوا بحزبيتهم الى أن تكون مبدأ لا شهوة وأن يجعلوا المصلحة العامة فى مختلف مرافق الدولة راءدهم الأول وأن يكون ما يحققونه لهذه المصلحة هو ما يتقدمون به للأمة طالبين ثقتها بسببه .

على أنه اذا لم يكن ذلك قد تم فان الهزات العنيفة التى صادفتها الأمة فى السبع السنوات الماضية جعلتها تدرك تمام الادراك ضرورة قيام النظام النيابى فيها على أساس متين ثابت تتعاون فيه المعارضة مع الحكومة من طريق النقد للمصلحة العامة لا للهوى الخاص، وضرورة الفصل بين السلطات وتنظيم اللامركزية تنظيمياً يكفل لكل فرد أكبر ما يكفله له الدستور والقانون من حرية . وهذا هو ما يتحدث الناس به جميعاً على اختلاف أحزابهم فيما خلا هؤلاء الذين لا يرون مصر أهلاً لدستورها الذى ارتضته فى سنة ١٩٢٣ . وهم يتحدثون به ويعلمون أنهم سيصلون الى تحقيقه لان سيادة مصر لا تتحقق الا به ولأن الاتفاق بينها وبين انكلترا لا يمكن ان يقوم الا على أساسه اذا أريد ان يكون اتفاقاً مشروعاً ثابتاً . والذين أشرنا اليهم من الانكليز الصادق الاخلاص لسياسة الاتفاق بين مصر وانكلترا يحسون هذا فيما نعتقد ويرون ما على انكلترا من تبعه فى تداعى سياسة الاتفاق اذا هى ظلت تعاون على المضى فى التجربة التى ألقى الى وزارة اسماعيل صدقى باشا أن تقوم بها . وهم يعلمون كذلك أن عبارة الحياد الدقيق التى كررتها الحكومة الانكليزية بازاء الانقلاب الدستورى الذى حدث فى مصر لا تزيد على أنها صيغة من الصيغ معناها الحقيقى أنها تنظر بعين العطف الى ما حدث وترى تأييده من غير أن تكون ظاهرة بنفسها فى الميدان . فان الحكومة التى رفضت ان يجرى فى مصر انتخاب على غير طريقة القانون المباشر فى سنة ١٩٢٩ والتي أبت ان تسمح بالساس بالدستور المصرى لأنه لم يصدر فى سنة ١٩٢٣ الا بعد رأيها ومشورتها لا يمكن ان يكون لحيادها فى هذا الموضوع نفسه معنى الا أنها نقضت سياستها الاولى وعدلت عنها . وكيف يفسر الحياد من جانب دولة محتلة بقواتها العسكرية أرض دولة أخرى معتبرة لنفسها حق التداخل فى شؤونها لأسباب تتسع وتضيق حسب مشيئتها هى فى تفسير التحفظات التى أوردتها على اجترافها باستقلال مصر . والوثيقة التى أعلنت فيها انكلترا تبليغ الحياد الدقيق فى ١٦ يوليو سنة ١٩٣٠

تنص على أنها لا تتداخل إلا إذا تعرضت مصالح الأجانب وأموالهم للخطر .
أفيكون معنى هذا أن المصريين إذا أرادوا حملها على التداخل تعرضوا لتصبح
الأجنبية ؟ وأي مقدار من التعرض ياترى يكفي لكي تتداخل ؟ وإذا هي تداخلت
فهايكون لتداخلها مساس بنظام الحكم في مصر ؟ أم هي تتداخل لتقر الأمن في
نصابه وتزيل ما يهدد مصالح الأجانب ، ثم يبقى هذا النظام الذي لا ترضاه الأمة
المصرية مفروضاً عليها وتكون انكساراً مع ذلك في نطاق الحياد الدقيق الذي
تتحدث عنه ؟

الصراحة هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المتعلقة بين انكسار
وبينها حلاً تطمئن مصر اليه ويصبح بذلك علاقة مرضية بين الدولتين . والصراحة
تقتضي مواجهة الواقع . والواقع ما سبق بيانه . فليس أحد في مصر من أية طبقة
من طبقاتها ألا يرى عبارة الحياد الدقيق التي جعلتها انكساراً سياستها بعيدة عن أن
يكون لها مدلولها اللفظي أو أن تحول بين انكسار والاشتراك في تفاصيل
السياسة المصرية . واهتمام الرأي العام الانكليزي بشؤون مصر عن طريق صحافته
ومجىء مستر مري رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية ومستر سبندر
عضو لجنة ملتر التي وضعت أول مشروع بين مصر وانكسار وغيرها من كبار
الانكليز المشتغلين بالسياسة المصرية والذين لهم في توجيهها رأي محدود يزيد هذه
العقيدة قوة وإن كانت بغير حاجة الى مزيد لأنها تتفق تمام الاتفاق مع الواقع الذي
يراه الناس جميعاً بأعينهم . وانا لنذكر الآن من ذلك حادثاً وقع في أغسطس سنة ١٩٣٠
أثار من قلق الوزارة وأنصارها أشده . ذلك حين دعا السير برسي لورين المندوب السامي
البريطاني مصطفى النحاس باشا والاستاذ محمود فهمي النقراشي لتناول طعام الغداء على مأثدته
يوم الاثنين ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٠ . في ذلك اليوم كنت ترى الوفدين فرحين غاية
الفرح يعلنون في كل مكان أن الوزارة سقطت أو وشيكة أن تسقط وكنت ترى
الوزراء والمتصلين بهم تصطك ركبهم هلعاً وفرقاً . وعلى أثر هذا الغداء نشرت جريدة
السياسة وكانت يومئذ تعضد صدقي باشا مقالا عنوانه (مأدبة المندوب السامي وما
يزعمون من مغزاها السيامي) انحت فيه بأشد اللائمة على هذا التصرف المزدوج
واعتبرته خروجاً من انكسار على حيادها . وقد اغتبط صدقي باشا لهذا المقال اغتباطاً
جعله يتحدث تلفونيا من الاسكندرية الى رئيس تحرير السياسة بالقاهرة ليبدى له
انجابه بالمقال . ودارت بين الوزارة ودار المندوب السامي مفاوضات بشأن هذا الغداء

أعلن بعدها أن الدار لم تجعل لدعوتها رئيس الوفد وأحد أعضائه أية صبغة سياسية. ودعا السير برمي لورين اسماعيل صدقي باشا بدوره لتناول طعام الغداء يوم الأربعاء ٢٠ أغسطس لزول كل أثر لغداء الوفدين يمكن أن يبقى. كذلك يفهم صدقي باشا وانصاره الحياد وكذلك يفهمه غيره. ولهم جميعا العذر من فهمهم هذا. فكيف يفهم حياد انكلترا والجيش المصري في يدها وقوات الاحتلال البريطاني قاعة في مصر. وما دامت هذه هي الظروف فليس يمكن أن يصدق أحد في انكلترا أو في مصر أن كلمة الحياد التي تعلن لها مدلولها الصحيح أو أنها تعبر عن معنى إلا ان انكلترا تريد أن لا تحتل بصفة مباشرة تبعة ما يقع في مصر وإن كانت لا تأتي عند الضرورة أن تؤيده كما لا تأتي عند الضرورة أن تعلن عدم الرضى عنه.

هذه سياسة تنقصها الصراحة، وهي بعد سياسة لا يمكن أن تدوم ولا تحل مشكلا. والصراحة كما قدمنا هي الوسيلة الوحيدة لحل مشكلة مصر بحل المسائل المعلقة بين انكلترا وبينها حلا ترضاه مصر. ولن يكون ذلك بتوقيع وثيقة بدعوى أن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا ارتضاها لأن هذه الوثيقة لا تزيد على رؤوس مسائل تحتاج في تنفيذها إلى تفاصيل لما يتم الاتفاق عليها. والتنفيذ في الاتفاقات الدولية هو كل شيء. ولسنا نحن الذين نقول هذا. بل يقوله سير برمي لورين في بيان رسمي نشرته الصحف المصرية في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ جاء فيه ما نصه: «أن قواعد سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية إزاء مصر أصبحت فيما أعتقد مفهومة بوجه عام من البريطانيين المقيمين في هذه البلاد ومن المصريين أنفسهم، غير أنني ليس لدى مثل هذه الثقة من أن التطبيق العملي لهذه السياسة قد فهم كما فهمت السياسة نفسها.

«تطالب مصر بحقها في إدارة شؤونها على الطريقة التي تراها، وتقبل سلفاً أن تحمل كامل التبعية للقيام بهذا الواجب. ولم تكن بريطانيا من أمد بعيد تقف عند حد الرغبة في أن تقبل مصر هذه التبعية وتنهض بأعبائها، بل كانت ترغب فعلاً في أن تقوم بها. وإذا كانت تمت أي تغيير في موقف بريطانيا فذلك أن الحكومة البريطانية الحاضرة قد تقدمت في صوغ اقتراحاتها صوب تحقيق مطالب مصر إلى ما لم تتقدم إليه الحكومات السابقة. وفي الحق لقد وصلت إلى غاية ما تستطيع أن توصي البرلمان البريطاني بقبوله» على أن هناك نقطة أرغب في إيضاحها تماماً. تلك هي أن المعاهدة الوحيدة التي لها قيمة حقيقية في نظر بريطانيا والتي يكون تمت أمل حقيقي في أن تكون ثابتة نهائية

هي المعاهدة التي تعقد مع مصر الحرة وبرضى المصريين المطلق من كل قيد . ولا شأن للحكومة البريطانية بالآلون السياسى الداخلى للوزارة المصرية التي توقع معها المعاهدة . وكل ما ترغّب فيه هو أن تعرف أن الأمة المصرية تؤيد حكومتها في امضاء المعاهدة . تلك هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق ما ترمى اليه الحكومة البريطانية مخلصه من اقامة العلاقات البريطانية المصرية على أساس ثابت مستمر من حسن النية والمودة والتفاهم والتعاون المتبادلين مع ضمان المعاونة المتبادلة التي تعتبر جوهر المحالمة .

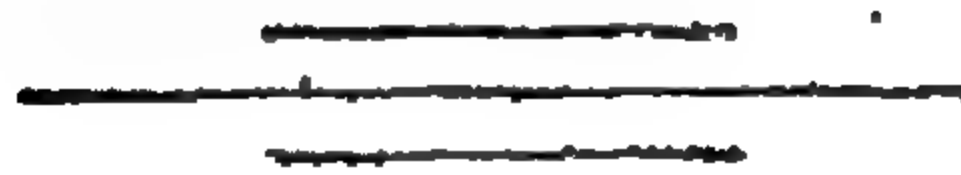
« ان امضاء وثيقة أو ابرام معاهدة من الحوادث الهامة . لكنها أصبحت في العصر الحاضر غير كافية في تعامل الأمم مع بعضها بواسطة حكوماتها ، وان كانت الأمم نفسها هي التي اختارتها ، بل يجب أن تقترن ارادة تنفيذ المعاهدة بالرغبة في امضاءها .

وانما تكون لهذه الارادة ثمرتها اذا أملت بها روح من تبادل الثقة وتبادل الاحترام وفهم كل فريق للاغراض المشتركة التي عقدت المعاهدة من أجلها . ولهذا صرحت الحكومة البريطانية بموقفها في جلاء ونزاهة .

« وقد استرعى نظري ما آتته في قادة الرأي المصريين ، رغم قصر اتصالى بهم ، من تقدير قوى دقيق للمشاكل التي يجب على كل من بريطانيا ومصر أن تجد لها حلا والفوائد التي تجنيانها من التفاهم الوثيق بينهما . وهذا يشجعني كثيراً على الاعتقاد بان هؤلاء القادة سيوجهون ، بحكمة ، الشعب الذي يمثلون مصيره والذي سيكون حاكمه في الموضوع حاسماً . »

هذا البيان كاف في الدلالة على أن أى اتفاق يعقد في ظل نظام لا ترضاه مصر إنما يراد تنفيذه على كره من مصر وعلى يد حكومة لا ترضاه . وسياسة هذا البيان البريطانى هي التي كانت مدار المفاوضات المصرية الانكليزية منذ سنة ١٩٢٠ الى الوقت الحاضر . وما يزال المصريون يعتقدون بأنها وحدها السياسة التي يمكن أن تثمر اتفاقاً ترضاه مصر . فاما السياسة التي تحاول أن تتعامل مع غير الأمة المصرية بتبويلها النظام الذي وضعته وزارة صدقي باشا فسياسة اكراه لمصر ولذلك يرفضها المصريون . وما يحسب الانكليز الذين يؤيدونها يستطيعون ان يقولوا باخلاص انها الوسيلة لاقرار الطمأنينة في مصر أو أنهم بتنفيذها يخلصون من تبعات ما يصيبها . فاما السياسة التي كانت متبعة بالاتفاق بين الدولتين والتي أقرت مبادئها الرئيسية منذ قدمت لجنة ملر تقريرها للحكومة البريطانية فهي التي وحدها

تكفل اقرار الطمأنينة لمصلحة مصر ولمصلحة انكلترا ولمصلحة الاجانب المقيمين
بمصر ولمصلحة السلام العام . وهؤلاء الانكليز الذين أشرنا الى صدق اخلاصهم
في تأييد سياسة الاتفاق يقدرون هذا كما تقدره . وكل رجل يفكر في المسألة بنزاهة
ومن غير أن يتأثر بمصالح الساعة وأهوائها يرى أن ليس غيره سبيل لتوطيد دعائم
الطمأنينة في مصر . فهل يتغلب أنصار هذه السياسة ؟ أم يتغلب أنصار سياسة اكرام
الأمة المصرية على غير ما تريد ؟ لئن قدر لهؤلاء أن يتغلبوا فخير أن تأخذ انكلترا
الأمر بيدها وأن تظهر أمام العالم في ثوبها الحقيقي بدل ثوب الحياد الذي يشف عما
تحتة . فاما ان تغلب أنصار الاتفاق مع الأمة المصرية وعاد لمصر دستورها وقام
النظام فيها على أسسه البرلمانية الصحيحة وتقرر فصل السلطات فصلا حقيقيا بالفعل
وتقررت اللا مركزية الواجبة لكفالة حقوق الافراد والموظفين وخريتهم واقترن
ذلك كله بتوقيع الاتفاق بين الأمة المصرية وانكلترا فقد آن لمصر وللعالم أن
يشهد في مصر فجر عهد جديد هو عهد النور والحرية والحق ، وقد آن للسلام أن يتهيج
بأن تحققت على الارض آية جديدة للسلام ما



فهرست

صفحة	
٣	مقدمة
٩	الفصل الاول — بين مصر ولندن
	استقالة الوزارة الوفدية . دواعي التعجيل بقبول استقالتها . ترشيح المصالح المالية الاجنبية لصدقي باشا . تأييد الظروف المحلية للترشيح . موقف الانجليز في مصر وموقفهم في لندن . الانجليز والدستور . الانجليز والمعاهدة . مساعي الوزارة الصديقة في إنجلترا . علة التوفيق فيها . الدستور وقانون الانتخاب ومتى عرض على الحكومة البريطانية تعديلهما . الحزب الجديد وكيف تألف . مبادئه والاعتراض عليها . لحساب من قامت الوزارة وتصدت لمهمتها .
٢٢	الفصل الثاني — المسألة الدستورية والحريات العامة
	نتائج اعتماد الوزارة على غير الامة . بين الوزارة والبرلمان . التأجيل والثقة . الركنان الدستوريان . ٢١ يولييه وما كان يجب فعله . الوزارة ومهمة الامن . حرية الصحافة . تفسير المادة ١٥ من الدستور . تعطيل حرية الاجتماع . الدستور الجديد وسلطة الامة . قانون المطبوعات الملغى وتطبيقه . حرية الاجتماعات الخاصة . اجتماعات نقابة المحامين .
٤١	الفصل الثالث — أساليب الحكم المتبعة
	التجسس السيانى . صدقي باشا ومحمد محمود باشا . الكيد لخصوم الوزارة . التهم التي توجه اليهم . العمد واستقالاتهم ومحاكمتهم . ضريبة الخفراء كعقوبة . تأليف حزب الشعب . طريقة الحكم والامن العام . بيع المواشي . القضاء واحالة القضية الى المعاش .
٦٣	الفصل الرابع — الشؤون الاقتصادية
	الأزمة وأسبابها . الاقلاب الدستوري وأثره . القطن . البنك الزراعى . الفلاء . ريجى السكر . ارهاق الادارة للاهالى . الفقر . اضطراب الوزارة في سياستها المالية . الموظفون ومرتباتهم . الشركات .
٩٠	الفصل الخامس — المسألة الدستورية والمعاهدة المصرية الانجليزية

أثر الانقلاب الدستوري في الموقف الحاضر . انكار الأمة للدستور الجديد . غاية هذا الانقلاب . البرنامج الذي رسم للوزارة . الوزارة ومسألة الانتخابات . تردد الوزارة واضطرابها . تقصير مواعيد الاجراءات الانتخابية ومغزاه . الدعوة لفكرة تأجيل الانتخابات . انتخابات مجلس دمنهور البلدى . ظهور أثر المقاطعة فيها . مقال خطير للمورن بوست عن الموقف السياسى . المستر هندرسون والبرلمان الصدى . وسائل الوزارة في اعداد الجداول الانتخابية . بوادر الفشل .

الفصل السادس — مسألة الحدود الغربية ١٠٠

الاعتداء على الاراضى المصرية واحتلال واحة الكفرة . جهود الوزارة الصديقة ازاء الاعتداء . تخطى الحكومة البريطانية لمصر . المساومة في باريس ولندن على اراض مصرية . نتائج الموقف .

الفصل السابع — مسألة التحكيم بين مصر وأمريكا ١٠٥

أصل المسألة . رفض الوزارة المحمدية لمبدأ التحكيم . قبوله لدى الوزارة الوفدية . تنظيم الوزارة الصديقة للتحكيم . اضعافها لحقوق مصر في اثاره الدفع الشككية . أعذار الوزارة . تطور المسألة . اعراض الدول

الفصل الثامن — مناصب القضاء المختلط ١١٢

الامتيازات الاجنبية . سقوطها بالنسبة لبعض الدول . حالة روسيا . حق مصر في منصب القاضيين الروسين . موقف الدول وموقف الوزارة الحل الصحيح . تفريط الوزارة في حقوق مصر

الفصل التاسع — علائق مصر والحجاز ١١٥

تجدد المحادثات في شأنها . موقف الحكومة المصرية

الفصل العاشر — النفوذ الاجنبى في نواحي التعليم والثقافة ١١٨

معهد التربية . سياسة التعليم القومى . مسألة دار الكتب

الفصل الحادى عشر — خاتمة ونتائج ١٢٢

الغاية من هذا الكتاب . الوزارة وانكثرا والأجانب . الانقلاب الدستوري وسياسة الاتفاق بين مصر وانكثرا . اعتراف صدى باشا بفشل تجربته . دستور سنة ١٩٢٣ وتنفيذه . الصراحة هى وسيلة حل المسائل المعلقة بين مصر وانكثرا

 Bibliotheca Alexandrina



0573325